وقف خطیب زاده

کتاب المعارف فی شرح الصحائف
کلام

T. C.
İSTANBUL
Fatih Kütüphanesi
SAYI

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısım | Fatih
Yeni
Eski kayıt no. | 30.33

شرح رسالة

وقف حطب زاده

Süleymaniye Kütüphanesi
K. 1
Vc
K. 3131

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وتمم بخير

الحمد لله الذي ليس لوجوده بداية ولا لكونه نهاية وله في كل شيء ما لصلوح عليه محمد سيد المرسلين وخاتم النبيين وعلى آله وأصحابه الطاهرين بعد فان أجل المعارف وأعلاها ما يشرف المقاصد وأولاها معرفة الله تعالى بصفاته والاستدلال عليها بآياته وقد ابتدأ بعض أولي الالباب ارجله رب الارباب وانشأ الأول الذي لا ابتداء له وبدأ في الخلق انشاء العرفان وأساس اذعن فلك لملامسه الحامد والمحسان والكل محبوب أن يعرف ومطلوب أن يوصف وإذا كان سؤال بقصد اطلاق العبادة بالمعرفة في قوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون على أن الظاهر انه مسوق والى الرسول مرفوع وقد جاء في الحديث القدسي من كلام رب العزة كنت كنزا مخفيا فاحببت أن أعرف لاسيما ان الاستدلال يكون على الوجه المعقول طبق كلام الله وكلام الرسول اذ الشاهد يرقى العقل والشرع على آله وأسسه أقوى مبناها دلالة وهما حسان ما الله تعالى عسكرها بعد الجنان وهدى ولا خفاء ان شرف العلم اما بمعلومه او بمعلومه ولا أشرف المنظوم بولي النقص ولا أعلى من رب العالمين وكتاب الصحائف جامع لما تشتاق اليه القطعة والدلائل المعتمدة على ما تشهد به صريح العقل وترتاح عليه صحيح النقل مع تحقق المخالفين لأسسه وغيرهم ربطا لها على أصولهم وقواعدهم بحسبان المريدين ونعوى ايمان المصممين اذ الحق لا سرد الا بانا به الصحة وازالة الشبهة والتمس جماعة مني لعلها وظائفه من الفضلاء ان اكتب له شرحا وافيا ساسانه كافيا لسياسته مع زيادة ما سوغ عليه الاتقان وافاده ما تفتقر اليه الايمان فالتمست كتاب المعارف في سرح الصحائف فكان وفي بمرام الصواب الحكيم الوهاب قال الحمد لله الى آخره اقول خطبة كل كتاب ومفتتح كل باب ينبغي ان تكون مناسبة له بان يكون فيه اشارة الى معظم اصوله ومحل فصوله ومعظم اصول الكلام ان الله تعالى واجب الوجود لذاته واحد بذاته مبدع الماهيات بحكمته موجد الموجودات بقدرته وان محمدا سيد الكائنات آله واصحابه اشرف المخلوقات وقد اشار في هذه الخطبة الى هذه الجملة قوله استحق الوجود والوجد بالذات اي اقتضى الوجود والوجد بالذات الابداع الاختراع وهو مناسب الحكمة والايجاد لقدرة وقد ركب برهنة من البيان وعدل مزالوان الى قوله مرخرفا اقول هذه جملة مستملة على استعارات موشحة وتطبيقات مرصعة مع رعاية نظم الكلام احسن انتظام وذلك انه ذكر التحميد في طي [illegible] صنف في ذيله اهوائهم واورد في مقابلة التحرير والتعسف وجدان الحمد والثناء الى سبيل الرشاد والسداد وسلم في مقابلة التخبيط والتظليم ظهور الصبح وضوح الطريق ثم ذكر محدان كلامهم مزخرفه فكانه كان حسبها في اطلة نفسه كريمة فلما استضاء الصبح واستنار الحق فاذا هي مزخرفة مموهة فان ملت احسن مقالاتهم قوامها الله تعالى واحد بكيف يصح ان يتسلك الى الوحدة بلب اضافة المقولات الى ضمائرهم يوحي الى ما عصرهم خليصة الشيء حالصة وعقل نفسه قوله على انساد عقايدهم اي عقايد اليهود والنصارى قال ورسمه على معتمد من الى قوله فعلها فصلان اقول اجل العلوم بلا موضوعات ومبادئ ومسايل اذ كل علم غرض لابد له من احكام مقصودة من ذلك العلم بين فيه وقد يذكر فيه ما لا يكون مقصودا بالذات بل لبيان احكامه المقصود لهو على ضربين غرضي وغير غرضي والغرضي اما عام يستعمل العلم

كلها كعولنا الشيء والامر لا يجتمعان ولا يرتفعان والمعدوم لا يتصف بالموجود وخاص يعلم الاكثر كعولنا مساوي المساوي مساو والكل اعظم من الجزء فانهما من مقدمات اقليدس وغير الغرضي قد يكون مقصودا في علم اخر مسايفه كعولنا زوايا المثلث مساوية لقائمتين فانه من احكام كل مثلث وقد لا يكون وهو اما ان لا يكون مبتدأ علم اصلا وبا حدا المتعلم على سبيل الشك والانكار كعلم غير المسايل لا يرتد على غير المسايل او مبتدأ في ذلك العلم في موضع اخر وهذا كما يقرر في العلم بعضه مقصودا بالذات وبعضه مقصودا بالعرض فان الاشياء المقصود بالذات هي المسايل والمقصود بالعرض هي المبادي ثم المسايل ابدوان تعلق شيء واحد او اكثر منه بشيء واحد والا لما كان علما واحدا بل مسايل متعددة كمسايل علم الطب اذا لم نجعل معرفة الاحوال بدنه من انها متعلقة ببدن الانسان من حيث انه صحيح ومريض وان جعلت منه مسايل الطب حسد متعلقة ببدن الانسان من تلك الحيثية والاحوال من حيث انها احوال لكن كلا منها مرجع الى انه تتبع في العلاج اما ان يكون معالجا او معالجا له بذلك الذي او الاسباب التي من موضوع ذلك العلم ان موضوع مسايل ذلك العلم اي المحكوم عليه راجع اليه ثم شرطوا ان يكون المتعلق بعرض ذاتي لذلك الشيء او الاشياء اي الذي يستشار الذات فلهذا عرفوا الموضوع بانه الذي يبحث في العلم عن عوارضه الذاتية والاعراض ستة اقسام ما تعرض الانسان كالنعي بالقوة المساوي للانسان او بواسطة او بواسطة مساو كالضحك بالقوة للانسان بواسطة النعي بالقوة المساوي للانسان او بواسطة امر عام داخل كالحركة له بواسطة انه جسم او بواسطة امر عام خارج كالحركة للاسطرلاب بواسطة انه جسم او الجسم اعم من الاسطرلاب وخارج عنه اذ الاسطرلاب هو الجسم الذي يمكن به رصد الكواكب او بواسطة امر خاص كالضحك للحيوان بواسطة انسان او بواسطة امر مساو كالحركة بالنجم بواسطة المتحرك الاول اعراض ذاتية والكلية الاخيرة اعراض غريبة والحصر في هذه الاقسام [illegible] وقوله وفيه سقدمة المدرج ما سوف عليه شيء من المباحث قبل الفرق بين المقدمات والمبادي وقبل هو ما من المبادي لان المبادي ما سوف عليها المسايل بلا واسطة والمقدمة ما سوف عليه المسايل بالمبادي بواسطة او بلا واسطة وهذا احسن وقال المطمئنون المقدمة هي كل قضية يكون جزء المحمول قال الاصل الاول في ماهية علم الكلام الى قوله على قانون الاسلام اقول لما كان البحث في نفس علم الكلام اي في مسايله عن ذات الله تعالى وصفاته واسمائه وعن احوال المخلوقات من الملائكة والانسان والاوهام والمحاضر والمعاصر في الدنيا والاخرى وعن احوال الجنة والنار وما سوهما على قانون الاسلام واراد بقانون الاسلام ما هو اصيله من كتاب الله تعالى وسنة رسوله والاجماع والمعقول الذي لا تخالفها فانه ايضا من اصول الاسلام والعلامة سفه ايضا محصور في هذه الاسماء لكن على اصول الفلسفة وان الواصل لا يصدر عنه الا الواحد والواحد لا يكون قابلا وفاعلا معا والامكان صفة وجودية والعقوبة مسخ والوحي وتنزل الملك محال وسموه الهاي ويكون الاسماء ان الكلام على اصول هذه الشريعة والهاي على اصول الفلسفة تعلم مما ذكرنا ان حد علم الكلام انه علم يبحث فيه عن ذات الله تعالى وصفاته واسمائه واحوال الممكنات في المبدا والمعاد على قانون الاسلام فقولنا على قانون الاسلام كالفصل وما قبله كالجنس والمراد بذات الله تعالى ههنا ذاته مع الصفات

ولا تخفى عليك هذه الحيثية من مسائل علم الكلام اذ انه من حيث هو فانها من الموضوع والبحث عن الموضوع من المبادي والذات قد تطلق على الذات من حيث الصفات كالذات من حيث علمه المركب والجوهريه والعرضيه وغير ذلك نفس الصفات في البحث عن الاول من المبادي وعن الثاني من المسائل فان الذات
داله العام على الخاص غير ظاهره فكيف يجوز في التعريف بل يجوز بشرط البيان كما تطلق في تعريف الانسان
وقد مر بحث الموضوع قال وعلم من ذلك ان اخر الفصل اقول في ضبط هذا الفصل ان يحصل علم
الكلام انما يقع عن اوصاف ذاتيه لذات الله تعالى من حيث هو واوصاف خاصه لذات الممكنات من
حيث انها محتاجه الى الله تعالى اما الاول فلانه ذكر صفات الله تعالى وحده سواء كانت مع اعتبار
الذات كالواجب والحي اولا كالوجوب والحيوة مضافه يفهم منه الموصوف من حيث هو فان الجمع
المضاف فلا انه يفهم منه العموم ليفهم التي بعد اعتبار شيء من الجمع معه الا ان اضافه التي لا
نفسه فانه اذا ذكر وحده يفهم من حيث هو واما الثاني فلان احوال الممكنات التي يبحث عنها علم الكلام
بحسب الدنيا والاخره احوال مخصوصه معلومه بحكم بعضها باهر باهر قدرة الله تعالى وكذلك انما
يكون لحاجتها الى الله تعالى فيكون عرضها للممكنات ناشئا عن جهة حاجتها اليه تعالى واذا علم
ان يحصل في علم الكلام عن اوصاف ذاتيه لذات الله تعالى من حيث هو وعن اوصاف ذاتيه
لذات الممكنات من حيث انها محتاجه الى الله تعالى لا علم فيما مضى ان موضوع كل علم ما يبحث
فيه عن اوصافه الذاتيه وقد عرفت ثمه تفسير الذاتي فان قلت فلا ذكر ثمه ان الموضوع
اذا كان اشياء يجب رجوعها الى شيء واحد فههنا الى شيء يرجع اليه ذات الله تعالى وحده
وذات الممكنات من حيث انها محتاجه الى الله تعالى قلت كلاهما يرجعان الى الموجود فان قلت قد علمتم
انها الى سوء فهم عليها شيء من المباحث وههنا ينبغي جعلتم تعريف علم الكلام شرع فيه على انكما
لم تعرفا الى انحصر الشيء طالبه له قال الفصل الثاني اقول فهذا الفصل مشتمل على قسمه
الموجودات على المذهبين مذهب الفلاسفه ومذهب اهل الملة قال كل ما يتصوره العقل الا
قوله فهو الممكن اقول كل ما يتصوره العقل سواء كان في الحقيقه او بوجه من الوجوه فهو اما واجب
الوجود لذاته او ممتنع الوجود لذاته او ممكن الوجود لانه لا يخلو من ان يقتضي وجوده الخارجي او لا
فالاول هو الواجب تعالى وتقدس والثاني اما ان يقتضي عدمه الخارجي اولا فالاول هو الممتنع كاجتماع
النقيضين والثاني هو الممكن كالسماء والارض وما بينهما فالممكن ما لا يقتضي شيئا من الوجود والعدم
فان قلت ان اردتم بالاقتضاء الوجود والعدم في الواجب والممتنع اقتضاء كل منهما وحده وههنا
قسم اخر وهو ان يكون مقتضيا لهما جميعا وان اردتم مطلقا سواء كان وحده او لا فلا نسلم
ان ما يقتضي الوجود هو واجب وان ما يقتضي العدم هو ممتنع لا بد ما يكون كذلك لو كان
اقتضاؤها اياه وحده قلت نعني وحدها ولا يلزم قسم اخر لان ما يقتضي الوجود والعدم يكون
ممتنع الوجود في الخارج ضرورة فيكون مندرجا في ما يقتضي العدم لذاته الا ان يحصر قسما
اخر فان قلت اسم هذه الموجودات والممتنع ليس منها قلت انما لزم من تقسيمه بالعرض لا القصد
واعلم ان قول الفلاسفه ان الواجب ما يقتضي ذاته وجوده فاقتضى قوله بعينه ان يجعل الذات

عين ذاته فالشيء لا يكون مقتضيا لنفسه والا لزم تقدمه على نفسه وكذا اشياع اهل السنه والمعتزله ذهبوا الى
ان كل شيء عين ماهيته مع انهم جوزوا ان الواجب يقتضي ذاته وجوده واجاب قوم بان وجود الواجب وجود مخصوص
يكون مقتضيا للمطلق وهو جزء وفيه بحث لان المطلق ان كان وجودا للواجب موجودا هو حاله كان الممكن
فلا يكون مقتضيا لوجوده قال فالممكن اما جوهر او عرض الا قوله وهو المتصل بذاته اقول الممكن وهو الذي
لا يقتضي وجوده ولا عدمه اما جوهر او عرض لانه ان لم يكن في الموضوع يعني المحل المقوم للحال كالحي فهو الجوهر وان
كان في الموضوع فهو العرض ثم الجوهر اما وضعي او غير وضعي والوضع كون الشيء مشارا اليه اشاره حسيه بانه
هنا او هناك سواء ادرك بالحس او لا قوله اشاره حسيه ليخرج الاشاره العقليه اذ لا يقال له وضعي ثم الوضعي
اما حال في محل او لا فالحال اما ان يكون مبدا اي سببا للاثار المختصه بالنوع الذي هو حال فيه او لا فان كان مبدا
يسمى صورة نوعيه اذ يتحقق النوع بالصورة النوعيه ان كانت مبدا للاغتذاء والنماء كيكون مبدا للمختصه
بالاغتذاء والنماء سميت نفسا نباتيه وهي تكون موجوده في كل ما يغتذي وينمو من النبات والحيوان وان لم
يكن مبدا للاغتذاء والنماء فاما ان يكون مبدا للحس والحركه الارادية او لشيء اخر غير الحس والحركه فان كان الاول
سميت نفسا طبيعيه كما يكون في الماء فانه يقتضي برودته وسيلانه وكذا في العناصر وغيرها من الاجسام
ما يقتضي خواصه واثاره كما في الترياق وغيره اذا كان مبدا للاثار المختصه اما اذا لم يكن فهو الصورة
الجسميه وهو المتصل بذاته اي المتصل الجسمي في الاجسام الذاهبه في الطول والعرض والعمق وهذا على مذهب
من قال ان النفس الانسانيه ليست بجسم وهو ارسطو ومن تبعه من فلاسفه زماننا هذا وهذه القسمه ايضا على
مذهبهم واما على مذهب من قال انها جسم وهو جمهور اهل الملة والحكماء المتقدمين فتصير الصورة النوعيه
اقسام المليه المذكوره التي تكون مبدا للاثار المختصه بنوع الانسان من الادراك والافكار والتعجب والضحك
وغير ذلك فان قلت لكل نوع ايضا اثار مختصه فلم تلك لا تخرج عن كونها حسا وحركه جوا سماء ادنيه
قال وغير الحال اما محل الى قوله وان كان فهو الانسان اقول قد مر اقسام الجوهر الوضعي الحال واما الجوهر
الوضعي الذي لا يكون حالا فاما ان يكون محلا او مركبا من الحال والمحل لانه لا يخلو من ان يكون مركبا من الحال والمحل
او لا فان كان فهو الثاني وان لم يكن فلا بد ان يكون محلا لشيء من الاعراض بالجواهر لامتناع وجود جوهر لا يقوم به عرض
من المحل اما ان يكون مقوما لحاله اي لا يتحقق حاله بدونه او لا يكون فان كان مقوما يسمى موضوعا كالجسم بالنسبه
الى الاعراض وان لم يكن مقوما يسمى هيولى كما تحقق موضعه والمركب من الحال والمحل هو الجسم وهو اما بسيط وهو
الذي لم يتالف من اجسام مختلفة الطبائع كالعناصر مثلا او مركب ان تالف كالنبات والمعدن والحيوان
ثم البسيط ان كان جزؤه كالكل في الاسم والحد فهو البسيط العنصري كالعناصر فان اسم الماء يطلق على
قطره وعلى الكثير وكذلك البواقي وان لم يكن جزؤه كالكل في الاسم والحد فهو البسيط الفلكي كالافلاك والكواكب
فان بعض الفلك لا يسمى فلكا ولا يحد بحده وكذا بعض الكواكب وقد اطلقوا البسيط على كل جسم يكون جزؤه كالكل
في الاسم والحد وان كان مؤلفا من اجسام مختلفة الطبائع كالعسل والخل في العظم واللحم واسل ... كون
المركب الذي في مقابلته ما لا يكون كذلك كالبيت والخاتم فلك وغير الوضعي الى اخره اقول اما عرفت
اقسام الجوهر الوضعي فالجوهر الغير الوضعي ان كان متعلقا بالاجسام تعلق التدبير كتعلق الملك بالمدينه
فهو النفس فان كانت متعلقه بالحيوان فهي النفس الانسانيه وان كانت متعلقه بغير الحيوان فهي النفس

الفلكيه فان تلك معلومه عند الحكما ان الفلك حيوان فالاصح ان التعلق بالحيوان يمس انسانيه تلك الحيوانات ثم
الفلكيه والمتوسط عندهم ثم المشهور منهم ان الفلك حي والحي غير الحيوان والصحيح انه مشترك معنوي الحاد بطريق الاعتبار
به اذ هذه القسمه على راي تحقيقهم من فان تسطر لها هذا البيان فان تلك سماويه لكن هذا يقتضي انها
لو كانت متعلقه بغير الجسم الفلكي يكون ايضا نفسانيه فليس كذلك تلك على مذهب اصحاب هذه القسمه
تعلق النفس منحصر في التعلق بالحيوان او الفلك وان لم يكن متعلقا بالجسم تعلق التدبير سواء كان التعلق
بجسم نوعه اخر مثل تعلق انساني او غير ذلك وهو العقل وان لم يكن بينه وبين الواحد واسطه اي يكون
اول الاول وهو عقل الكل اي عقل مجموع الكل العالم وبعضهم اسند نفسانيه تلك الى هذا العقل متعلقه
بمجموع العالم تعلق التدبير وسموها بمس الكل وان كان بينه وبين الواحد واسطه فان كان مثلا للحوادث
العنصريه اي مما للحوادث الكائنه في عالم الكون والفساد وهو العقل الفعال وان لم يكن مثلا وهو العقل
المتوسط وذلك عندهم بانه عقول والمجموع عشر مثلا واما العرض مثلا اخره اقول اذا عرفت اقسام
الجوهر يقول العرض عندهم تسعه اقسام لانه اما ان يقتضي قسمه او نسبه او لا هذا او اذاك والاول
هو الكم والثاني تسعه اقسام والثالث الكيف فالمجموع تسعه وعرفوا الكم بانه العرض الذي يقتضي القسمه لذاته
وبرادهم ههنا حصول شيء من شيء فيه الا الزاي اذا الكم لا يقتضيه وعرف قوم بانه الذي يقبل الانقسام
لذاته وجاز ان يراد بالقسمه ههنا المعنى المذكور وجاز ان يراد بها الزاي اذا الكم فاقبل لها بانه وعرفوا النسبه
بانها العرض الذي يكون تعقله بالقياس الى تعقل الغير وعرفوا الكيف بانه العرض الذي لا يكون ماهيه
بالقياس الى الغير ولا يقتضي الانقسام لذاته كاللون والطعم وامثال هذه النسبه سبعه اقسام فانها
اما ان تضاف وهو النسبه المتكررة كالابوه والبنوه والفوقيه والتحته والكليه والجزئيه لانه بالقياس الى النسبه
اخرى يكون متكررة مثلا الاس وهو الحصول في المكان ح متى وهو الحصول في الزمان كالعتاقه والحداثه
والوضع وهو هيئه تحصل للجسم من نسبه بعض اجزائه الى البعض والى الامور الخارجه مثل السماء والارض
كالقيام والقعود مثلا فان حسبته اذا تم اذا كان الراس نحو السماء والرجل نحو مركز الارض فان ذلك الانسان الحي
اذا صار راسه محاذيا لمركز الارض وجعله الى السماء يكون بوضع اخر غير الوضع الذي كان عليه فان الملتئم
انها معتبر به مطلق الوضع الذي هو جنس الانواع فلم لا يجوز ان يكون مطلق الوضع عبارة عن نسبه الاجزاء
بعضها الى البعض ونسبه الى الامور الخارجه فكل نوع فصل ذلك النوع كما هذا نوع ما من وجهين
فالاول لجنسيه الفصل بمعنى ان يكون كل منها صادقا على الاخر فنسبه الاحوال الامور الخارجه لا تحمل
على بعضها الى البعض كالنسبه الاحوال الامور الخارجه مشتركه من جميع انواع الوضع كما ذكرتم فكيف يكون فصلا
بالحق ان مطلق مجموع نسبه الاجزاء بعضها الى البعض والى الامور الخارجه مفهوم مشترك معقول شامل جميع انواع
الوضع وكل نوع مغاير عن الاخر بخصوص ذلك المجموع وكل منها صادق على الاخر ٥ الملك ويقال لها بحدة ايضا
وهو نسبه التي لا تحتاج في تعقلها بتعقل شيء اخر كالعلم والتحيز والمراد من هذه المصادر ما حصل منها لانها
مما يفعل او ان يفعل وهو ما ليس بكائن كالقطع لان يفعل وهو ما ليس بكائن كالانقطاع ولا يدخل في هذا انحصار
النسبه في هذه التسعه سوى الاستقراء فيكون اجناس العرض تسعه بطريق الاستقراء فان بعضهم
الى اخره اقول يعني انحصار اجناس العرض في التسعه مذهب بعض الحكماء وهم الاكثرون وبعضهم جعلها اكثر

من ذلك والكيف والنسبه وحصل بعضهم الحصر بالدوران مع النفي والاثبات كما ذكرنا مثل ان يحصر هذا الموضوع ان الاعراض
ذهبوا الى ان مفهوم النسبه مرجعه هو خارج عن حقايق هذه التسع وهي اجناس عاليه للانواع
النسب وذهب الاخرون الى ان مفهوم النسبه داخل في حقايق هذا التسع الا انظر في مفهومات هذه النسب لو احتاج
يعلم بالضروره انا لو رفعنا مفهوم النسبه عنها لما بقيت حقايقها لانا لو توهمنا ارتفاع مفهوم النسبه الملك
هو معنى معقول بالقياس الى الغير غير الاين مثلا الذي هو الحصول في المكان لما بقيت حصته وكذا غيرها من
سائر النسب وعلامه جزء الشيء انا لو توهمنا ارتفاعه عنه لما بقيت ذات ذلك الشيء وقد تحقق هذا المعنى ههنا
فقد ثبت ان للتسع اجناسا بها وهذا المذهب قريب من الحق يعلم ان طايفه منهم جعل اجناس العرض تسعه
وطايفه بلسه فان قلت يرد عليهم ان ههنا امرا اخر وهو ان يكون العرض مقتضيا للقسمه والنسبه معا كالاطول
والاعظم فانه كما انها يقتضي القسمه والنسبه معا لان مفهوم الاطول طويل زايد ومفهوم الاعظم عظيم زايد قلت
الاطول كم عرض له الاضافه وكذلك الاعظم والمراكب الواقعه من معروضات الاعراض والاعراض اعراض
كالابيض والاسود والاب وامثال ذلك من كل الكيف والنسبه اما لازم للمحل اولا والاول اما لازم للوجود كالسواد للزنجي
والسن للادمي او الماهيه كالفرديه للثلاثه والزوجيه للستة والثاني وهو الذي لا يكون لازما اما سريع الزوال
كحمره الخجل وصفره الوجل او بطيء الزوال كالشاب والصبي وانما خص هذا بالكيف والنسبه لان الكم للازم
الذي لكميه دايما لما اذا اعتبر الكم المعتد بانها تزول عندهم بالتحلل والتكاثف وامثال اللازم الموجود في
النسبه المخلوقيه للمخلوقات والماهيه للامكان هذه هي قسمه الموجودات عند راي الفلاسفه من ان كل
ما ذكرناه هذا قال واما على اخره اقول المتكلمون الوجود اما واجب او كان يقتضي دايما وجوده الخارجي
او ممكن ان لم يقتض والممكن اما متحيز او حال في المتحيز او لا هذا ولا ذاك وهذا القسمه عندهم حسب العقل
اذ القسم الثالث محال عندهم كما يجيء والحيز هو الفراغ المتوهم المشغول بالشيء وانما يعتبر فيه قوله هو الفراغ
المتوهم لان الحيز امر اضافي لا يدرك اعتبار الاضافه في تعريفه والمعقول عند الحكما انه الفراغ المتوهم المشغول الذي لا
لولاه لكان خالا ولا حاجه لنا الى ايراد هذا ظاهر والمحيز هو الجوهر وان قيل القسمه ههنا حسم فلا يبقى الجوهر الفرد
والمركب موجودين فنقول عندهم جسم وعند غيرهم لا يتحقق الجسم الا بالاقسام في الطول والعرض والعمق
في المحيز هو العرض والعرض اما يحس بالحي او غير محس بالحي والمراد بالنظر الفكر وكلام النفس هو عند
الالفاظ التي تجري على اللسان او ذلك يكون بالحس عند صدور هذه الالفاظ والقرب من الاذان والشهوة
ان الارادة قد تكون بالاستهمه النفس والاستلذه كشرب الدواء المر لصحه الصحه دون الشهوة فانها تكون
بالاستهاء واللذه والكراهه على سقام الارادة والمعتبر هو الارادة فقد تكون مع النفره كما في شرب
الدواء والشهوة مع الكراهه كما في الاسباب المضره وقد بقي ههنا اشياء اخر يحصر بها كل الادراكات والصور
والتحمل والفرح والغم والمرض والصحه والنوم واليقظه والغضب والوجه وامثال هذه ووجه تخصيصهم
بالعشر غير معلوم ثم المتكلمون لهم شرطوا في العرض ان يكون وجوده اولا في زمانين لان ما عدا العرضيات الصحه
والاحساس هذا القسم كالموت والعجز والاذى فان الموت زوال الحيوة والعجز عدم القدره والاذى الخاص
مرادهم الالم وكذا السكون والجهل وزاد بعضهم الموت في العشر بناء على ان الموت عندي لقوله تعالى خلق الموت والحيوة
لان المعدوم وجودي عندهم تاك وفي غير المحصر الى اخره اقول اما القسم الغير المحصر فهو ما قام الدليل

محسوس بالحواس الخمس اولا كذا ذكره الشارح وهو الحق ما لكون محسوسا اما كمقا الجسم والحركة والسكون و
غيرذلك وما لا يكون محسوسا اصلا كالكون الاجسام الغير المحسوسة مثل البواد والاجسام الاولى وهو ان يحس
اليه وبحس بواسطته شئ آخر كالعالف اما يحس بواسطة احساس النصور اللون المحسوس اولا والاعتماد
السفل والجمعة وغيرها بواسطة احساس اللمس كما في الثقيل بالوزن المفوح والكون محسوس بواسطة بعض
واللون بم اعتبار البقاء ظاهر واما الفنا انه عندي وفي بعضهم بانه صرورة الشئ مسعما ذلك القسم الاول
في الموجود انسانا الى آخره اقول المراد بالامور الشاملة ما يعم الموجودات وهذا بصدق شاملا ما يعم الجميع
كالوجود والنفس وشاملا ما يعم البعض كالامكان والوحدة وانما انحصرت في ست صحائف ان السائل الوجود
والجمعة والجوع الى الوجود وتوابع هذه الثلثة قوله وعرفه قوم بوجوه واما نصر بها بالشئ ولا علا ان
ما يحصوه السوى الخارج او الدخل هو الشئ وهو الكون وهو احس من الجميع اذ لا يفهم من الوجود سوى
هذا ويقال بالفارسية هستى وهذا احس وهذا اوليس فيه شائبة المصدرية الموهمة للحدوث وسئى ان
ان يفهم من الكون ما يحصل بالمصدر بهذا التعريف وان كان بالجمعة بعيدا بعيدا لكن العقلاء استعملوا
ذلك في حق صرحوا بان السابط القريبة من الطبع اذا عرف بمرادف اجلى كان اتبع في التعريف الرسمي وهذا
راي صواب واجع الامام على كون الوجود بديهي التصور بوجوه فما ذكره الكتاب ان لكل واحد يعلم بديهة
ان له وجودا او المصدر مسوق بتصور الطرفين بتصور الوجود بديهي وحواله ان المصدر مسوق
بتصور الطرفين بوجه ما سواكان بالجمعة او بوصف صادق عليه وهذا مسفوعليه من العقلاء
للقابل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الوجود في هذا المقام وبتصور على الوجه الباقي فلا نسلم ان المطلوب
لان الكلام في ان جمعة الوجود بديهي التصور ام لا وما ذكره الشارح انما يحكم بالبديهة ان الوجود
والعدم لا يجتمعان ولا يرتفعان والتصور مسوق بالتصور يكون تصور العدم والوجود بديهيا
وحواله ممنوع ما مر وما ذكره ايضا في التعريف الوجود بنفسه محال وما جزاه ايضا اذ لا جزاء له اذ
لو كان له جزء فاما ان يكون اجزاء وجودات لزم توقف الشئ على نفسه وان كانت غير وجودات فعند اجتماعها
اما ان لا يحصل شيئا او يحصل ما لم يحصل يكون حالة الاجتماع حالة الانفراد لان ما لا يحصل الوجود اذا حصل
يكون هو الوجود اذا لم يحصل الوجود بدونه يحصل به ويكون ذلك الامور عروضا له بالكون
اجزاء اعراضا وان الخارج وهو محال لما عرف ان الرسم لا يفيد التعريف الا بعد العلم باحصاص المعرف
الخارج بالماهية يلزم اما الدور او يلزم معرفة امور غير محسوسة كما ذكره الكتاب والطريق الذي
ذكره الكتاب ترسيم هذا لعله وجد في بعض نسخه وحواله ان سلم الاختصاص التعريف بالنفس
والاجزاء والخارج لجواز ان يكون بالخواص الاجلى ان اراد بتعريف النفس ايراد لفظه بعينه وان اراد
اعم من ان يكون لفظه او مرادفه فلا نسلم انه محال وقوله والاجزاء اما وجودات او عدمات ان اراد
بالعدم نفس اللاوجود فلا نسلم الحصر وان اراد ما صدق عليه اللاوجود سلمنا الحصر لكن لا نسلم الاستحالة
والوجه الصحيح انه لو كان للوجود جزء يكون سابقا للوجود عليه يلزم تقدم الوجود على نفسه او بما
لا نسلم انه لو حصل عند الاجتماع والمكان الوجود قوله اذ حصل به الوجود فلا نوجد بدونه قلنا كل
واحد يكون كذلك وايضا هذا الوجه انما يصح فيما لا اجزاء له وجودات ام لا فلا يغني عنه

للجسم ص

اقول فيه نظر لان الوجود من الامور العامة التي يجمع الله وجودان فان كان كل موجود وان كان كثيرا فله وجه ما باعتبار ما هكذا حققه الشريف في شرح المواقف كتبه محمود ابن خطيب داده

ما في الطاهر

ب ما يحصوه السوى الخارج او الدخل هو الشئ وهو الكون وهو احس من الجميع اذ لا يفهم من الوجود سوى
هذا ويقال بالفارسية هستى وهذا احس وهذا اوليس فيه شائبة المصدرية الموهمة للحدوث وسئى ان
ان يفهم من الكون ما يحصل بالمصدر بهذا التعريف وان كان بالجمعة بعيدا بعيدا لكن العقلاء استعملوا
ذلك في حق صرحوا بان السابط القريبة من الطبع اذا عرف بمرادف اجلى كان اتبع في التعريف الرسمي وهذا
راي صواب واجع الامام على كون الوجود بديهي التصور بوجوه فما ذكره الكتاب ان لكل واحد يعلم بديهة
ان له وجودا او المصدر مسوق بتصور الطرفين بتصور الوجود بديهي وحواله ان المصدر مسوق
بتصور الطرفين بوجه ما سواكان بالجمعة او بوصف صادق عليه وهذا مسفوعليه من العقلاء
للقابل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الوجود في هذا المقام وبتصور على الوجه الباقي فلا نسلم ان المطلوب
لان الكلام في ان جمعة الوجود بديهي التصور ام لا وما ذكره الشارح انما يحكم بالبديهة ان الوجود
والعدم لا يجتمعان ولا يرتفعان والتصور مسوق بالتصور يكون تصور العدم والوجود بديهيا
وحواله ممنوع ما مر وما ذكره ايضا في التعريف الوجود بنفسه محال وما جزاه ايضا اذ لا جزاء له اذ
لو كان له جزء فاما ان يكون اجزاء وجودات لزم توقف الشئ على نفسه وان كانت غير وجودات فعند اجتماعها
اما ان لا يحصل شيئا او يحصل ما لم يحصل يكون حالة الاجتماع حالة الانفراد لان ما لا يحصل الوجود اذا حصل
يكون هو الوجود اذا لم يحصل الوجود بدونه يحصل به ويكون ذلك الامور عروضا له بالكون
اجزاء اعراضا وان الخارج وهو محال لما عرف ان الرسم لا يفيد التعريف الا بعد العلم باحصاص المعرف
الخارج بالماهية يلزم اما الدور او يلزم معرفة امور غير محسوسة كما ذكره الكتاب والطريق الذي
ذكره الكتاب ترسيم هذا لعله وجد في بعض نسخه وحواله ان سلم الاختصاص التعريف بالنفس
والاجزاء والخارج لجواز ان يكون بالخواص الاجلى ان اراد بتعريف النفس ايراد لفظه بعينه وان اراد
اعم من ان يكون لفظه او مرادفه فلا نسلم انه محال وقوله والاجزاء اما وجودات او عدمات ان اراد
بالعدم نفس اللاوجود فلا نسلم الحصر وان اراد ما صدق عليه اللاوجود سلمنا الحصر لكن لا نسلم الاستحالة
والوجه الصحيح انه لو كان للوجود جزء يكون سابقا للوجود عليه يلزم تقدم الوجود على نفسه او بما
لا نسلم انه لو حصل عند الاجتماع والمكان الوجود قوله اذ حصل به الوجود فلا نوجد بدونه قلنا كل
واحد يكون كذلك وايضا هذا الوجه انما يصح فيما لا اجزاء له وجودات ام لا فلا يغني عنه

وايضا هذا الوجه انما يصح ان لا يكون شئ من الماهيات مركبة قوله الرسم لا يفيد العلم الا بعد العلم باختصاص
المعرف الخارجي بالماهية قلنا لا نسلم لم لا يجوز ان يكون العلم بالخاصة موجبا للعلم بالماهية وان
لم يعلم الاختصاص سلمنا ذلك لكن العلم بالاختصاص قد يكفي فيه تصور الماهية بوجه ما كالعلم
باختصاص جسم معين بحيث يتميز عن جميع ما عداه بعلم جمعة واحدة معينة ما عداه معينا فلا يلزم شئ مما ذكر
ولم نسلم جميع ذلك لكن لم لا يجوز كونه بديهي التصور بان يكون الوجود متصورا بكنه جمعة
بحيث يكون تصورا بالبديهة قلت سلمنا انه متصور لكنه لم قلتم انه متصور بكنه جمعة فلم لا يجوز ان يكون
متصورا بوجه آخر وقد ذكر ايضا في المحصل بان علمي بوجودي بديهي والوجود جزء من وجودي فالعلم بالجزء سابق
على العلم بالكل وان سلم ان علمي الاول لم لا يجوز ان يكون اولما وحواله ان اراد علمي بوجودي بديهي ان تصور وجودي
بديهي فلا نسلم انه بديهي وان اراد علمي بحصول الوجود له بديهي فذلك مسلم وحينئذ يكون البديهي تصديقا
ولا يلزم منه كون جمعة الوجود بديهية لجواز ان يكون متصورا بوجه ما كما مر في معاطفة الاول قال
هذا ما وجدت في هذا آخر اقول المعنى الواضح عند العقل اذا وقع في خبر الحال ومعرض السؤال والقال فربما
يحتج عنه بحث الا يهتدي اليه الا بعد اذا جه ما يرشح فيه من الاجوبة كما قال الصابي في سعة اذا حصر
ولا خفا ان مفهوم الوجود ظاهر وانما يكون ما يجادله والبحث واذا رجعنا الى عقولنا وجدنا انفسنا بتوضيح
ما نكون وسهل ما نصير ويقول لا شك ولا خفا ان كل واحد منا يعلم بديهة ان بعض الاسماء وجدا وانه
ليس بعضها ذلك ويعلم ضرورة ان الاول مشترك فيما نفهم من الوجود ومباينة للثاني فيه ويعلم بديهة
ان المفهوم من الوجود في هذه الاحكام الاربعة شئ واحد ليس خمسة احكام يجزم بها كل احد تصور
الوجود في كل منها مفردا ومحمولا عاملا لحكم بديهي يعرف مفهومه بالتعلم او التفكر ويحمل موصوفا
بذلك الحكم وهذه بديهة واضحة على ان مفهوم الوجود من عند العقل مقارن عن كل ما عداه استقرارا كاملا تام
اذا نظر فيها نفهم منه بحيث يعلم مفهوم الكون لانه يعلم حتما ان كل ما وجد او الكون موجودا بحيث
حصول مفهوم الكون مع قطع النظر عن كل ما عدا الكون وكل ما ليس له الكون لا يكون موجودا بحيث انه ليس
له الكون وهذا بحمله واضحة على ان الوجود هو الكون وانما قال مرجب ان له الكون ومرجب انه لا يكون
له لئلا يستدل متشكك بانه لم لا يجوز ان يكون مفهوم الكون مساويا لمفهوم الوجود الا انه عسى لانه متى لزم
الوجود من مجرد حصول مفهوم الكون مع قطع النظر عن كل ما عدا لا يحصل المساوي الا وجود المساوي
عن غيره يحصل ايضا الوجود هو الكون واذا كان الوجود هو الكون يلزم ان يكون للوجود مفهوما مشتركا فانه من
الموجودات وزائدا على ما هيتها لان الكون الشئ زائدا عليه ويشهد على ان الوجود هو الكون قوله تعالى اذا
نصي امرنا فانما نقول له كن فيكون واذا دل صريح العقل وصحيح النقل وتقدم المطلوب وكل النفس
يعلم ايضا مفهوم العدم اذ هو اسقاط الكون قال المصنف الى آخره اقول اختلف العقلاء
في ان مفهوم الوجود هل هو مفهوم واحد مشترك فيه من جميع الموجودات ام لا فقال المحققون نعم
منهم الكعبي والاشعري وابو الحسن البصري فزعمت الفلاسفة ان الوجود من حيث هو هو وصف
اعتباري مشترك فيه من الجميع لكن على سبيل التشكيك لانهم قالوا ان وجود الواجب قائم بنفسه دون
سائر الموجودات وقال الاشعري وابو الحسن وجود كل حقيقة عينه والاشتراك في اللفظ كلفظ

مفهوم الكون يلزم ان يكون هو هو هو جمعة الوجود الوجود هو الكون علاه هو

٢ لم لا يجوز ان يكون الوجود هو الكون مفهوم الوجود

بعامه حاله اعسار العدم ولا سلم انها حسنه الكون قابلا للعدم والا لما كان الممكن الموجود قابلا للعدم والمعلوم
العدم قابلا للوجود لا يحقق لامكان الخاص بل يكون قابلا شاء معي انها بزوال الوجود وشرط العدم فان اراد ان
يحقق الوجود مع بقائه عند اعسار العدم وهو الظاهر من كلامهم فلا نسلم انه لو كان حزا لما كان ضمه بهذا التفسير
ما يعلم من اخر او اضم الماهيه بهذا التفسير لكان الصادق الذي بالنسبه لا يحقق لك الحر واسقائه
لا يصدق انصاكر و الصادق الذي بالنسبه لا يحقق الوجود واسقائه اذ تصدق على الماهيه المركبه انها جاز بقيت
يحقق يحقق الحر الاخر وحار ان يسمى باسقائه واما ضم الجزء الاخر اليها بهذا التفسير لا يقتضي هذا صادقا
والوجه الحق بقرير اخر في بعض النسخ وهو ان يقال الماهيات الممكنه من حيث هي قابلا للوجود والعدم واذا
كان كذلك لا يمكن ان يكون الوجود جزءا منها اذ لو كان جزءا منها كانت الماهيه من حيث هي موجوده وقد
انها من حيث هي هي قابلا للوجود والعدم وقد بطل لا نسلم انها لو كانت من حيث هي موجوده لما كانت قابلا للعدم
لان عدم الشي انما يحقق باسقاط بعضه اذ لما ضروره في قولنا الماهيه من حيث هي قابلا للعدم انها صارت
ان يسقى باسقاط بعضها او باسقاطها كلها فلو كان الوجود بعضها يصدق عليها انها من حيث هي قابلا للعدم باسقاط
الوجود واضح الامام في المخص بالوجه الاول على ان الوجود ليس عين الماهيه وجوابه ما عرفت مالك
واضح لا قوله بل هو عندها اخر اقول احتجوا على ان الوجود عين الماهيه بوجوه فالاول لو كان غير الماهيه
لكانت الماهيه موصوفه به واتصاف الماهيه بالصفه الوجوديه مشروط بوجودها اذ المعدوم لا يتصف
بالوجود فالماهيه في وجود نفسها وذلك محال وجوابه لا نسلم انه مشروط بوجودها وانما يكون كذلك
لو كانت الصفه عرضا عارضا للوجود لان العوارض قد يكون عوارض الذات وقد يكون عوارض الوجود فما
لا يعرض الا للموجود هي التي يكون عارضه للذات من حيث هي هي بنفس الامر سواء كانت موجوده او لا كالمساواه للزوجيه
فانها عارضه لها في نفسها وصدق الخارج او لا وكذا الفرديه للثلثه وكل عرض لذات كذلك بالشرط المذكور
الامر كونها حسب اذا وجدا لكونها مقدمتين على الكل والمشروط وهذا اكثر من ان يحصى بل في كل جمله
مثال لهذا وهذا وان كانت معاني معقوله وانما يوصف عند وجودها المعروض للوجود امر بالغ الخارج لكن
هذا يكفي للمستدل واما الماهيه فهي التي يعرض الشي عند الوجود المعروض كالجسم الذي الكون جزء
نفسه والجسميه فانه لا يعرض الجزء كذلك والجزء انما يطلق على الجسم الكسف والجسم يطلق على الكسف واللطيف ويقول
تمام الصفه بالموصوف انما يكون مشروطا بوجود الموصوف اذا لم يكن الصفه عين الوجود لانه حينئذ
يكون تمام الوجود بالمعدوم اما اذا كان غيره فلا نسلم انه حينئذ يكون تمام الموجود بالموجود اذ حصول الوجود
للماهيه بالفعل مع كونها موجوده يكون في آن واحد الثاني لو كان الوجود زائدا لكانت الماهيه في نفسها
غير موجوده ويكون الوجود قائما بما ليس بموجود والجواب الوجود يكون قائما بالماهيه من حيث هي والماهيه
كما هي في نفسها ليست بموجوده فكذا ليست معدومه كما مضى في المحال انما هو تمام الوجود في المعدوم فلو
لا نسلم ان وجود الوجود زائد لتوجيهه ان يقال لم لا يجوز الاستغناء في معنى الوجود بان يكون لكل ماهيه
في الوجود نفس حقيقته في الموجودات زائدا ويكون الاختلاف بين حقيقه الوجود وحقائق الموجودات
يكفي بيانه الاختلاف بحقيقه في جانب واحد بالذات واحتجوا ايضا بما اسفله لا اولا صفا بالله الاول
احتجوا بالاسفله على ان موجود واجب الوجود غير حقيقته بيانه ان هويه والاول ظاهر والجواب

انا نختار شقا وهذا الفصل ان الماهيات لو ارتفع وهو ارتفع مع حيث هي معنيه لها كالمثلثه للفرديه
والماهيه الممكنه قابلا للوجود والعدم لما غير ذلك لم لا يجوز ان يكون حقيقه الواجب مشتركه بين الوجود
ب لو كان زائدا لكان ممكنا لاحتياجه الى ذات الواجب والممكن حادث فالله موجود الواجب حادثا بالاتفاق على انه
ونصر الواجب ممكنا والجواب انه قد مر في صدر الكتاب ان الممكن لا يقتضي وجوده ولا عدمه لانه محال
فالممكن جائز ان يحدث بالغير وههنا وجب لذات الواجب لا معنى للواجب سوى انه يقتضي وجوده وان اراد
بالممكن ما يكون جايز الزوال فلا نسلم ان الوجود لو كان زائدا لكان ممكنا لانه حينئذ يكون واجبا لذاته
ج لو كان زائدا لكان ذات الله تعالى قابلا وفاعله لنعمى اما انها فاعله فلان غيرها لا يجوز ان يكون فاعلا
واما انها قابلا وظاهر لانها اتصفت باللازم وهو كونها فاعله وفاعله معا محال والجواب مع
امساع اللازم ممنوع موضعه والحق انه وجوده تعالى يمنع الكون زائد وكل ان وجوده تعالى اما اللون
كالبياض او ساير الموجودات او غير الكون عارضا لغير الكون كون زائدا على الخصمه اذ لو كان غيرها كانت حصته عن
عن الكون المجرد وحينئذ لا يخلو اما ان يكون التجرد معتبرا في حصته الله تعالى او لا يكون فان كان جميع
الواجب مركبا من الكون والتجرد والمركب في الواجب محال لان كل مركب محتاج الى جزءه وما لم يكن التجرد معتبرا في حصته
بل يكون تمام حقيقته الكون والتجرد زائدا يلزم ان يكون حصته الواجب متجردة مغايرة للموجودات
كلها محاذية اليها لكونها قابلة بها ويلزم ايضا ان يكون تجرده بالغير اذ لو كان لذاته لكان الكون
في الكل محققا ايضا واذا كان تجرده الذي هو لازم ذاته معتبرا في الغير لكان ذاته ايضا معتبرا في الغير وهو محال
فان قلت المقدر ان الكون غير ذاته فالتجرد يدل على ان التجرد مع الكون معتبر في حصته ذاته ام لا سلمنا لك
ولا نسلم انه لو كان معتبرا يلزم تركب الحصته وانما يلزم ان لو كان التجرد وجوديا وليس كذلك بل يكون
امرا سلبيا اذ التجرد معناه مسلوبا في الساير والشي الا خر ان كان مغايرا عنه لكنه قد يوجد فيه لغير
الشي المقصود وتوضيحه ليتبين البيان عليه صافا عن شائبه التجرد وايضا الكون مستدركا
على تقدير بعض المدعى اذ المقدر مما سلم المحال فجاز لزوم خلاف المقدر وهو ان الاصلان مما ينفي
عليه العلما واما قوله انما يلزم التركب ان لو كان التجرد وجوديا قول لا طايل تحته لان التركب قد يكون من الوجوديات
وقد يكون من العدميات وقد يكون من المختلطه كالجهل الخ وهذا اكثر من ان يحصى وان سلم تركب
الحصته عن انها من حيث هي هي لا يتم وذاتها بدونه فلم يحصل هذا محصول التركب سواء كان الوجود
او عدميا فان قلت سلمنا هذا لكن ما سال هذا التركب ما ضره قلت عدم الخضوع الواجب
اذ يلزم كون حصته اعسار به تعالى الله عنه هذا اذا كان وجوده تعالى عين الكون واما اذا كان
غير الكون عارضا الا يجوز ان يكون عين الكون والا لما يحلوا ان يكون الكون حاصلا اصلا او لا فان لم يكن
حاصلا لم يكن الوجود حاصلا لانه حينئذ يصدق انه ليس له الكون في الخارج فلا يصدق انه كان له
سلمنا سلمنا ان لا يكون موجودا وان كان الكون حاصلا واما ان يكون حاصلا بالوجود وحكم الوجود الذي
فرض انه عين ذاته او غيرها والاول محال لاستحاله التركب في الباري فيكون الكون حصته زائدا
على ما هو حصته الواجب وقد عرف ان الكون هو الذي به الحصول ويرفعها فرفع يكون ذاته الحصول
وهو الوجود زائدا على حصته الله تعالى وهو المطلوب وايضا البرهان يقرير اخر فان الخبر ان يكون

كما الاسلام ما يمنع عدم اتصاف الوجود بالعدم

ويكون ع

الكون حاصلا لله تعالى اذا لم يكن ماركم يكون زائدا كما مر في السبق الاول واذا لم يكن لم يكن موجودا كما سبق
في الشق الثاني وايضا يلزم من هذا البرهان ابطال علمه بهم في بعض الصفات اذ يكون الكون صفة و
هذا البرهان يمكن اجراؤه في جميع صفات الله تعالى كما يقال علمه تعالى اما ان يكون عين ذاته وحالا فلا يخلو
من ان يكون علمه ادراكا للمعلوم كما في سائر المكنات او غير ذلك فان كان الثاني فالصفات كلها اعراض وكان
الوجود عندهم اي الحكماء وبعض المتكلمين مقولا على الواجب والممكن ضرورة وهو اما ان يكون مقولا
على التواطؤ او على التشكيك وان كان مقولا على التواطؤ يلزم ان يكون وجود الواجب كوجود الممكن فيلزم كون ذات الواجب
كذات الممكنات مقارنة للممكنات مخالفة لها وايضا الترجيح بلا مرجح في صفات الواجب محال
او الحاجة الى امر منفصل وذلك محال وان كان مقولا على التشكيك كما هو مذهب الفلاسفة يلزم اما تركب ذاته
تعالى او مقارنة الممكنات والترجيح بلا مرجح او الحاجة الى منفصل لان التشكيك على تسعين ما يكون بحسب اشد
والضعف بان يكون المعنى في احدهما اشد وفي الاخر اضعف كبياض الثلج مع بياض العاج وما يكون بحسب وصف
خارج مثل الاولية والتقدم كوجود الجوهر مع وجود العرض فانهما متساويان في معنى الكون في الخارج لكن وجود
الجوهر اولى واتقدم لكونه قائما بذاته دون العرض والاشكال في ان الاشد في القسم الاول متركب اصل ذلك
المعنى وزيادة اضافته فان بياض الثلج مشتمل على اصل معنى البياض مع زائد اضافي البياض في القسم
الذي اصل المعنى فيه متساو وفي الزيادة بحسب الوصف واذا كان التشكيك بهذا القسم الاول يصح
ما قلت انهل وهذا ان يقال الوجود المقول على الوجودين اذكر جوهرا اسبق صدقه على وجود الممكن
وان كان عرضا فعلى وجود الواجب فلم يجز ان يكون جوهرا ولا عرضا كالبارئ والماهية برهان باطل
مدفوع لطيف لو كان الوجود عند الواجب لوجب ان يكون متحققا بنفسه والا لما كان واجبا
فيلزم ان يكون سابقا لنفسه وذلك محال اذ السبق مقدم على المسبوق فان قلت لم لا يجوز ان يكون
متحققا لامتناع العدم لا لتحقق الوجود قلت متحقق الامتناع العدم متحقق الاسقاط العدم
العدم عين الوجود واضح الدفع اما ان الوجود لا يجوز ان يكون عين ذات الواجب بوجوه ما الوجود
حسبما هو اما ان يقتضي التجرد او اللاتجرد او لا يقتضي شيئا منهما فان اقتضى التجرد سمي ان يكون كل
وجود كذلك يلزم تجرد وجود الممكنات وذلك باطل وان اقتضى اللاتجرد يلزم ان يكون وجود الواجب
ايضا كذلك وان لم يقتض شيئا منهما لم يتصف الوجود بواحد من القيدين العام فيجوز
وجود الواجب العام متصفا وهو محال وفيه رد هذا اما نصح ان لو كان الوجود مقولا على وجود الواجب
والممكن بالتواطؤ اما على سبيل التشكيك فلا يا الباض حسبما هو المقتضي الذي في بياض
الثلج وبياض العاج يقتضي وذلك لا نسلم انه لو لم يقتض شيئا منهما لكان تجرد وجود
الواجب العام متصفا لم لا يجوز ان يكون بنفسه ب تمام وجود الواجب بنفسه اما ان يكون
نفسه او امرا داخلا فيه او امرا خارجا والاولان باطلان والا لكان كل موجود كذلك والاخير لا يوجب
ذلك الخارج اما الازم للوجود او ملزوم او لازم وملزوم وبالكل انا عاد الكلام فان المقتضي لهما
لوجود او امرا داخلا في الخارج والاولان باطلان كما مر وان كان الثالث فهو وما ان يستلزم
وهو محال وسعد بن سلمه ما المقصود حاصل لان الوجود ما ان يقتضي شيئا منهما او لا ان يقتضي يلزم

يلزم المحال المذكور وهو ان يكون كل موجود كذلك وان لم يقتض شيئا منهما لزوم عدم لزوم ذلك اللازم فانا لا ان
لما يقتضيه الوجود لذاته وايجود المحال المذكور وان كان لزوم كان الوجود مقارنا له وقد رفض
غير مقارن لغيره هذا خلف وان كان الثالث وهو ان يكون ملزوما لا لازما كما في قيام وجود الواجب
معلول علة منفصلة والا يكون الواجب واجبا هذا خلف وفيه بحث لان الخصم ان يختار
ان قيام وجوده لنفسه ولا يلزم كون كل وجود كذلك فانا نلزم ان لو كان الوجود معلولا على التواطؤ
وايضا لو كان القيام لامر لازم يلزم ان يكون كل وجود كذلك فانا الحاجة الى الممكن المطولات والا سلم
انه لو كان ولكن الامر ملزوم يلزم مقارنة الوجود للذات ح نمنعه الواجب غير معلوم بالبرهان
ووجوده معلوم لهم نمنعه غير وجوده والخصم ان يقول لا نسلم ان وجوده الحاصل المقول عليه
الوجود بالتشكيك معلوم والوجوب امر اضافي الى الممكن يعقل الا بين امرين والا لم نمنعه احدهما
ان يحكم عليها ان الوجود واجبها وفيه بطلان ان جعل الوجود عين حقيقته جعل الوجود
ايضا كذلك ويفسر الوجوب بشيء وهو بحث كما يقول هو ايضا امتناع العدم له لوكان مع جميع
الواجبات الوجود تقدم سلمنا والا يجوز ان يكون موثرية بمجرد كونه وجودا وسائر الوجودات
مساوية في تمام الوجود يلزم ان يكون كل واحد من الوجودات مبدأ لكل الممكنات فهو مبدأ له هذا
خلف واما ان يكون موثرية بشرط كونه مبدأ لكل الممكنات فلا نسلم انه يلزم ان يكون لكل جزء من مبدأ
الممكنات هذا خلف والخصم ان يقول انا نسلم ان لكل واحد ان يكون لكل الممكنات لكن الوجود عين حقيقته
وهو مساو لسائر الوجودات يلزم ان يكون كل واحد من الممكنات الموجودة موصوفا بمثل ذات
الباري ويلزم ان يكون مثل الله الواجب محتاجا الى الممكنات وفيه نظر اذ المساواة انما يلزم
على تقدير التواطؤ وقد مر جوابه لا نسلم ان لو كان الوجود مقولا على الممكنات بالتشكيك
وانما ذكرنا الكتاب وعدم كل ما فرض وجوده دون وجوده غير يلزم التعدد والانسان
ايضا العدم وفيه بحث مبني على ان الوجود والماهية يجوز ان يقال ان موجود او معدوم وان قلت
هذا الامر فرضه هنا فيه بحث فلنا هذا الفرض لم يطابق الخارج كما ذكرناه وانما ذكرنا
العدم لانه كما ذكرناه وان طابق الخارج لهو المطلوب واضح الامام في الخصم على تقدير التعدد
وانسانها نوجهين فانا التعدد مدفوع بعين كل ما ذكر في التعدد في نفسه وكما يجوز في الوجود
الواجب كذلك يجوز في العدم يلزم كون العدم نفس الوجود وفيه بحث لان كون الشيء موجودا لا يوجب كون نفس
الوجود موجودا لو كان موجودا يلزم ان يكون موجبه وكل موجب وضع يكون سلبه ملزوما لان السلب
موجبا لكان سلب ذلك السلب ايضا موجبا مقابلا له فيكون السلب مقابلا للسلب حاصلا
له فيكون الشيء نفسه لنفسه وهو محال وفيه نظر لان سلب السلب الحاصل والملزوم كون
السلب مقابلا للسلب وان لم تكن العدمات متعددة بمساواة في الخارج يلزم ان يكون
لها ثبوت ويكون في الخارج اذ بمعنى التعدد والتعدد في الخارج لا الكون في الخارج وذلك محال
بحسبه او جهه ما العدم اسقاط الكون سواء كيف تقوم ما الى الترجيح العدم صفة للعدوم ولو كان

لا كون يلزم تمام الوجود بالمعدوم بل لو كان العدم كونا وهو صفة للعالم يلزم وجود الصفة مع
عدم الموصوف ٥ لو كان للعدمات كون يلزم تحقق موجودات غير متناهية اذ العدم عرضي
سلوم بطلان اللازم على ما مر في الموجودات فليس تحقق العدمات في الخارج من الضروريات
كعدم سريان الباري واجتماع النقيضين اذ لم يكن متحققة يلزم انتفاؤها وتحقق موجودات
تلك المعدومات لامتناع ارتفاع النقيضين اللهم الا ان يلتزم تحقق الواسطة بين الوجود والعدم
لكن هذا الراي مما يعلم بطلانه بالضرورة ٥ ج والتحقيق ان وجود الشيء في الخارج ليس الا ان يكون
متحققا فيه او واقعا فيه او يكون فيه او حاصلا فيه او ما شيئ منها وذلك كما ان وجود
حادث العدمي اذا العدمي قد يكون بعد ما لم يكن وكيفما يفسر هذا الوجود لما كان بعض مفهوم
ومتحققة لا يستدعي محلا موجودا يتحققه لا خرجه عن هذا المفهوم لان يتحقق الى مقرون بابع لمفهومه
وان العدم نفسه الوجود والماهية اذ هو اوصافه الوجود عنها اوصافه عربي لا يستدعي تحققها
في محل يتحققه والشان في متصفا كقولنا سريان الباري ليس بموجود فهو ينتج بصالح الى الطرفين الى
وجودها بل هو قايم بالمرحث هما هما كان الوجود مع كونه متصفيا وجودها قايم بالماهية
متصفة بالعدم مع كونه نفسه سلسه اعتباريه اذ لك كما ذا عرفت هذه المقدمات
فقد وضح الجواب عن السه الثاني الاولى بان الكون ليس مطلقه بعضا لمطلق العدم والا لزم اجتماع
النقيضين في الخارج بحسب مطلقتها في الخارج بل هو بعض العدم الذي نقوا وصفا وهو مثلا وجود
السواد بعض عدم السواد اي شيء كان في الخارج ان يتصف العدم بكون الكون في محله
كعدم زيد المعدوم مثلا متصف بالكون الذي يعوا سي كون زيد الذي هو بعضه بل بالكون الذي
بعضه اتفاقا عدم زيد وعن الثاني انه انه مجرد استعاد وقد سبق ان للعدم كونا وعن الثالثه
انا نسلم ان مفهوم العدم لا يستدعي محلا موجودا يتحققه الا في هذا المفهوم وان شيئ
لا يستدعي تحققها بل يقوم بها مرحث هما هما كما في الوجود وعن الرابعه بمثل هذا وعن الخامسة
ان الامور المتحققة سابعه اما الاعتباريه من الوجودات والعدمات فلا يرد بها ما اورد
الواصف بلزمه كونه نصف الاسري بالليل وربع الاربعه وعلى هذا لما غير النهاية والنهاية
وغير الاربعة انه ليس بنصف الاسري وربع الليلة الى ما لا نهاية له كما تعلم بعد هذا ان العدمات كلها اعتباريات
عند المحققين بمعنى انه لا يتحقق الا في محل موجود وان العدم المطلق بدون الاضافة غير متصور بعضهم كبعض الماخرين ان العدم
المطلق لا متصور الا بعد الاضافة الى الوجود الا شيا شكلوا على بانه متى لم يكن المطلق متصورا كيف
يضاف الى شيء ليس مرادهم بانهم هو الا ان مرادهم ان العدم المطلق مرحث هو هو ليس نفس صاف
الا يمكن بعقل بدون الاضافة ان العدم في نفسه عدم شيء ضروري وهذا حق ويعلم ان في نفس
العدم تركب مع الاضافة الى شيء والعدم المتحقق تحت اصناف الى ما تحصل كما في قولنا بانه عدم العلم وكعدم
السواد وعدم زيد كذا الى غير ذلك قال المحقق الدواني اقول لما فرغ من تحصل الوجود والعدم شرع في تحصل الموجود والمعدوم لما عرفت سابقا
ان الطبيعي ومنا سيها انما تحصل بتحصل الوجود وتعالى الوجود انما يجري وهو الذي يكون في الخارج

وليس خارجا ولا محسوسا او هني وهو الذي لا يكون في الزمن وكذا المعدوم اما خارجي او ذهني بالنسبة
الى اسفا الكون والمراد بالخارج خارج القوى الدراكة وهي واقعا انضاء بعض اساعر الخارج
ستعرفه في هذا الفصل معللا وعرفوا الذهن بانه موجود لا ذاته ولا وكذا والمعقول انض
كذلك والعلم من المراد فقه وليس المراد بالوجود الذهني ان يكون الشيء الخارج عن الذهن بعينه موجودا
في الذهن اذ لو كان كذلك يلزم وجود المحسوسات والمعدومات في الخارج الا نهاية كما هو موجود في الذهن
باعيانها والذهن موجود في الخارج وما هو موجود في الخارج فهو موجود في الخارج فيلزم وجود المعدومات الوجود في
والمحسوسات في الخارج ويلزم ايضا كون الشيء الواحد في الواحد وجوها في محال اذا عقلت عاقلان الكبر
احاطة الكرة وذلك محال بان ملك المحسوسات والمعدومات لشيء الواحد عن الذهن بل كان المراد
ان الشيء الخارج بعينه موجود فيه فكيف يلزم المحسوسات والمعدومات بل يجب قولنا الشيء الخارج تحسبه ان عن الذهن
الشيء كما يكون في الخارج في نفسه ورسمه ذا ما عرفت هذا نقول المراد بانه مرتسم من حقيقة الشيء عند
الذهن سالك مطابق بحسب ما كان في ذلك المالك في الخارج لكان الشيء الخارج بعينه كما تحدس ان نفسنا انا قد
تصورنا سما مثلا زيد عمرو وساخ على وجه لو امرض وقوع تلك الصورة في الخارج لكانت تلك الاسما
باعيانها فكان لكل شيء مرحث هو ذلك الشيء كالانسان وغيرها كزيد حقيقة مرحث
هو من ان يكون خارجية او ذهنية وبعرضها صورتان مساويتان في المعنى احديهما خارجية والاخرى ذهنية
وهما تصورتان بالصورة الخارجية واخرى الذهنية لكن مبدا الصورة الذهنية عن الخارجية بانها
تقوم بالذهن بمام العرض بالمحل دون الخارجية فانها اما قايمة بذاتها اذا كانت جوهرية او بمحل غير الانسان
اذا كانت عرضية وهذا كما تصور في المرآة من الصورة الخارجية فانها لو لم تكن
الحاصل في الذهن غير الشيء الخارج بكيف يحكم الحكم على الخارجية لانا انما نحكم عليها بان
نتصورها ونحكم على ما حصل في ذهننا فلو لم يكن الحاصل في الذهن غيرها بكيف يكون الحكم عليها حكما
عليها كما اذا اردنا ان نحكم على زيد الغائب عنا مثلا بتصوره ونحكم على ذلك الصورة بان زيدا كذا وكذا
فلو لم يكن الحاصل غير زيد بكيف يصح هذا الحكم فلت الصورة الذهنية دالة على الصورة الخارجية
ويحكم على ارباح صورته حكمه كذا ذا لفظ بالنسبة الى المعنى فاذا قيل جاء زيد يدل لفظ زيد على
وقوع الحكم المعنى والتحقق اي الصورة اللفظية او الكتابة دالة على الصورة الذهنية والصورة
الذهنية على الصورة الخارجية وانما عبرنا بهذه الاحكام واذا ههنا لفظ الماور انما كانه حصل
وحيا لنا صورته وحصل منها الصورة الذهنية ويسقل الذهن منها الى الصورة الخارجية ويعتبر
الحكم عليها وقد اشرنا هذا الموضح فافهم هذا عامة تحصل ما ذكر الاولون والاخرون من المحققين الوجود
الذهني قال وانكره طائفة منا قوله في المطلق اقول انكر طايفة من المتاخرين تحصل الوجود
الذهني منهم الامام فخر الدين الرازي ره وتبعه من تبعه وتحسن محل النزاع عسى ان نزاعهم ان كان في
حصول الشيء الخارجي بعينه في الذهن فذاك مما لم يدعه احد من المحققين بل صرحوا بما سامعه
مما ذكرنا في كتاب الاشارات وغيره وان كان حصول صورته كيف ما كان وذلك امر ضروري كل احد
يجد محله في نفسه وهذا ما ضروريا اه تحصل في ذهنه صورة الاسد والنار وغيرها في النفس

لون بنفسه ولا معدوق به لكون في الخارج بهذا الحكم الاجمالي واما في التفصيل فبعض امراض الخارج وما صدق
ان السواد ليس بعارض بعض الامور صدق بحسب الخارج برعرعكس كما اذا صدق السواد ليس بلون الخارج
عند جدية محمول الصدق بحسب بعض الامور وهذا ما هنت اذ بعض الامم اخص من بعض الاخص واحوال
مواد الاسباب الخاصة والاسبوعيا والاستدلال والاقتصار لعوارض الماهيات والخصوصات الاعتبارات
امور وبحسب بحسبها ذاكرة الاجمالية اما بشاهيا لبابين حكم الا بعض حكم الخارج او الذهن من
الغرض اصلنا ههنا يسهل عليه الاطلاع على الحقائق والبعائق بل الخصوصة عرفنا العلوم الخصوصة بدون
الوجه يكا لمعدوم وقال الامام بصيرا يطوسي بنفس الامر يعوا بعقل البعائق وادلة فيه محي معقولا
على انه يرد عليه انا لواجب والعقول العالية حينئذ لزم ان لا يكون موجودة في نفس الامر لامساع كونها
في العقل المحال على ما وضعت الفلاسفة والمعتزلة انا لما صلت بالبطل الا يقبلها بل الماهيات ضرورة
وضعت اتها في الخارج ليكن ذلك هيئت الما انه لا يليم للفاعل في الماهية بل في اعطاء الوجود وبحسب المعتزلة
نفي انها شيء في الخارج وبات عندهم الماهيات قد يكون بعضها في نفس الامر بحسب الذهن وقط كالكليات
والمسحاق وغيرها من الاعتبارات وبحسب الوجود بها يكون بالنظر الى اجناسها كقولنا الجنس كلي
والنوع معقول ثاني وقد يكون بحسب الخارج وذلك كما يكون بحسب في الخارج وقالب الفصل الباقي الى
قولهم لزم اجتماع النقيضين اقول ليس لهل الحق ان المعدوم المطلق اي الذي لا يكون في الذهن ولا في
الخارج في بعض ليس بشيء اما بحسب السمية اذا وصدا من الوجود من الخارجي والذهني وبحسب المعتزلة
ليس المعدوم المطلق اذا كان ممكنا كان شيئا في الخارج عندهم وزعموا ان السوس عم الوجود
وقالوا بحسب السوس يكون الماهية مشتركة في كونها تلك الماهية مثلا اذا قلنا زيد انسان يكون السواد المعدوم
عارضا حالما العدم كونه سوادا حالة للعدم وسلموا ان المعدوم الممكن مسلي اجتماع النقيضين في بعض
لا يصور له اصلا ويسمون منتسبا ويسمون الباب الى الموجود والمعدوم والواسطة كما في المعدوم الى الباب
والمسمى وجعلوا الوجود في معابل المعدوم اي جعلوه بنفسه الباب والباب في مقابل المسمى وان قال اما
قسم الباب الى الموجود والمعدوم والمعدوم الى الباب والمسمى لزم انقسام الباب الى الباب والمسمى لزم انقسام
الباب الى الباب والمسمى وانقسام المقسم الى المقسم انقسام الشيء الى نفسه وغيره وذلك محال قلت
لا نسلم ان المقسم على المقسم مقسم بما يكون ان لو لم يكن المقسم عموم وجه لقولنا الباب اما موجود
او معدوم والموجود اما واجب او ممكن ما يصدق الباب اما واجب او ممكن اما اذا كان بينهما عموم
وجه فلا يلزم جعل المقسم الذاتي مع المقسم الاول بعضه كما سيا تي بصدده ان المعدوم
مع الباب بينهما عموم وجه فجاز بحسب المعدوم مع الباب بوجه بعضه ولما ذهبت المعتزلة الى ان
الماهية حال العدم شيء في الخارج في كونها تلك الماهية وقالوا الباب الفاعل في جعل الماهية بل في
اعطاء الوجود بعد ان عنه قول الفلاسفة فانهم زعموا ان الفاعل الباب له في الماهية ان الماهية ماهية
في نفس الامر سواء وجدت الفاعل اولا الا انهم ما يجعلوا هذا البحث شيئا وما جعلوه درجة لان كون الماهية
حال العدم شيء وقد عرفت في الاصل السابق انه اذا عرف الفريق الخاص بنفس الامر للخارج
لما وجهان في ان المعدوم المطلق في حكم العدم ويعرض الوجه لا ولا يصور في معدوم متقدمه وفي

الشيء

وجه ان العقل اذا تصور على ان الفصة الخلية اما ان يصدق احد الاعتبارات السالبة الخارجية او الذهنية او الخارجية
يصدق الموضوع والمحمول على شيء وجوده الخارج وكونوا كل حيوان جسم اي كل ما صدق عليه شيء الموجود فانه
صدق عليه الجسم والحيوان جوهر اذا عرض صدق الموضوع على شيء في الخارج صدق عليه المحمول سواء الخارج
في الخارج او كونوا كل عنقاء حيوان لان كل ما لوجوده صدق عليه انه عنقاء صدق عليه انه حيوان وهذا
هو ان يصدق الموضوع والمحمول على ما لوجوده في الذهن كونوا اجتماع النقيضين محال وشرط وجود الحيوان
امكان صدق الطرفين في الخارج دون الذهني وجه الحصر انه اذا شرط الحيوان صدق الطرفين
على الموجود الخارجي فانوا الخارجي والامكان شرط امكان صدقها عليه فنوا الحيوان والا فالذهني واما عرب
هذا سقوط الامر السوداء المعدوم سواد قضيته ما ان يصدق خارجيه او حقيقة او خصوصه
والاول محال لكون الموضوع معدوما وان صدق حقيقة يكون معناها ان السواد المعدوم
اذا صدق الخارج كان سوادا والا مساع هذا ان صدقه هنا يلزم ان يكون السواد سوادا في
الذهن لا في الخارج ولا نزاع فيه وهذا برهان لزاع وان قلت لم لا يجوز ان يشترط الامكان
ولا يعتبر العدم ولا يكون خصوصا ان يصدق الحكم على المعدوم لكونه سببا يصدق الحكم مع ان القضية
لتستحيل بحيثية لعدم الموضوع والخصوصة لعدم العدم ولا فضية لعدم اعتبار الذهن والخارج
لا يجوز لم يكون قضية هنا على ان ما هو سواد في الذهن صدق عليه انه سواد في الخارج الا ترى انه حلاد
في الذهن نوع لم يكون صدق عليه انه حيوان نوع في الخارج ولكم على صدق قولكم ما ذكرتم يصدق السواد
على كون السواد المعدوم سوادا في الخارج سواء صدق قولكم على صدق قولنا كل سواد في الخارج
ذو ان يكون الشيء نوعا كونه نفسه وهذا ضروري وهو ان يكون ذلك السواد في الخارج
كان في الخارج هي لم يكن في الخارج لم يكن سوادا في الخارج وهذا ايضا صلح ان يكون حواب عن قولهم
وجه اورهان حسف لطف مثلا الحق عزته وهو ان يسا لو كان سواد في الخارج فلا صدق
على السواد المعدوم انه سواد في الخارج وهذا ايضا صلح ان يكون حوابا عن قولهم
الباقي وهو ان لسطوره كيف كان فعلما ان السواد لو كان حالة العدم سوادا فاما ان كان سوادا
او كثوبا ذا كان كذلك كان موجودا فلزم ان يكون المعدوم موجودا اما الصغرى فظاهرة وان هو
سواد الخارج الوجدان يكون المسمى موجودا او مكثرا واما الكبرى فلان الوصف والكثرة صفتان وجوديتان
وقيام الوجودية بالمعدوم محال والجواب ان يقول هذا عين النزاع فانا نسلم ان السواد مع كونه معدوما
على المعدوم قائم به في ابطال هذا تكليف بمحال فان الوجودية لا تحل على المعدوم للزم الجمع بين
المتعلقين الضروريين فنه فرع الاصباح على الوجود والكثرة بالسواد واستدل على الامر الاول
استدل اهل العلم على ان المعدوم ليس بباب لوجوه ما ذكرنا في السما ان المعدوم لا يحل عليه
الا ترى كما لي الذي يحل على المعدوم اما ان يكون موجودا او معدوما ولا سبيل الى شيء منهما
اما اذا كان موجودا فلانه يلزم انصاف الموجود المعدوم وذلك محال واما اذا كان معدوما
فلا يكون صفة للغير اذ حصول الشيء في فرع حصوله في نفسه والمعدوم ليس بحاصل في نفسه
فلا يكون صفة لغيره والجواب ان يقول لم انه لو كان معدوما فلا كان صفة فانا لا نسلم ان كل

الحيوان

ما يحوم

الصفة

الصفة

ذلك السواد في الخا

امام

والمعلولية والاستناد والامكان والموجبية والوجوب والخارجية والعدم وما يجري مجرى هذا النحو من هذا اوالم
يكن هذه الاشياء موجودة في الخارج وقد سبقت الاشارة اليها في تضاعيف الامور وبعض احكامها
صعبها وجعلها مسهولا يسهل عليه الاطلاع على اسرارها والله الموفق والمعين قال الفصل الثالث في

اجزاء هذا الفصل يستهل شيئا فشيئا من الاول الى الحين اجزاء الماهية واللوازم اعني الاول
معلوم اجزاء الماهية سواء يكون محمولة كالجنس في الفصل او لا يكون كاجزاء الجنس واجزاء النوع
وليس في كتب القوم تحقيق ذلك المركب اما تسمية لكل منهما مركبا خاصا بوجه اما الجنس
او يكون اجزاء محمولة والاخر لا يكون غير محمولة وذلك ان المركب اذا كان مقارنا في محتمع موجودات
موجودات تسلفه الوجود في الذات كالانسان والفرس والمباينين عنها وهو الوجود الحقيقي
المتعارف عند اهل العرف فيسمى حمل ذلك الاخر عليه بالاعتبار كالانسان سقف والفرس ناهق
اليكسر فلا يسمع ان يقال ان هذا الشيء المجتمع من هذه الموجودات المختلفة هو واحد منها و
اذا كان مقارنا في محتمع من موجودات بعضها مع بعض تقارب الوجود فقط كالانسان والفرس
تام جسماني متحرك بالارادة ناطق مصدق كل منهما عليه ضرورة لكنه ذلك انما يصلح اذا صلح
ان يحاب مشتقه للخواص والصور المختصة حيوان كاتب او معشوبه كالحيوان الذي انسان
والمعاون محصل ذلك المعاني والخواص مفهومات صادقة عليه بهو هو وهو بعضها بالعشار
حصولها شيئا مخصوصا ذا ماهية مخصوصة مما ذكر من سائر الاشياء الماهية والخواص اذا لبس
المراد بهذا النوع والماهية اي المركب الاخر المحمولة شيء لم يكن مخصوصا في معان مخصوصة
منها صفات من الصور المذكورة والمعاني المخصوصة الا بوجود تلك المعاني والمفهومات
المنسوبة في الماثيات والماهية مخصوصة كانت اذا في العرضيات كما حصل للانسان
عدد من المعاني كالابعاد والنمو والحس والحركة بالارادة والتطور في استشعب معا واحوى
الابعاد الثلاثة والنمو التغذي والحس بالاشتمال التطور التعجب والضحك والمجموع مائلة
الصناعات بعبارة بها هو هو احساسا ما احساسا متحركا بالارادة ناطقا وفي الذاتيات
بعبارة متحرك متغذ مستفصلا مسميا ضاحكا مائلا للصناعات وفي العرضيات وهذا التعريف
المحسوس عرفنا معرفة الذاتيات والعرضيات وفي ذلك اسرار الحكمة ولسنا في كتابنا لقوم هذا التعريف
وهو اجمل ما عرف به تعريف الذات الا احسن منها قالوا في تعريفه انه الذي لو توهم ارتفاعه
عما اليه ما هيته ذلك الشيء وانه الذي يكون بحضوره سابقا على حضور ماهية الشيء وكل منها
ما هو مسلم موقوف على معرفة الماهية الموقوفة على معرفة الذات لانه لو لم تعرف الماهية كيف
يعرف ما ذكروا وان ذلك الذي اصلتم ليوجب ان يكون الحيوان جسما متحدا حساسا
وانما في الحساس والمتحرك بالارادة والعرضيات الا ما في مع المتحرك والحساس والمتحرك بالارادة
التي بلت الناطق والمقسوم وهو المتحرك الذي له قوة النمو وهو ما زاد نماء مقدار الجسم
باتصال جسم اخر هذا في جميع ابعاده على اقطاره على نسبته طبيعته كما في وهذا لا يعقل الا ان
يكون متحدا وهو ما ظاهر فيما لي ليس شيئا اقوة الجوهر الحساس بل له قوة الجسم وهو ادنى

ادنى درجة الذاتيات بل هو من توابع الموجود معلوم ان الوجود وما تعمه والجوهر وما تعمه
خارج من جملته الى واهلم ايا المراد بهذه المعاني ذاتيات كانت او عرضيات ليس يكون كذلك ما
والمتحرك بالارادة يقوم ذلك والحساس له قوة الحس سواء كان هو ايا او اياها او كذا الباقي والمراد بالمطلق ادراك
المعاني والكلام النفسي وغيرهم انها بالحس والحركة والمطلق يستعمل الذاتيات او الماديات ليس
هيان منهما بل يرجعان اليها الى ما منهما ملك فاعرف واذا عرف هذا فالاصل المعقول هو انهما اجزاء
هذه الماهية واركانها متمايزة حسبما المفهوم والوجود العقلي لكن ليكون متميزة حسب الوجود
الخارجي ما يكون كل واحد منها موجودا مستقلا الذات لما عرف ان كلها الماهية موجود واحد
حسب لزوم انتهاء واحد معلم فحسن قول الاوايل من الحكماء ان اجزاء الماهية قد لا يكون متميزة في الوجود
الخارجي اذ ما يكون موجودات متخالفة الذوات وزعم الامام ابو علي ابن سينا ان القسم الذي اجزاء
متميزة حسا لوجود الخارجي يقال لها المنحل اجزاء الماهية بل يكون متميزة حسا لوجود الخارج
مثل النفس والبدن للانسان وقد اشعر الى الذهن مثل السواد والبياض جنسه للاسود
عرضا في الخارج واحد وهذا ملك طائفة من المتاخرين وفساد واضح لان تركب الانسان لو كان
النفس والبدن لكان مركبا من موجودين مختلفي الذوات لوجود بلكف يكون اجزاء محمولة عليه
وكيف يكون الانسان هو الحيوان الناطق مع انهم وهو ايضا صرحوا بان اجزاء محمولة عليه وانه الحيوان
الناطق وههنا بحث يجب ان يعلم لتعرف حال الاجزاء المحمولة ولنسقطها لتخلص الخواطر الى ما هو
الاجزاء المحمولة متحدة بالذات سواء ما بالماهيات والمراد بالذات ههنا ما يصدق عليه الشيء
باتحاد الذات ان يكون ما صدق له الاجزاء شيئا واحدا بالذات الذي هو الجسم هو بعينه الذي هو
المتحرك بالارادة اذ لو لم تكن كذلك لما صدق الاجزاء على الماهية ولا سلك بعضها بالماهية مع بعض
الحيوان مع الناطق ماهية الناطق حيوان واذا كان كذلك يكون وجود الحيوان غير وجود الناطق ويلزم
تمام العرض الواحد بحلول بعض اجزائه جزء له وجود مغاير لوجود المركب ليصدق عليه
ملزوم حاصل له مع المركب وجود اخر كان وجود ان انه محال كما في الحدوث الذاتي مطلقا وقد مر
والحق انهما موجودان متحدان بالذات متغايران بالماهية والوجود كما ان زيدا شجاعا وكاتبا
فالكاتب والشجاع صادقان عليه بالذات لكنه مرجع هو هو اخر وحمل بعد وجود وثبت لوجود الذات
مرجع هو مغاير لوجود زيد شجاعا ذلك لو كان لكل منهما وجود خاص بها موجودان بحملان
بالماهية والوجود وجميع ما ذكرنا ما في واحد ذلك لانسلم لما سبق ان الصدق بالذات مع
بالذات هو البرهان الحسي والفصل اعتبارا انهما موجودان اتم منهما النوع كالذات والعدد
اعتباري فاعلم ان مفهوم هذا النوع انه يصدق عليه الاجزاء بهو هو مع ملاك الاجزاء والمعتبر
قد يعتبر هذا فيكون هذا فيه اعتبارا وسلك التمام في سلك الفصل الاعتبارات قال الاعتبار
ان طابق الخارج كان الامر فيه حسنا والا اعتبارا ولم نطابق كان كاذبا والكذب ليس
له بل سلم الخصم ما مصرح به نفس الامر والقوى الناطقة اي لو كان لها وجود في الخارج
الناطقة كالكلمات سل الجنس والفصل والخاصة وغيرها كالمعدود والعدد الكلمات والخصوص

والنسب بين الكليات بين المعدومات كقولنا الجنس كلي [illegible] واجتماع الضدين والمحال كلي
وبعض الاشياء صادقة في انفسها في الاذهان دون الخارج اذ الحكم الخارجي يستدعي وجود المحكوم عليه
في الخارج فان كانت النسبة في تصورها [illegible] احكامها [illegible] كذلك يكون صادقا مطابقا
لنفس الامر كقولنا الجنس كلي [illegible] في نفس الامر والذهن [illegible] اما اذا كانا [illegible]
في الخارج فلا تصدق [illegible] الصدق والكذب [illegible] زوج وفرد [illegible]
انها مركبة منهما بذلك القول صادق [illegible] موصوفة [illegible] مطابقتها وعدم
مطابقتها [illegible] بالنسبة [illegible] القوى [illegible] مطابقتها الخارج لا يجب كذبها
[illegible] الجواب ان كان تمام المشترك [illegible] الجنس كالحيوان
فانه تمام المشترك بين الانسان والفرس وغيره ذلك من انواع الحيوان وان لم يكن تمام المشترك فهو الفصل
[illegible] بالماهية كالناطق [illegible] الحساس المتحرك بالارادة [illegible] الانسان بالوجود
في جميع الحيوان [illegible] للنوع [illegible] يكون [illegible]
[illegible] لا يكون [illegible] الحقائق [illegible] فيكون
ايضا فصلا فالحساس المتحرك بالارادة [illegible] الانسان [illegible] يكون بعض
اجزاء الماهية [illegible] الاجزاء [illegible] الموضوع [illegible] الانسان [illegible] حقيقته
[illegible] المشهور [illegible] الكلية [illegible] المركب
من الاجزاء [illegible] المركب وهو محتاج [illegible] الاجزاء [illegible]
[illegible] المركب [illegible] الجنس [illegible] الفصل [illegible] الجنس
[illegible] الجسم الحساس المتحرك بالارادة [illegible] لكونه
[illegible] للجسم [illegible] اللون [illegible] للبصر [illegible] باللون [illegible]
[illegible] الفصل [illegible] النوع
من الجنس [illegible] الجنس يكون [illegible] للنوع [illegible] يكون علة للاخر
[illegible] الفصل المركب [illegible] الاخر
[illegible] الجنس [illegible] الفصل [illegible] الفصل [illegible] الجنس
في النوع [illegible] الفصل علة للجنس [illegible] العلة [illegible]
[illegible] العلة [illegible] للاخر لزم
[illegible] الجنس علة يكون مستلزما للفصل
[illegible] العلة الناقصة [illegible] لا يستلزم المعلول
[illegible] يكون [illegible] علة [illegible]
[illegible] شرط [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] الجسم النامي [illegible] الحيوان [illegible]
[illegible] الجنس على الفصل

[illegible] اذا كانت العلة [illegible] الحيوان يكون الفصل [illegible] علة [illegible]
واما اذا كان المراد بالجسم [illegible] الفصل [illegible] على الجنس [illegible] الثاني [illegible] فصل [illegible]
[illegible] المتحرك بالارادة [illegible] الجسم النامي بالجسم [illegible] الثاني [illegible] علة [illegible]
الفصل [illegible] على الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة [illegible] يلزم ان يكون
[illegible] الحيوان [illegible] يلزم الدور ولو كان المراد بالبدن الجسم النامي [illegible] الحساس المتحرك بالارادة
[illegible] الفصل [illegible] الحيوان [illegible] الدور [illegible]
علة الفصل [illegible] علة [illegible]
[illegible] الجنس [illegible] للفصل [illegible] يكون الجنس علة [illegible] السؤال الاول والثاني [illegible]
[illegible] الماهية سواء كانت [illegible] او صورية [illegible] بالوجود [illegible] وجودا [illegible] الخارج
[illegible] وجودا للكل [illegible] يكون [illegible]
[illegible] المركب [illegible] الاجزاء [illegible] احد [illegible]
[illegible] الموجود [illegible] جميع الاجزاء [illegible] للكل [illegible] جميع الاجزاء [illegible] الماهية
[illegible] الماهية [illegible] المراد ان وجودات الاجزاء [illegible]
[illegible] مجموع الاجزاء [illegible] المجموع [illegible]
[illegible] مجموع الموجودات [illegible] الوجود [illegible] مجموع الموجودات وكل واحد
[illegible] الوجود [illegible] مجموع [illegible] موجودات [illegible] المركب [illegible]
[illegible] مركبة من اجزاء [illegible] اجزاء [illegible] كل جزء [illegible] يكون مركبا
من اجزاء [illegible] اجزاء [illegible] التسلسل
[illegible] الخارج [illegible] اختلفوا في ان الماهيات [illegible] مجعولة [illegible]
[illegible] وقال الفلاسفة والمعتزلة انها غير مجعولة [illegible] المركبة [illegible]
دون البسيطة [illegible] النزاع [illegible]
[illegible] الحق [illegible] المراد [illegible] الماهية ان المؤثر [illegible] الماهية
[illegible] تلك الماهية في الخارج [illegible]
[illegible] وجودها [illegible]
[illegible] الحق انها مجعولة [illegible] بسيطة [illegible] الوجود
[illegible] الماهية [illegible] يكون الماهية [illegible]
ان الموجود [illegible] تلك الماهية [illegible] الماهية [illegible]
ان الماهيات [illegible] الخارج [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الماهية [illegible] يكون الماهية [illegible]
[illegible] الخاصة [illegible] الفصل
[illegible] المعتزلة [illegible] الوجود [illegible] الماهية [illegible]

هل يكون السواد الخارج اذا صح ان يكون سوادا خارجا

فلا يلزم كون الوجوب ثبوتيا لصحة ما ذكرتموه بعينه في موجود ما لو كان ثبوتيا لكان اما نفس ماهية الواجب او داخلا فيها او خارجا عنها والاقسام الثلاثة باطلة منها اما الاول والثاني فلان الوجوب نسبة بين الماهية والوجود والنسبة متأخرة عن نفس المنتسبين وجزء
متأخر عنها فلا يكون نفسها ولا جزءها واما الثالث فلانه يستدعي جواز كون الواجب
ممكنا لان الوجوب لو كان زائدا عارضا عليه لكان الواجب مفتقرا في وجوبه الى ما يغايره فيكون الوجوب بالذات محالا
بالغير فيكون الواجب ممكنا ولا يكون الوجوب بالذات ثابتا فيكون الواجب ممكنا فيكون جائز الزوال
فيلزم ان يصير الواجب ممكنا وهو محال لاستحالة الانقلاب ... والجواب انه لا يلزم من امكان الوجوب امكان زواله لان
الممكن لا يسمى موجودا بلا علة ... ان الممكن يحتاج الى غيره وهنا يحتاج الوجوب بذات
الواجب فلا يلزم ان الوجوب ناشئ عن ذات الواجب والواجب لذاته ... لو كان الوجوب
موجودا لكان ذلك غير من الموجودات ... الا ان يكون موجودا عرضيا
ما روحه ... ان الوجوب لكان للوجوب وجوب ويتسلسل ... والجواب
لا يقع الواجب واجبا ... ان الممكن ... وما ذكره الامام في المحصل ان الوجوب نسبة بين الجسم
والوجود ... يكون ...
الواجب فلا يلزم ان يكون للواجب وجوب ... الكلام ... الوجوب ... يتسلسل ...
بذات الواجب لا بوجوب زائد ... وما ذكره الامام في المحصل ان جميع الوجوب ... الوجود ...
الوجود متقدم عليه فلو كان هذا الاستحقاق ثبوتيا لكان ... الصفة للموصوف ...
والجواب ان الوجوب كيفية نسبة الوجود الى الجسم ...
وجودي ... الوجود ... الذات ... الفصل الثالث في
اختلفوا في الامكان ... انه امر وجودي وانكر اهل ... الفلاسفة ... كونه وجوديا
الامكان مقابل للامتناع ... يكون الامكان وجوديا والجواب ... يكون ...
بان كونه وجوديا ... يلزم ان يكون ...
... ان يكون ...
وجوديا ... الامام ... الامكان مقابل الوجوب ... الوجود ...
يكون الامكان ... الوجوب ... الامتناع ... الوجودي ...
... الامكان الخاص ... المقابل للامتناع والوجوب ... الامكان العام ... انه ...
ان الامكان الخاصة وجودي ... ان الامكان العام وجودي ... الامكان الخاص ... وجودي ...
... الامكان العام ... الامكان الخاص ... ان الامكان
لكان ... ممكنا ... الامكان ... امكان ...
... الامكان ... الامكان ...
... صفة ... الامكان ... يلزم ان يكون
... الامكان ... الامكان ...
... الامكان الخاص العام ... الامكان ...

ثبت في المعدومات ... المعدومات ... متقدم ... الموضوع ... لكن نقول
ان ... يكون ... الامام ...
لو كان الامكان ثبوتيا ... الممكن ... بامكان ...
... قائم ... الوجود بالمعدوم
... الامكان ... الفلاسفة ... امكان ...
... المعرف ...
... يستفاد
... الامكان ... يحصل ... ملكه
... الامور ...
... الاول ... صفة ...
... السبب ... هذا البرهان ... هذا البرهان
... الفلاسفة ان الممكن لا يسمى موجودا ولا عدمه ... الامكان ... الوجود والعدم
... الامكان ...
... الوجودي ... الامكان
كان وجوديا لكان متأخرا عن الوجود ويلزم ان يكون الممكن قبل وجوده ...
وهذا ... ان الامكان نسبة ... كيفية نسبة ... هذه الحجة ...
... نسبة ... الوجود ... متأخر ... كان نسبة او كيفية نسبة يكون متأخرا
... النسبة ... كيفيتها ... متأخر ...
... المنتسبين ... الوجود ... الامام
في المحصل ... لو كان الامكان ثبوتيا لكان ... الوجود ...
... وجوده ... ماهيته ... الامكان ... الوجود لذاته
ويلزم ان يكون الممكن واجبا ... الامكان ... الممكن ... المشروط واجبا كان الشرط
... يكون واجبا ... الامكان ... امكان ... الكلام ... الامكان ...
لماهيته ... ويتسلسل ... يلزم ... الممكن ... يكون ممكنا
... الامكان ... يكون ...
... الامكان ...
... وجوده ...
... الوجوب ...
... لو كان الوجوب ... الممكن ... الوجوب ...
التسلسل ... الامكان ...
... الامكان لا ...
الاستعداد ...
... الامكان لا استعداد

التمام الذي يحقق عند استماع الشرائط وارتفاع الموانع وهذا لعله لا يسعه الامكان الاستعدادي يكون سابقا
على حدوث الحادث سبقا زمانيا وان الدليل حادث ان يكون كل سابق متقدما للعالم الموجد
لما المعلول يتعلق بها عنه فالايد لذلك الحادث من محل يحصل فيه ويتجدد وهذا ايضا ظاهر
الماده يكاد ان يكون مسلوبا عنه والحركة والحركة لا بد لها من متحرك والمتحرك من هذه العوالم هو
او لا نسلم بان الاستعداد التام سابق على وجود الحادث سبقا زمانيا بل لا يجوز ان يكون حادثا مثال
الصحة السالمة لما اخر اول هذا الصحة مع الواحق الوجود والماهية محققها وهو الوجود وذلك الواحق
ما يتعلق العلة والمعلولية اذا العلة والمعلولية انما هو حق المعلول الماهية عند الحكماء والمراد بالوجود هو
نسبة الوجود اليه والمراد بالعلة والمعلولية ما يكون الفعل احسانا نفس الاشياء كما مر وان ذلك من عوارض الماهية
تامة تستغني الاثر عنه عن الغير فيقدم بذاته كمسئلة النار الاجتراق فانها كافية في وجود ذاتها
كون الشرط العدمي اما ضد وجودها لنهار وتقابله ودون يكون عليه لاحد هما دليلا على الاخر كما بنا مع انا
المخصوصة عليه لوجود البناء دون البقاء وان البقاء انما يكون بشدة البناء الاجزاء والدعائم والاساطين
وعدم ورود الهدم عليه البقاء وان يكون ح الحدوث كما ان الساكن عليه بقائه وجود الاجسام والدعائم
وغير ذلك كما مر ح حدوثه وجاز ان يكون بعد الحدوث كاشتعال النيران بمجاورة النار فانه محصل لها
وبقاؤه بعد زوال انضياف الدهن وان اضيف الدهن بعد زواله فلا وانكر المتكلمون عليه البقاء
باعتقادهم ان الممكن لما احتاج في البقاء غير السبب المؤثر وجوده في اول العدم وسمي هذا الحكم
الذي احتطوا به ان الواحد من جميع الوجوه بان يكون شرطا غير ما خوف مع آخر على بعيد عنه بدل اصلا
الآلات والشرايط والقوابل اكثر مرورا حلام لاعمال المتنوعة نعم وانكر العلاسفه والمعتزلة اما اذا اجتمعت
الآله او الشرط والقابل والمعدوات على جواز صدوره اكثر مثال احد اف الآله كما شعاع الشمس بالمرآة
المقعرة بآلة الهواء الرطب والاحراق بآلة الهواء اليابس مثال احد اف الشرط ما يكون من طبع الحار بالقوة
الحركة في حيزه شرط الخروج عنه والسكوت فيه شرط الحصول فيه ومثال احد اف القابل شعاع الشمس
مائة توزن بعض الاجسام ما يزاحم مخالف ما من في اخر حسب تولها كالماء المعاون والثياب وغيرها
تيسل الزهر وعندنا لجميع ذلك هذا ما لجمعه يكون اثر المؤثر بها هذا ما خلف عنه مع الآلة والشرط او
القابل فاذا اجتمع الكل فالمؤثر والشرط والقابل بان لو حصل منه اكمل من سقط عنه الآلة والشرط والقابل
عروض الاعسار يكون بدون منه اكمل من جميع ما ذكرناه هذا خلق هذا الموضع واما عرفت هذا فاعلم ان
ما لوا بعالم العلاسفه والمعتزلة لو صدور الواحد المشترك المركب ما ذكرناه يمكن صدورها اما مركبا
لا من جهة كونه مركبا صدورا الاخر بل لذاته فقط صدور كل واحد من الاجزاء المركب كونه مركبا
اية المغايرة ولا كونه صدورا لاحد هما نسبة بينه وبين الكل الواحد كونه صدورا للاخر نسبة بينه وبين الكل
والنسبة بين الشيء وغيره غير النسبة بينه وبين نفسه ضرورة واذا كان المفهوم ان المتغايرين فلما ان يكون
او كلاهما داخلا في جميع المصدر او لم يكن شيء منهما داخلا فلا سبيل الى شيء منهما وذلك لان لو كان
بعضها او كلاهما داخلا فلذلم يكن المصدر واحدا بالتقدير انه بسيط وان كان كل منهما خارجا كما معلوم بين

الاسعدية
وعلى هذا يكون الصانع
عالما بالجزئيات
وعلى هذا يكون الصانع
عالما بالجزئيات
وعلى هذا يكون الصانع
عالما بالجزئيات

وهذا حق والعلة الغائية حسن العلة المادية كالخشب للسرير والصورية كصورة السرير والعلة الفاعلة كالنجار
والعاسه كالحلزون والرحا كالاول والثاني وجهة الحصر في الخمس ان العلة اما جزء المعلول او خارج عنه والاول
هي الماهية اما الماهية من حيث هي محتاجة اليها والماهية من حيث هي محتاجة اليها هي العلة المادية
تكون المعلول بها بالقوة وهي العلة المادية او بالفعل وهي الصورية وعلة الوجود اما ان تكون بها الوجود اي تكون
معطية الوجود او لا والاول العلة الفاعلة والا فان كان لاجلها الوجود هي العلة الغائية والا فهي المتوسطة
في الشرط على اساء كالموضوع مثل الثوب للصباغ والآلة كالتقدم للنجار والمعاون كالمعين للنساء والثوب
كالصفة التي تصبح الادهم والماهية كالجزء للانسان والمانع كزوال المانع للقصاص وقيل الرطوبة للاجتراق
ولما كان هذه الاسباء واجبة لها سميها العلة الفاعلة اذ ما لم تفعل المعلول اولا والاولى ما عليه المحققون
الفاعلية بذلك جعلوا العلة اربعة كما مر وانما حصرها ان العلة اما جزء المعلول او خارجة عنه والاول
كما مر وانما ان كان لاجلها الفعل فهي الفاعلة والا فالغائية ولا يلزم مر هذا ان يكون الشرط فاعلا لانه متدرج تحت
هذا القسم وبيانه واضح او الشرط يسمى بها باعتبار ان الفاعل بدونه لا يفعل ذكر ابن سينا وغيره وذكر ابن احمد بن
العلة قد يكون مؤثرة وقد يكون بعدا ما شرطا بها ما يكون سلامة امر ما المؤثر كالمادة المؤثرة في
الاحراق وهادة المادة كالماء الحمية للنفس الذي هو مادة السرير وقاء القار كالمعظم للعلق من شأنه
السرير وصورة للصورة كالاستاد والاضافات للهيئة الاجتماعية والى الى كالآلات التي تصنع بها الا
او غيرها بها كالمادة للفاعل او الصورة او الغاية والشرط وكذا المسلم والفاعل للمادة والشرط تم بعض
المعلولات فلا يستغرق جميع هذه العلل الخمس كالسرير وبعضها قد يستغرق البعض كالشرط فانها
قد يستغرق الخمس كالماء والصورة وقد يستغرق بعضها قد يصح ان يعلل الفاعلة كالمحبات وهذا على
راي العلاسفة واما على راي اهل الله فهذا عرضا ما صدر عن الله تعالى يكون بارادته وقدرته تعلق

المصدر لانها من مقصات ذات فكونه مصدرا لاحدها اعم كونه مصدرا للاخر كما مر وعلى هذا فما ان معنى على التركيب او
مسلسل وكلاهما محال هذا هو المشهور في كتب الفلاسفة والجواب انا لا نسلم ان كل مصدر للاخر اضافي وسنعلم ان
الاضافات كلها اعتبارات وح نقول انها حاصلات عرفات المصدر فلم لا يجوز ان يكون المصدر مصدرا لها مثلنا الامر الاعتباري
لا يصح الا على العلم وح يلزم التسلسل في الجواب وكون الامام وهو لا يقطع الكلام لا يهم ساكتون عنه كون الاضافات امورا
وبقول المحصل هذا وسيقع حيز القبول والقائل بان الطريق لم يقال الخ سيأتي كون كونه مصدرا صفة حقيقة او كما
فان لم يكن الاسم مأخوذا من لا يصح لا يحمل عليه ما تعذر الخروج واذا كان صفة حقيقة يلزم المحال لانه ح يكون للمصدر
جهة اخرى فيها من فعل به الفاعل لا يكون المصدر واحدا من جميع الوجوه والتقدير بخلافه فان قلت لا يجوز ان يكون المصدر
مستثناة عن قولنا في اصطلاحه هذا العلم لا يكون للمصدر صفة اخرى الا اعم المصدرية او كلاهما او الواحد الا ان
يكون مصدرا ح يكون المصدرية ساقطة عن احدهما فلم لا يجوز ان يكون المصدر من جهة اخرى غير الذات يلزم
وجوب ان يصدر عن الواحد اكثر من واحد وهو باطل وايضا لو كان المصدر صفة حقيقة يلزم صدور الواحد من جهة
يلزم صدور اكثر من واحد منه محصور من الامور التي صدر منه والمصدر به انما صدرت
منه وكذا مصدريته مصدريته وعلى هذا لا يغاير انها مع انها محصورة من الامور والمصدر وانما لو صح
ما ذكروا يلزم ان لا يصدر عن الواحد شيء اصلا وبيانه من وجهين الاول لو صدر عنه شيء لا يكونه مصدرا لذلك الشيء
له لكونه مسبوقا بنفسه وسيأتي ما له ذلك مع الفصول عن كونه مصدرا لانا فاضل فيه اخارج
ويلزم اما الدور او التسلسل كما ذكروا ان ذلك المصدر به ههنا حاله لان يكون عين الذات بخلاف ممه فان
الشيئين المغايرين بمسير ان يكونا عين شيء واحد لكن ذكرا لفرق بحسب ان المغاير هذا الثاني لو صدر عن
الواحد من يلزم ان يصدر عنه اثنان وهو محال كما ذكرنا وذلك لو صدر عنه شيء لا يكونه مصدرا لذلك الشيء مغاير
له لكونه مسبوقا بنفسه وسيأتي ما له ذلك مع الفصول عن كونه مصدرا لانا فاضل فيه اخارج
ويلزم اما الدور او التسلسل كما ذكروا ان ذلك المصدر به ههنا حاله لان يكون عين الذات بخلاف ممه فان
اثنان المعلول والمصدر به فان ذلك نحن نجوز ان يصدر من الواحد اكثر من واحد بخلاف الآلات والشرائط والعوامل
وههنا كيف لا يكون صدرا المعلول عنه من جهة المصدر به والمصدر به من جهة مصدريته اخرى منها وبين المصدر
ذلك الظلم من جهتكم بالكلية لانه ح جاز ان يصدر الواحد اسما ما عسارا المصدريات وفعلا عن وجهتها
وايضا ابطال هذا هو تقرير على الكتاب واما مسمى وتسليم ما هو قولنا من صدور الاكثر من الواحد الآلات والعوا
والشرائط لا نه ح يصدق ايضا ان كونه مصدرا لهذا الجهد الاخر كونه مصدرا لذلك وهذا الشرط وذلك
ان هذا القابل وذلك فجهتهم واحدة بالكلية الجهة الباقية لم اما صدر عنه آلة لكن صدورا عنه مع
عدم صدوره من جهته الواحدة وذلك لا يوجب صدوره عنه وايضا لو كان صدورا عنه مع
ليس الا صدورا مع عدم صدوره حكمي ان يكون كذلك وهو محال وايضا لو كان صدورا عنه مع
ترشيح لا يعقل تعلقه بالواو وهذا الجهة وهو اخر عليها بالاعراض المذكورة وما هو منه الا السكوت
على الكتاب على وجه يشير محل الاعراض لان قولنا ذكر الرئيس ثناء الظهور وتقرير على الكتاب انه اخاصل
عنه او يلزم صدور مع عدم صدوره حتى اخاص ان ليس ثم ليس ثم تخصص ما واخاصل عنه ثم يصدر
منه ليس قولنا اجتماع النقيضين ثم يصدر عنه آلة لا يصدر ليس ثم يلزم صدوره مع عدم صدوره

وكما يلزم صدوره مع عدم صدوره الا ثم ليس ثم ليس ثم يتحقق ما واخاصل عنه آلة يصدر عنه ليس ثم اجتماع
النقيضين ثم يصدر عنه ثم والا يصدر عنه ليس ثم يلزم صدوره مع عدم صدوره ويلزم ان يكون المركب
لا يحتاج الى جزئياته ومحال لان المركب عرفه وعدم المصدر عن جهة اخرى كالجسم مثلا فانه محال ان يصدر عنه
جهة الاعلا الحصول في الحيز وبجهة حيزيته عدم الحصول فيه والمحال انما يكون ان لو كان ذلك من جهة واحدة
وهذا التقرير ليس في كتب القوم وانما المسطور فيها ما ذكرنا ولا يلزم ما ذكروا ولا يلزم ما ذكروا ولا يلزم ما ذكروا
وجوابه ان وجود الشيء الى خارج شيء وجوده لغيره كالسواد مثلا فانه خارج يكون وجوده لغيره
لما فانه وعارض يكون ما لغيره لما عرفت ان يكون ناسا ما وبعض الاول سلمه عرضا بالسواد وجوده عين ما
الخارج الموضوع مرطوبة الناس بل سلمه وجوده عين الغير بمعنى وجوده لذلك الغير والا لزم اجتماع بعض الماء بل
كل موجود لذلك فان الانسان موجود دائما ومسلوب عن الفرس والعكس وكذا عرفت ذلك في الانواع والاشخاص
ح خارج وجود نفسه مع سلمه وجوده عن الغير فخارج صدوره عنها محالا يلزم الناس الجهة الباقية
ايم مسلم تسخين النار تبريد الماء استدلال الاضرورة على اخلاف طبيعة النار والماء فانها ما ذكرنا
عارضا المؤثرات فيكون تغاير الامر مستلزما لتغاير المؤثر فلم لا يكون المؤثر متعددا ان الجواب
ان الاستدلال على تغاير المؤثر انما كان بخلاف اثر كل واحد منهما عن الاخر بالاخلاف الاثار وذلك لا يتم
التسخين عن النار والتبريد عن الماء علما انها ليست كذلك النار لكن هذه نفسه حرارة وبعضها
كلية وبعضه الحرارة لا يصح الحكم الكلي لجواز تخالف احكام الجزئيات واسهل الجواب عن قولهم
وقولهم انها كانت فعند هذا المطلوب وهو انه لو صدر عن الواحد من جميع الوجوه او صدر عنه
عن جهة صدور ما عن جهة لاخلاف او لم يكن للصدر جهتان فلا يكون واحدا من جميع الوجوه والمقدم
بخلافه بم قالوا نعلم هذا باعسارا قولنا ما يصح اخلاف الجهات مسلما لكن انا لا نسلم ان كل ما يصح
اقبارا واحدة واعسارا لا يحصل منا الا من واحد قولهم الاول اذ هذا انما يصح ان لو كان ان يصح
بالماهية انما اذا لم يكن لا ان يكون كل شيء موضا للاقتران بحالة انما بالماهية او اشد والضعف كالسواد
الشديد والسواد الضعيف او بسبب لعوارض لا لما تحققت الاثنينية والصدر كما اذا هو الا
ما خص بكل منهما لا لمحض لا يجوز ان يخالفها بالحقيقة فعند صدر عنه مختلفان بالحقيقة سلمنا
ان حصول المعروض عنه توجب اخلاف جهته وانما يوجب ان لو لم يكن صادرا عنه بوسط العروض
او بوسطية انما اذا كان كذلك كما هو مذهبكم وانما لو صح هذا لوجب ان لا يصدر عن الواحد واحد اصلا
لكن يعرض فالح عرض فيحالفه بالحقيقة كما تعترفون به وح يلزم اخلاف الجهة كما ذكرتم وعلى ان
كلا منهما معه بحقيقة واحدة لا يحصل منها غير صدور واحد وانما الاثار مرجحة لصدور عنها آثار
هذا هو الحال المسطور منكم مع ما ورد عليها والحق انه عارض صدور الاكثر من الواحد ما عرفت في التحصيل
انا نسلم ان الايجاد الكلي يقتضي صدور الاسر الماهية والوجود ما لم يكن الماهية موصوفة بالوجود
صفته والموصوف معدوم على الصفة مكون الصفة ما لم الماهية وشرطها الوجود ما لم يكن صدور
الاسر عن جهة واحدة بل ما لم يكن الموجد بسيطا من الماهية والوجود في الخارج عن محل وجودها اذ يحتاج
ذلك الماهية والجعل لحصول الوجود ما لم يكون احدهما واسطة للاخر فيكون صدور الاسر عن الواحد من جهة

الغرض منها المادة ما يعرض لها الحركة بسبب آلاته إلى السمن وكثير منه على الحركة بالمعنى ما يتمها فرضيان
ملائم الصحة طبيعي لكل ما باعتبار نسبته قوة ادا العوم عن موضعها بانها مثلا العمر [illegible] الا فرضنا ان
معه هذا البعد بحقيقته في موضعه وصورة الماء كذلك بانه نوعها المعمورة عن الماء [illegible]
من طبيعتها لانها لو تجاوزت عن البسيط ولكل منها ارضيتها ان يكون من البسيط ما ذكرنا بان دونه
بطل لا هذا الا يصح في البسائط الحقيقية لا كالماء اذ فيه كثرة من المادة والصورة ضمنه [illegible]
وأما المركبات فقد تركبت من تمام صور بسائطها او من حقيقة خارجية مشتملة على خواصها وكذا صور
جميع المعاجين فيه يركب من أجزاء الاجزاء كالصورة المعجونية كصورة البيت فانها مركبة من أجزاء أجزاء
البيت من العلل الغائية فيهما الأجل الاتحاد علة ماهيتها ومفهومها اذ يعقلها بها ان يكون في العقل
الا ان الفاعل لها لم يتصورها لغرض من الفعل لم يفعله من جهله لتلك العلة الفاعلية فهي متأخرة توجد
عن المعلول لان وجودها لا يحصل الا بعد حصول المعلول فهي علة للمعلول بماهيتها ومعلول
له بوجودها ثم الغاية اما ان يكون في المستعد لها اما اكثريا او مساويا او اقليا فان كان بنسبته دائما
او اكثريا سمي غاية ذاتية كالموت على الذبح فانه دائمي ولا يقال في شيء منها انه اتفاقي
وان كان مساويا او اقليا سمي غاية اتفاقية كمن يسعى الى المكان في حفر موضع فانه اما ان يكون اقليا ويقال
ان المساوي يكون مرة ... ويكون مرة ... في نفسها دون التصيف فانها في الاول ... الان
يتطرق الاتفاق لا يكون ... الا اكثريا بل يكون غاية للسبب فهذا الطاهر ... يكون مساويا ان
امثلة يكون ... لو كان ... السبب لكان ... لوجود ... فلا يكون ... لم يتخلف
لابد منه عن السبب في الاكثر ... يكون ... ما ... لابد منه ... الحفر الكثير ... وهذا
... لا يتخلف عن السبب ... يتخلف ... من الامور لا اتفاقية انما يكون
اتفاقية بالنسبة الى من يجهل اسبابها ... الا اتفاقية اذ كلا ان ... بلا ابدا
بسبب تام فاما بسبب انه لا يكون اتفاقية من الفعل الاختياري ان كان بسببه ... تحصيل ... [illegible]
... كالبحث بالجنة ... حكم ... بانه ... [illegible]
... بالطبيعة ... الزيادة ... الكسل لم يكن ... الغلط
... او شيئا يقال انفصل الى آخره اقول هذا الفصل ... على ابطال
الدور والتسلسل لما الدور هو توقف الشيء على الموقوف عليه بما لذاته لو توقف على
الموقوف عليه لزم توقفه على نفسه الا ان الموقوف على الموقوف موقوف ... موقوف
... لزم توقف كل منهما على نفسه ... توقف على نفسه لزم تقدمه على نفسه وكلاهما
محال ... انه لا يجب ان يكون علة لي كماهيته
... ما لا ... الواجب لوجوده ... ان يكون علة
ماهيته احدهما علة لبعض الاخر ... اللازم ... على نفسه ...
على نفسه ... انه يلزم ان يكون ... احدهما علة لوجوده لكونها علة لما هو علة
لوجودها ... لا يكون ... الا انه الدور ... توقف ... على المتوقف عليه ...

ليس كذلك ونحوها المحذور وهو توقف الشيء على نفسه وتقدمه عليها لان الماهية اذا كانت
علة لي فالم ... يتحقق ... معلولها ... الا ان المعدوم ... العلة الخارج فالم ...
سلبه لا ... وجودها وكذا حكم الخارج الجان والماهية ... حقيقته في الخارج ...
لا ... انها ... الوجود ... الماهية في وجودها ... وجود معلولها
في وجودها ... بوجودها ... وجود ... لم يوجد ... في نفسه ... عليها
... ان حقيقة الواجب ... مقتضية لوجوده في الخارج ...
... الوجود لم ... وجود الواجب على نفسه ... الواجب ... كونها
... الحقيقة ... بالنسبة الى الخارج ... كانت ... احتاج ...
... ان يكون مقتضية لوجودها ... شرط الوجود ... لكان معلول الماهية صفة
موجبة لوجوده الماهية ... لزم ان يكون الماهية علة لوجودها ... ان يكون ... الماهية ...
... الكلام ... كان ... الوجود اذا ... ان ... الماهية في المنفصل
... لوجودها ... النظر في المنفصل ... على ... الموقوف ... الموقوف
... العلة ... يكفي ... وجود المعلول ... وجودها لم ... المعلول ...
... بالمعلول ... العلة ... ان ... الموقوف ... يكون
... ان المعلول اذا لم يكن ... العلة ... العرض ... مع عدم
العلة ... لا يلزم ان يكون كذلك ... الامر ... لزم ان ... لكان ... او ...
... العلة ... الحاصل ... العلة ...
ان يكون ... المعلول كطلوع الشمس ... المعلول كطلوع الشمس ...
... يكون ... كوجود الحادث ... لوجوده ... ان ...
... العلة ... العلة ... ان يكون ... العلة ...
... ههنا ... يصدق ... مساوٍ ...
... مساوٍ ... المساوي ... موجود على ...
... الاضافات ... المساواة ... العامل ...
... مساوٍ ... مساوٍ ...
... مساوٍ ... اللفظ ... الواحد ...
... موصوف ... ان ... مساوٍ ...
مساوٍ ... يصدق ... المقدمات ...
... العلوم ... المركب ... المقدمتين ...
... أخرى ... المقدمتين ... مساوٍ
... مساوٍ ... الموصوف ... يكون
الموقوف عليه ... الموقوف ... والمعلول على ... المشروط

على الشرط الذي ذكره هذا الموقف محال وبوقفها معه وهو ان يكون ان الموجود معه لا يتقاضى معه الا ساقطا ما لم يوجد لم يوجد بل يجب الوجود الموجود معه لتوقفها الحاصل
ويسمى هذا الذي وقفها معه هذا ما صح على اصحاب الذي وما السلسلة فهو ترتب امور غير
متناهية توقف اولها على آخرها باطل ذكر الحكم باطل وهو ما ذكرها هنا مع ما يرد عليها
وما صح فانا المشهور عند الحكماء السلسلة لو وجدت لكانت ممكنة لم يكن منها من افراد يمكن ما الذي يليها غير
مستغنية في الحاجة الى المعاون وذلك لانها اما مجموع الآحاد او كل واحد منها او
بعضها او الخارج عنها والاول لما يلزم ان يكون المعلول مجموع الآحاد ما طال الامر ليس
السلسلة ولو كان العلة هو لزم كون الشيء علة لنفسه وهو محال لان العلة مستغنية وتقديم الشيء على
نفسه محال وكذا الثاني وهو ان يكون العلة كل واحد لانه ح يلزم توارد العلل المستقلة على معلول
واحد وهو ممتنع بطلانه وكذا الثالث وهو ان يكون العلة بعض الآحاد لا بد ان يكون علة للسلسلة
لا بد وان يكون علة لكل واحد او لو كان بعضها بعينها لكانت العلة غير علة مستقلة
لا حدها والمستقيم محالا وهو اذا كانت علة لكل واحد لا حاجة لانها كونها علة لغيرها الى السلسلة
لانها جزء احاد السلسلة لا واحد الوجود هذا هو المشهور وفيه نظر اذ لا يلزم ان البعض ليس علة
مولة لو كان كذلك يلزم كونها علة لنفسها وبعضها او علة الكل لا بد ان يكون علة كل واحد او لو كان
بعض الآحاد غير لازم ان لا يكون العلة مستقلة فلنا لم لا يجوز ان يكون كل واحد منها علة
ناقصة ولم لا تغير العلة ح لا يلزم حروجها عن الاستقلال الى ان يكون علة مع اخر انه كما يكون ناقصا بعد
المعلول الاول الاخير انها به علة للسلسلة ويكون كل فرد من آحادها السلسلة واقعا خارجا منه فان
قلت هذا البعض يحتاج الى الباقي والمجموع انما يتحقق عند الكل قلنا لم لا يجوز ان يكون
الخارج عنها واجب الوجود لذاته انه اذا لزم ان يكون الكل واجبا لذاته لان كل واحد منها
لا انها الآحاد قالت وسلك الامام بان الجزء والمجموع انما يتحقق على المتناهي قلنا لم لا يجوز
وجماعة متناهية وان الجماعات من افراد مجموعها سواء كانت متناهية او غير متناهية فان قلت
هذه الحجة باطلة بان يقال لو كانت السلسلة موجودة لما كانت ممكنة وانها آحادها علة
وذلك محال ان علتها اما نفسها او كلها او بعضها او الخارج عنها والاستحالة منها كما ذكرتم
قلنا جواب هذا سهل لانا بعد ابطال الدور على تقدير تسليم المدعى وهو انها ليست مستندة
الى نفسها لزوم ذلك غير ممتنع بان يقال لو كانت السلسلة موجودة لكانت اما ممكنة او ليست ممكنة والا
سلسلة الممتنع منها اما الاول فلا دليل ذكرتموه ولا يمكن بعد هذا البرهان بوجه حق يصير
ان يعلل لو تصور السلسلة فانها ح علة مستقلة فلنا ما معنى انها او بعضها او الخارج
عنها اما الممكنات فلا تصلح لذلك اما الاول ح لاستلزامه الدور باطل بمعنى لزوم كونها علة
اما الاولية بطلان ما فيها لو كانت علة لها يلزم كون السلسلة واجبة الوجود هذا خلف بمعنى خلو

الالوف بان يوجد كل الف منها ناجيا بعدة مائة الف مائة وعلى هذا فمع الف ميار يكون عدد الالوف
مساويا لعدد احاد الالف الكرار الا واحدا وهو ان يكون مساويه فالمائتان وخمسون يكون الكرار
بطلانه لو كان عدة احاده يكون الف الف مثل عدة الالوف وهذا ضروري يصح ان يكون عدة الالوف
اقل لانها لو كانت اقل لكانت احاد السلسلة مستلمة على بلك العدة مع زائد وعدة الاحاد مع لم يكن
احد منها بعدد عدة الالوف والاخرى بعدد اقل فالزائد ضروري اما ان ينتهي الحمل الى عدد
الالوف الخ مرار يكون في طرف المساهي او لا فالسابع لغير المساهي وعلى كل يعدد يلزم ساهي السلسلة هذا
خلف اما اذا كان في طرف الحمل فظاهر اذ لا بد فيه ان يكون لها مقطع وهو مبدأ الحمل الى عدد
الزائد ولا بد وجود هذا المبدأ السلسلة والا لما كانت السلسلة والحلقتين بكل مقطع فرض في السلسلة
يكون الاحاد مساهيه غير المبدأ مساهيه والا يلزم انحصار ما بين الحاضر وبين المبدأ المقطع
وانحصار ما بين الساهي من الحاضرين الاسمى واذا كانت عدة الالوف السلسلة سامت احادها
الجملة الى فصل احاد السلسلة على عدة الالوف فتقع في طرف المبدأ ولا بد فان يكون بين المبدأ
ومبدأ عدة الالوف في السلسلة احاد مساهيه لما مر ويكون الحمل الذي في الفصل مساهيه فيلزم
يلزم ان يكون عدة الالوف اقصى مساهيه لان الفصل الذي هو اضعاف عدة الالوف لانه مضعفه
ومضعفه ومعلوم مر مثل عدة الالوف لما كان مساهيا كان عدة الالوف اولى بالساهي ويلزم
ساهي السلسلة بالطريق الذي ذكرنا وان كانت السلسلة من الحاضر غير مساهيه موضع مقطعا ويلزم الوجهان
في كل من الشقين بان ملك ههنا شبهة ما لم ان عدة الالوف اما مساو لعدة الاحاد او اقل لان هذا من خواص
اعداد المساهيه فاذا كانت عدة الاحاد غير مساهيه كانت عدة الالوف ايضا كذلك وح لم يلزم المقطع
في لم الاخير ان يوجد عدة الالوف في وسط السلسلة الذي احاطه فيه فلم ان عدة الالوف يوجد مجموعه لم
الاخير ان يكون مشتركا في احاد السلسلة كل الف واحد واحد من الاول ان من البين ان عدة الالوف
اقل من عدة الاحاد اذ عدة الاحاد الف مرة مثل عدة الالوف فعدة الالوف تخص في المساهيه ان عدة الالوف اذا
كانت اقل من عدة الاحاد فلا بد ان يكون الاحاد مستلمة على حلقتين وبعدا ضروري فلا بد من مقطع
العدد والا لما كانت مستلمة على حلقتين في المساهيه ان وجود هذا في وسط السلسلة فيلزم ان يوجد
المقطعين لمبدأ والمنتهى في المساهيه انه اذا ثبت كون عدة الالوف اقل من عدة الاحاد لزم ان يوجد
منها مجموعه او الاقل كالموجود مستقل من عدة نفسها مجموعها مرارا كثيرة فلا بد لها من مقطع
بطلان التسلسل بوجود ما لا يوجد في السلسلة بعد مرتبة المبدأ او ان يجب عليها ان يكون
الحمل الاول من عدد المساهيه ما لا يقدر الزائد الذي هو فرد من الفرد الخ مرار يطلق على الاخير
على الاخير في مقابلة الاول من احديهما في مقابلة الحمل الاول من الاخير والثاني في مقابلة الثاني
والثالث في مقابلة الثالث من الرابع في مقابلة الرابع وعلم حرا الا يطلق ما لا مقطع لها
مثل الكل وكون الشيء مع الشيء بجملة وملك محال بان لم يطلق بل يقصد احادا لا ساهيا اولم
يقصد لم الا يطلق واذا اقصد ثبت الحمل الاول بالدليل على احدا ساهيا

يقصد بعض احاده اخر مساهيا لما اذا اخذت مقدرات فوجدت مساهيه الزائد على الساهي عدد
شيئا ما وهذا شيء ما مر هان لا يطلق ويقصد بعض معقول الحكماء الاول من ما عرض ما يعرفه حال ما لو
لا نسلم انه لو كانت لها احاد لما ساهيا قيل اثبت بان مضعفا لواحد منها غير مساهيه اقل من مضعف
الاخير ولكنا اعلم ان مضعفا لواحد غير مساهيه وهذا لما مضعفه بقضي اجمالي اذ هذا الحمل ما مر قول
البعض انا نوجه بالمجموع الخارج الا المفروض اذا المفروض لا يلزم الخلف ويحمل
المضعفين غير النزاع ويوجه بمجموعها هذا الحمل ما لا يعد الماضي اذ حركات الماضي والمعوض
الساطقة عندنا لما مثل هذا الحمل غير مساهيه مع حرمان هذا الحمل منها والمانع لوجود هذا الحمل
مجموعها طلع هذا المعوض مكلفوا والا الشرط لزوم الساهي بهذا الحمل كون الاحاد موجودة دفعة
امام مقطع وضع كالخط الغير المساهي بان اعاضه والتقاط المفروض عليه موجود دفعة
مرتب وضع اوح مرتب طبع كالبلان والمعلولات الغير المساهي لزم مر بطلان الحمل الاول والحمل الاول
على الحمل الاول غير المساهيه انطبق كل حمل منها على حمل اخرى بالحمل الحمل يلزم المساواة فلا يطلق ولا يطلق
بعدم الاطلاق ما لا لذكر لا يكون احاد مجموعه كالاربعة الماضية والحركات الماضية ولا يكون موجودة الكر
لا يكون لها مبدأ الوضع ولا طبع كالمعوض لما طلقه ولا يلزم منها ما ذكرنا لجاز ان يكون غير مساهيه وهذا
كاف ضعيف لان المراد ما لا يطلق ولا يمكن ان يكون كل فرد من احدى الجملتين معادلا فرد من اخرى وهذا لا يوجد فيما
موجود مجامع مبدأ ومنتهى وان كان المراد ان يطبق الفصل كل فرد على فرد فذلك مما ذكرنا محال لان الجملة
الساهيه ليست مساوية لاحدى الاجزاء الجملة الاولى اذ لو كان كذلك لصدق ان الجملة الاولى
تخصص هذا الحمل ما نسلم الاولى ان لا تخصص ايا كان ولكن ان ثبت ان الحمل الاول والحمل الثاني
فان احكامها تخصط بها وذلك لا يخصص باحدا المساوي دون الاخرى فلا يكون الاراد بها وقال
الامام في هذا الحمل مع دقيق احاد السلسلة وصل لقد الحمل ان يقول الزائد احاد ما لا يطلق ما هو
المشهور عند القوم وهو احاد ما لا يمكن ان يقبل بحسب ذاته انطباقها فلو ابح ح لم يتحصل ساهيه بساهيه
فلما لم نسلم لا يجوز ان يكون عدم انطباقها لعدم الساهي الساهيه ان احادا ما يجوز ان يكون لكل فرد من الاول
فرد من الساهيه بحسب ذاتها بحيث لو لم يكن ساوى الحمل الكل فلما لم الحس وكما لا يجوز ان يكون
ذلك لعدم ساهي ان احاد الساهيه لا يوجد الا بعضها لما احتمل الاخير لفرض الاول فيه بعضها الساوي
الزائد فيها وذلك كما انهم ذهبوا الى ان الخرقة مسمى انقسام الجسم الى غير النهاية مع انا نسلم ضرورة
ان عدة اجزاء الخرقة اقل من عدة اجزاء الجبل لان الجسم اضعاف الخرقة ويختم قوم من الساهيين بالسلام
الا ترى ان الف الف الكاسي لقزوين يدركون وافيه وهو هما يعده منها فلم لا يجوز ان الساهيه ان لم يطلق
على الاول ما لا توهم انطباقه فانه يجوز ان يكون عدم انطباقها لعلها يجوز ان يوهم معانيا احرابها ما
وصفه ظاهر الا نهم ما قالوا الا انهم ما توهم ما لوا انها سطبان في نفس الامر بل
معانيه فوق من الاخرى ام الاخرى ان يطبق الفضل كل فرد على فرد فذلك مما ذكرنا محال لان الجملة
الساهيه ليست مساوية لاحدى الاجزاء الجملة الاولى اذ لو كان كذلك لصدق ان الجملة الاولى
تخصص هذا الحمل ما نسلم الاولى ان لا تخصص ايا كان ولكن ان ثبت ان الحمل الاول والحمل الثاني
فان احكامها تخصط بها وذلك كما لا يخصص باحدا المساوي دون الاخرى فلا يكون الاراد بها وقال
الامام في هذا الحمل مع دقيق احاد السلسلة وصل لقد الحمل ان يقول الزائد احاد ما لا يطلق ما هو
المشهور عند القوم وهو احاد ما لا يمكن ان يقبل بحسب ذاته انطباقها فلو ابح ح لم يتحصل ساهيه بساهيه
فلما لم نسلم لا يجوز ان يكون عدم انطباقها لعدم الساهي الساهيه ان احادا ما يجوز ان يكون لكل فرد من الاول
فرد من الساهيه بحسب ذاتها بحيث لو لم يكن ساوى الحمل الكل فلما لم الحس وكما لا يجوز ان يكون
ذلك لعدم ساهي ان احاد الساهيه لا يوجد الا بعضها لما احتمل الاخير لفرض الاول فيه بعضها الساوي
الزائد فيها وذلك كما انهم ذهبوا الى ان الخرقة مسمى انقسام الجسم الى غير النهاية مع انا نسلم ضرورة
ان عدة اجزاء الخرقة اقل من عدة اجزاء الجبل لان الجسم اضعاف الخرقة ويختم قوم من الساهيين بالسلام
الا ترى ان الف الف الكاسي لقزوين يدركون وافيه وهو هما يعده منها فلم لا يجوز ان الساهيه ان لم يطلق
على الاول ما لا توهم انطباقه فانه يجوز ان يكون عدم انطباقها لعلها يجوز ان يوهم معانيا احرابها ما
وصفه ظاهر الا نهم ما قالوا الا انهم ما توهم ما لوا انها سطبان في نفس الامر بل
معانيه فوق من الاخرى ام الاخرى ان يطبق الفضل كل فرد على فرد فذلك مما ذكرنا محال لان الجملة

غير خفي لان الانطباق واقع في بعض الاحوال وفي كل تقدير يلزم احد الامرين وقد عرفت بطلانهما ذكر وجه استحالة
المطبق الخامسة العدد الغير المساوي محال في الخارج لان كل عدد اما ان يزوج او يفرد اعني انه ان انقسم متساويين
بهما فهو زوج وان لم ينقسم بمساويين بهما فهو فرد وكل زوج هو اول زوج او هو يعده بواحد وكل فرد هو اول فرد او زوج
بعده بواحد وكل عدد اول فرد او هو مساو او يعده اول لو كان بعده فردا او زوج اكثر منه بواحد لكان هو
من طرفين حاصرين اسلاوه وذلك لان العدد الذي بعده وكل ما هو محصور بين حاصرين فهو مساو ضرورة وقد
فرضناه لا مساويا لكل عدد اما زوج او فرد وذلك خلف وخصوص العدد المساوي قوله لو لم ينقسم بمساويين كان فردا قلنا
لم لجواز ان يكون عدم انقسامه لكونه غير مساو لا لكونه فردا بل العدد الغير المساوي لا ينقسم بمساويين
فرد لكن لا لكونه فردا بل لذلك وضعف بعضهم هذا الى يقال كل عدد قابل للزيادة و
النقصان بالواحد عليه او بنقص عنه شيء وكل ما هو قابل للزيادة والنقصان بالواحد يكون اول
من عدد اخر بالواحد اما بالزيادة او النقصان لا يكون عدد المساوي اما بالنسبة الى الطرف المساوي اما بالنسبة
الى الحاصر الغير المساوي فلا يرد لذلك لانه لو ورد عليه او نقص عنه لزم المساوي الحاصر وهذا ذكر سهاك
العلة ما يكون المعلول كالمعلول الاول مثلا بين كل واحد من علة علة مساهمة كان لكل مساهما
الكلية اذ المساواة يكون مركبة من مجموع المساهمة والمساهمة مساوية والم يكن بين هذا المعلول وبين علة
علة مساهمة بل يكون غير مساهمة يلزم انحصار ما لا يتناهي بين الحاصرين وهو محال وهذا ذكر سهاك
العلة المعلول وكانه المشهور المسمى بالاشراق والجواب لانا نسلم انه لو كان بينه وبين كل واحد من علة علة مساهمة
كان لكل مساهما واما يكون كذلك لو كان عدد تلك العلل المساهمة مساهمة اما اذا لم تكن كذلك والامر كذلك
وانه على تقدير مرسا العلل الغير المتناهية يكون بينه وبين علة علة غير مساهمة لانا نقول لم لا يجوز ان يكون عدد تلك
العلل غير متناهية وقد ذهب قوم من المتاخرين الى حل هذه الشبهة انا لا نسلم انه لو كان بين هذا المعلول وبين كل
واحد من علة علة مساهمة كان لكل مساهما واما يلزم ذلك لو كان جميع العلل واقعة معا بل يجوز ان يكون
وذلك ممنوع بل هو اول المسألة وضعف هذا ظاهر لان هذا مسلم في المعلول دون الدليل لانه يتراءى اما ان
بين هذا المعلول وبين كل واحد من علة علة مساهمة كان لكل مساهما لتركب اعداد مساهمة وهو محال
هذه المقدمة ممنوعة بل يجوز ان لا يكون كذلك لانا نقول لم لا يجوز ان يكون بين كل واحد من علة علة مساهمة
اول لا مساهمة لما بينها من الاولية ملا يتناهى بعضي وجودها وما يتعين وجودها ولا يتعين الا بعد
وجود الجميع ما الدليل على ان وجودها حاصل في ذاتها ممكن وجودها بل يجوز ان يكون ممكنا وما قلتم
من انه يلزم ان يكون ممكنا ان يكون ممكنا وهو محال قلنا لا نسلم ان جميع ما الدليل
حاصل في ذاتها بل يجوز ان يحتاج الى احداث الفاعل المختار ولئن سلمنا ان وجود الجميع حاصل في ذاتها
فلم قلتم بان سلسلة الموجودات يكون الموجودات داخلة في ذاتها بل يجوز ان يكون المراد
من وجود السلسلة مجموع وجودات احادها وذلك حق اذ وجود كل واحد لا يكون داخلا في ذات الجميع
ليس الجميع وجودها بل يجوز ان يكون ذات السلسلة علة لوجود كل واحد منها على حدة لا لكل الوجودات
لكونها داخلة في ذاتها بل لكل واحد على حدة لانها تلزم العدد بل وجودها لا الجميع فلا يلزم انه يتحقق
اذ ليس بعض احادها تركيبا وامتياز حتى يكون لها وجودا غير وجودات الاحاد قال الفصل الخامس

اقول ذهب الحكماء الى ان عدم العلة علة لعدم المعلول لكن المتكلمون وقالوا العدم لا يعلل لا حتى
الحكماء ان عدم المعلول لا بد له من علة لا مساغ لرفعه لا مساغ لرفع احد طرفي الممكن بل امر مرجح وذلك لانه اما ان
كان له وجود يا ما لا ويكون موجبا لحاجة علة الوجود اذ لو لم يكن محتاجا اليها امتنع تحقق عدم المعلول اذ
مع وجود العلة مع عدم المعلول بل مع تحقق عدم العلة لم يتحقق عدم المعلول فكون العلة عدم العلة دار
كان سبب العدم عدميا كان عدم العلة قطعا اذ لو كان عدم الغير لما كان سببا انه لو تحقق عدم
وجود المعلول سواء تحقق عدم الغير او لا ولم يتحقق عدم المعلول سواء تحقق عدم الغير او لا هذا ما ذكروه و
لا حاجة لنا الى هذه المقدمات اذ يكفي ان يقال ليس عدم العلة علة لعدم المعلول لانه يتحقق عدم المعلول
تحقق عدم المعلول مع لم يتحقق سواء وجد غيره او لا والتحقيق ان مع اصحاب عدم المعلول الى العلة
لما ذهب الى العدم لا سبيل الى ان يكون بين العلة والمعلول اما ان يكونا متناقضين او متضادين او عدم وملكة
مع ما انهما لا يجتمعان في محل واحد والعدم لا سبيل له على الوجود اذ الوجود تام الموجود ما لم يمنع كون العدم علة ومعلولا وان كان احد متناقضين كذلك
مع كون العدم علة ومعلولا لان ما ذكر اخيرا مستدعي حصول الامور وعدما مستدعي اصل الحصول
للامور والعدم مع تحقق عنه الامور وكون العدم امرا وقد تقرر ان العلة والمعلولة اذا مع ما انهما
لا يعدم احدهما الا وجود متحقق مستمر اما احدهما فلما ذكر من ان العدم لا سبيل له على الوجود
مع العدم اصلا الوجود وهي لوجوده وانه من الامور الواقعة او كل احد منهما ممكنة او يزول وجودي
فبقيته ثم حاجة لما نعلل التردد بل يكفي ان يقال الامر مستدعي حصول الامور وذلك مستدعي اصل الحصول
والعدم ليس كذلك والحق ان عدم العلة علة عدم المعلول فان العلة مع الوجود علة والوجود يرتفع
بارتفاع الموقوف عليه صرورة يكون عدم العلة سببا لعدم المعلول فهو ان اردوا بقولهم العدم لا سبيل له
ليس له علة بذلك التمام المرجح فلا مرجح وذلك غير مجد اذ لا نعلل ولكون العدم واقعا بالامكان ان يحصل العدم
او كان لذات الممكن يحصل الامر اتفاقي وان لم يكن يلزم الاولية وان اردوا به انه لا تعلق عليه اصلا
وان كان كذلك بذلك نزاع لفظي لا يحقق بالبحث عن اهل المعنى وايضا هم صرحوا بان العدم وسلموا ان الله تعالى يعدم
الاسباب وهو قولنا بمعلولية العدم وايضا علما بالعقل الضروري والعدس عدم العقل انهم قالوا انا
صرنا لا نعقل ما نعقل بما امرته وبما انكر علينا العقل لا احد من العقلاء فان ثبت ذلك ولم يرتفع العلة مع بقاء المعلول
كيف يكون عدم العلة عدم المعلول كارتفاع المتاخر بقاء المتقدم انا قلنا انما نعلله على تقدير ان لا يكون
الحال كذلك بل يلزم من ارتفاعه ارتفاع الحدوث والاحتياج اليه بقائه حتى يلزم من ارتفاعه ارتفاع المعلول
تحقق ذلك فصل العلل الغائية العلة الغائية هي التي لاجله الفاعل الموجود ما يترتب عليه
اوصاف مستحسنة لا سبيل الى نفيها اما الاول فلانه لو بقي كما كان لو فرضنا مستحسنة فاما ان يكون
على علة الغائية يلزم ان لا يكون لعلة الغائية غائية هذا خلف ولم نرض مستحسنة فاما ان يلزم الترجح من غير
مرجح او يكون مع علة الغائية فعل لعدم استحقاق الامر الممكن لزم احد الامرين المستحسن وهذا محال
بعلم الله ليس بممكن واما الثاني فلان الاشياء ما لم يكن ذات الظالم لم يكن الممكن الا سلب مستحسنة
واما الغير فلان الاشياء ما لم يكن وجود المانع لم يكن وجود الممانع ما كان المانع ان عدم الاشياء
الكلام على تقدير تحقق العلة الغائية وهي مستحسنة الا في المانع وهذا التقدير مرجح والمسورة كذلك

حادث ولا ابدله من علة تامة فلت البقاء نفي والحاجة الى الفاعل انما هو لافادة الحدوث اما البقاء فلا حاجة
اذ تمامها افرضها بحدوث البقاء الحدوث الطرف وسمي باولويا الطرف هذا ما وجدت كلامهم هنا وقد علم
فيكفينا ان نستدل على هذا المطلوب ونوضحه فنقول ان الطرف الباقي في حالة البقاء يحتاج الى امور ثلاثة الطرف الباقي فيها
البقاء اما ان يكون اولى الطرفين الآخرين او لا ما ان لم يكن اولى بالبقاء من غيره ترجح عطله وبطل ما به الترجح فلا
بد ان كان اولى فنقول اولويته اما ان يكون اولى لذاته او لا ما ان لم يكن لذاته فلا بد ان يكون لعلة والا لزم الترجح
الى مرجح وهلم جرا فيتسلسل او ينتهي الى ما يكون اولى لذاته فنقول اولويته اما ان يكون لذاته او لعلة والا لزم
الترجح من غير مرجح فيتسلسل او ينتهي الى ما يكون اولى لذاته فنقول اولويته اما ان يكون لذاته او لعلة والا لزم
التسلسل او الدور فنقول اولويته اما ان يكون لذاته او لعلة والا لزم التسلسل او الدور فنقول اولويته اما ان يكون لذاته او لعلة
على تقدير عدم اولويته الطرف الباقي فيحتاج ان يكون للبقاء علة تامة على الطرف فلو كان الطرف علة تامة
حالة البقاء فلا بد من بقاء الطرف حينئذ ولو بقاء حالة البقاء الطرف فالمفروض انه بقاء الطرف
فيحتاج الى بقاء فلزم الدور فثبت بقاء كل طرف بعد زوال اسفا الطرف الآخر واسفا الطرف الآخر مستند الى اسفاء علة
وبقاء كل طرف علة بقاء كل طرف مستند الى اسفاء علة الطرف الآخر وابدية المقارن لها مستند الى اسفاء
اسفاء الطرف الآخر عن هذا الطرف فكانت علة بقاء الطرف يحتاج الى ذلك الطرف فلك ولكن كذلك وكل
ما يحتاج في وجوده او بقائه يحتاج الى ذلك الطرف وذلك الطرف حالة البقاء يحتاج الى اسفاء علة الطرف
الآخر فكون البقاء مستندا الى اسفاء علة الطرف او بقول اسفاء كل طرف فكل طرف بقاؤه يحتاج الى اسفاء الطرف الآخر لكنه قد
لم يحرر المفهوم بعد هذا التقرير فنقول او نقول بقاء هذا الطرف مستند الى اسفاء علة الطرف الآخر وهو الكلام
ويتفرع التشبيه الفصل الخامس في المعلول المعين كذا وذكر مثالا يجتمع عليه علتان
مستقلتان اي لا توثران فيه معا والمراد بالعلة المستقلة ان لا يحتاج الى شيء آخر فانه معها
فكان المعلول مع كل واحد منهما واجب الوقوع لوجوب وجود المعلول عند وجود علته التامة فنقول مع
ما ذكر الاجزاء فيه والا لزم تحصيل الحاصل فلزم كونها موثرين حاله كونها موثرين وانه محال
بقسميه اما ان يكون باسره او غير باسره فكيف يصح قولكم لوجوب وجود المعلول عند وجود علته التامة قلت
المراد وجود العلة المستقلة مع تحقق جميع الشرائط فعلم انه يمتنع ان يتعلق بمعلول يعين معا
لكن يجوز ان يكون لمعلول يتعلقان يمكن حصوله بكل منهما على سبيل البدل اي سواء وجد احدهما او
ذلك لحصل المعلول كما في الخارج والمدور وطرحه التمر وتقرير هذا انه ذكر المجسطي ان حركة الشمس
وحدها في نصف فلك البروج بعينه وهو النصف الشمالي وهو الجزء الذي من الميزان بطيئة وفي النصف
الآخر سريعة ووجدنا الشمس في النصف الاول بعد عروجها الى ارض في النصف الثاني قريبة ووجدت
فاقته البطوء والبعد والبعد والقرب في منتصفي النصفين كانها تحرك شيء خارج عن مركز العالم
العالم والشمس في ثخنه ويكون جانب هذا الفلك بعد الارض مرة وجانب اقرب وهذا الفلك
تحرك الشمس بحركة حول مركزه حركات متساوية في ازمنة متساوية بسلك الحركة ويرى في غير نهاية القسم الابعد من الارض بطيئة
ويكون الشمس بعد الارض في النصف الآخر سريعة ويكون اقرب الى الارض الا الشمس الهيئة وبعد
والبعد متغاير وهي اقرب في هذا الفلك الخارج المركز وصورته هكذا
واذا صل الدائرة المركز مركز العالم ويكون في ثخنه فلك خارج عن مركز العالم

لا يكون اثرا له يلزم انها تقدم الشيء على نفسه بمراتب وهو محال وبما ذكرنا يستدل الامام على بطلان جملة المذاهب.
اذ قالوا ان الحادث مسبوق بالوجود بالعدم ومسبوقية الوجود بالعدم ليست الوجود بل تكون متاخرة عن
الوجود بالوجود متاخرة عن بالفاعل والوجود وبالفاعل والوجود متاخرة عن الوجود فجعلوا الفاعل والعلة
الحاجة متاخرة عن علة الحاجة وهو خلف وشرط عليها وشرط عليها ملوكان الحدوث علة الحاجة او جزءها او شرطها لزم تاخر
الشيء ونفسه عن نفسه بمراتب وذلك محال وبان يسلم ان الحدوث مسبوقية الوجود بالعدم لكنا نمنع
ان الخروج عن العدم الى الوجود يحوج ولا يلزم مما ذكرتم ملزم انفسنا ان الخروج من العدم الى الوجود متاخر
عن تاثير الفاعل فيه ونؤثر الفاعل في الحاجة فالحاجة عرضيتها وجزءها وشرطها كما مر يلزم ان يكون متاخرا الى عن نفسه
بمراتب وانا نبغض تكريره واعلم ان ذلك لا يضر لان كلام الامام انما تم ان لو اراد ما ذكرته اما لعلة الحاجة فلا يسلم
ان شرطها او شرطها اما الاول فانما يتم على ما ذكرته فلا نسلم الحق في هذا الموضع ان العلة الفاعلية
فحسب هذا الطرفين لعمل المتكلمين اذا اردنا بالعلة ههنا العلة الفاعلية انهم لا يطلقون العلة على الفاعل
بل يفسرون العلة بما يتوقف الشيء عليه وحينئذ نقول نمنع ان الخروج عن العدم يحتاج الى الفاعل والحاجة
الفلاسفة ان عدم الملزوم يستلزم عدم اللازم فنمنع ان عدم الامكان بالعدم
الامكان وهم المتكلمون ان الامكان لو كان علة الحاجة لزم احتياج العدم الملازم الموثر لكونه ممكنا
وغير محال اذ لا اثر يستدعي حصول الامر وبالعدم فنمنع يحتاج بل يكون اثرا في الحوائج ما ذكرنا ان العدم اسفا الوجود
وفي الوجود وبابانه وانقاذه وانكاره مكابرة وان كان سلمنا لكنه نسلم ان ليس شيء يكون له تحقق محال ان
يكون ما ليس الفصل الثالث الى آخره اعلم فقوله ان الامر حالة البقاء هل هو الكفاية او الحاجة
بين فنعلم ان حالة الحاجة في الحدوث انه سيجيء ويقال انا نقول انه لا يستغني اصح الاقوال ان الامر حالة
بقاء الامر اما ان يكون لوثة ما مؤثرا او لا ان لم يكن قط مؤثرا بل كان فاش اما ان يكون امرا عاضدا لامر الوجود وقوته
او امرا مجيدا ما ان كان الاول يلزم تحصيل الحاصل وان كان الثاني كان الامر هو وراء الامر الحديث وهو الباقي
الكلام فيه والحاجة عند حاصلة فيه الحاجة الباقية وتوجيهه انا نختار انه موثر بوثر امر جديد
هو حصول الامر في الحالة الثانية لان حصوله في الحالة الثانية لم يكن حاصلا في الحالة الاولى فيكون اثرا جديدا
والامر الموثر فيه هو لم يكن الموثر لم يكن هذا الحصول اصح وقال ان الممكن حالة البقاء يستغني عن المؤثر مانا
سلنا ان علة الحاجة الامكان والامكان لا ينفك الماهية لاستلزام الانفكاك الماهية محاجة ابدا والماهية
سواء كانت حادثة او المعلول انما كذلك فان قلت لا نسلم ان الامكان علة الحاجة ولئن سلم لكنه انما يكون علة
شرط ان لا يكون الطرف الاولى اذ لو كان اولى لم يلزم الحاجة فلم لا يجوز ان يصير الوجود حالة البقاء اولى
بسبب المؤثر وما جاز ان يصير هذا اللحظة بعد ان لم يكن كذلك جاز ان يصير بعد هذا اللحظة كذلك
اذ لا فرق بين هذا اللحظة وبين اللحظة التي بعدها فلم يكن هذا الاولوية مستندة
الى المؤثر وانما تكون البقاء مستندا الى الممكن والمؤثر وهو المطلوب قلت الحصول يقول
فيه فنفي ان الحادث لا يحتاج في بقائه الا ان يعتبر فيه حالة البقاء انما يلزم ولكن ان لو كان موثرا
في حصول الاولوية المؤثر في البقاء او المؤثر انما يكون موثرا لاولويته لاحتمال ان لا يكون الاولوية الا
بان يكون حادثا فلا بد من علة تعلقه فعلة البقاء ههنا لكن الاستدلال تحاجة البقاء يقول بقاء الحادث

العلم والعلم هو وصول النفس الى المعنى كما سبق فحصول الادراك هو نفس العلم او لازم له لكن العلم بالاضافات والنسب والكيفيات
وكان العلم مضاف لما المعلوم ضرورة اذ العلم انما يكون علما بشيء والعلم بذاته ليس ضروريا فانه يمكن ان يكون
كذلك كالبصر ليس يبصر نفسه وما ابصر هذا هو تحقيق هذا الموضع خاتمة العلم اما تصور او كاذعان
الحكم او تصديق او كاذعان حكما وجعلوا الحكم هو الاسناد والنسبة بالعقل شيء ان هذا لا يتم ليس هذا اي
نفس العقل هو هذا او ليس هذا وقد يحصل النفس الى مفهوم ما لا على وجه الاسناد والنسبة وذلك
يسمى تصورات والجمع المركب من تصور الطرفين والحكم بينهما تصديق وليس الكل ركنا واحدا بالتصور
التصديق فيها اذ قد يصح ما قد البعض الى انكر حصول الروح والملك والحكم بان العالم حادث والانسان اذ
هذا يصح لكل احد البعض الى انكر حصول الحرارة والبرودة والحكم بان الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء
هذا ظن يساعد هذا المطلوب والمشهور عند العلماء هذا الموضع ان الكل من كل منهما ليس بديهيا ولا
لا جهلنا ساريا كسبيا والا لما علما ساريا للزوم الدور او التسلسل اذ لو كان كسبيا لكان يعرف كل شيء
موقوفا على معرفة شيء اخر يعرف ذلك الى ان ينتهي الى معارف اخر بادية عادة الا ولم يلزم الدور وان لم يحصل
حصل عنها انها لزم التسلسل واذا لزم الدور او التسلسل امتنع العلم بشيء اما اذا لزم الدور فلانه ح
يلزم توقف العلم بالشيء على نفسه اذ الموقوف على الموقوف موقوف واذا توقف العلم على نفسه امتنع حصوله
واما اذا لزم التسلسل فلانه سوقف العلم بالشيء على علوم غير متناهية واما طائفة العقل بها محال بديهي العلم بذلك الى قال
تعالى لو كان لكل كسبيا لما علمنا ساريا نصدق على تصديق ان يكون الكل كسبيا نكون هو كسبيا بديهي الكسبية لان لزوم
الدور او التسلسل كما ذكرتم يكشف بكسبية الاستدلال على بطلان الكل كسبيا بل بتعلم ان التصديق بالكسبية كما ذكر
في ما نه وما بهي المعدات لما هو ضروري والا لم يكن العلم ضروريا وهو كون الكل كسبيا باطلا وهو المدعى لكن
يرد عليه كل التصورات انهم اضافوا وامتصور الى تصوره يوجه ما فلا نسلم ان الكل ليس بديهي اذ كل تصور
يوجه العقل انه بهي معلوم يوجه ما نبهه وان اراد وا تصوره كنه الى فلا نسلم ان الكل ليس كسبيا
فلم يلزم الدور او التسلسل فانا لا نسلم توقفها لم الامور ان يعرف كنه الى متصور شيء اخر يوجه ما والامر
كذلك ان الماهيات المركبة انما تعرف متصورة اجزائها البسيطة وهي انما تعرف يوجه ما لانها لا تحتمل ان يتم
ويتعرفان بتصور الاشياء يوجه لا يصح لما كسب فلا يلزم الدور ولا التسلسل بعد ان عرفنا ان منها
بديهيا ما لعض كسبي وقد وجد اقسام اخرى غيرها كالمحسوسات والوجدانيات والحدسيات وغيرها كم المصدق
اما مع الجزم وهو ان لا يكون بعضه محتملا الا مرجوح الجزم فاما ان يكون مطابقا للواقع او لا يكون فان لم
يكن مطابقا فهو الجهل وان كان مطابقا فهو العلم وهو اما ان يكون بحيث العقل كالعلم بان الجزء
اقل من الكل او لا والاول البديهي والثاني وهو ان لا يكون بحيث العقل كالعلم بان العالم حادث او لا والاول
هو الحسي ان كان بالحواس الخمس كعلمنا بان الشمس مضيئة وبالنار محرقة والمحسوس منه المواد لانه بالسمع
او الوجدان الحاصل بالقوى الباطنة كعلم كل احد بجوعه وشبعه وخوفه وغيره وان لم يكن بالقوى البدنية فاما ان
ان يكون مع عدم الاعتقاد للحصر اي لا يكون معه شيء اخر غير العقل او مع غيره لكن لا على الوجه المعتبر كما في
ما نسلف والثاني المستدل وهو ان لا يكون دليل حاضر اذكر كعلمنا بان العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث هذا كله
اما ان كان التصديق مع الجزم اما ان كان مع عدم الجزم وهو ان لا يكون بعضه محتملا او ما ان يكون احتماله بالنسبة

الفصل الثاني في ... هذا
الفصل مشتمل على الحواس الخارجة وهي خمس الاول حاسة الابصار اصلها كما قال الاطباء
جوفا عند الاسبار يطابق صورة المرئي الباصرة وقال اصحابنا ان طريق شعاع من العين الى المرئي
يا نفسه عند الكرخي البصر فقاعدته على سطح البصر كانه عضو المبصر وليس البصر محل الادراك واصحاب الطبائع
لا يطابق لهم وقال آخرون الخارج منه جسم لطيف مخروطي مستدير منهم من قال انه مخروط مستقيم
عند مركز البصر ومستدير مستقر على البصر فما انطبق عليه اطراف هذا المخروط من البصر ادركه البصر وما
تقع من اطرافه لا يدركه ولكنه لا يخرج عن البصر بعض اجزاء البصر ومنهم من زعم انه مخروط خطوطه مستقيمة شعاعي البصر
الى البصر ومحرك على سطحه فانه اذا وجه طولا وعرضا حصل الادراك بسببه وحصل فيها مخروط
وقع والمحصور منهم وهو الحق انه لا يخرج من العين شعاع لكن الشعاع الذي في العين يكيف المتوسط
بين العين والمرئي اما بواسطة وغيره بكيفية وتصير ذلك سببا للاضافة وهو المسمى بالخط
وهذا اقوى الوجوه لسلامته عما يرد عليها كما تقدم الآن وانكر المتكلمون كلا الوجهين لتكذيبهم اياهم لكونهما
تصورا وابطلوا المذهب الاول فانا نرى بصف كرة السماء بسعة مملكة وحصول الكبير في الصغير محال
وبعده نظرا وسال الشعاع الى الاحجار يكون مثلثا والقدر الحاصل من مثال الكبير في الصغير كما حصل صار وجها
في المرآة الصغيرة وسطيح نصف كرة السماء المراة والعالم اذا وما نصف كرة السماء نصف الظاهر
السماء وايضا هذا انما يرد على من قال ان المرئي هو ذلك الصورة اما من قال ان المبصر هو الخارج من حصول
صورته في الباصرة شرطا لا يرد عليه واعرضوا عما من قال ان المرئي هو الصورة المنطبعة مانه لو كان
كذلك لما رأينا القريب على ما قرنه والبعيد على بعده لان المرئي لما كان هو الصورة المنطبعة يكون القريب
البعيد واحدا وفيه هذا ابطال مذهب الاطباء انه لو انطبعت الصورة في المصقول كالمرآة والماء فانا ان
نطبع في موضع واحد منه او في مواضع والاول باطل لانا نرى الطريق يخرج الصورة في مواضع بحسب
الكثرة وكذا الثاني لان السماع حصول موجود في محاله واحدة في مواضع وان الصورة قد يرى في عقيق معلوم ان هذا
محال وابطلوا مذهب اصحاب الشعاع بانه لو كان الابصار لخروج الشعاع من العين الى المرئي لوجب ان يتوقف الابصار
السماع ح والاسبح ان يرى بصف كرة السماء لان السماع ان يخرج من بعد قدر ما يتعلق به جميع الاجسام المتوسطة ويحصل
للحفظ واستوعب بصف كرة السماء وهذا الاصل انما يرد على من قال بخروج الشعاع اما من قال بكيفية
الحاصة شعاع العين فلا يرد لانه يكون جاريا على محاذاة العين والمحاذاة الشرائط تم اصلها وان عند سلامة
الحاسة وحضور المبصر وبقاء الشرائط حصل الابصار ام تعالى الله اسفه فالمعتزلة قالوا لسنا ان
الشرائط بأسرها عند الجمهور وقد تقدم شرطا اخر كما مر وهو ان يكون المرئي كيفا ان المتطيف فلا يرى كما هو
كونه مضيا بصفة كالشمس والنار او بغيره كالاشياء المستنيرة بالمضيء بمحاذاة البصر او في حكم المحاذاة كالوجه
اذا يرى في المرآة وقصدا البصر الى الابصار وعدم المحاسة وعدم الصغر المفرط وعدم القرب المفرط وعدم
البعد المفرط وعدم مقارنة ما يوهمها الغلط وبعدا هو انه لو خرج من مركز الرحى خطوط كرى سماوية
ما لوان مختلفة فاما ان يسد انتهاء بعالم يرى ملك الالوان بل يرى لونا اخر غيرها كانه ممتزج منها وذلك لمقارنة
ما ليس

يكون قديم السماع لبعد الصوت وقد مر ما حاصله ان سماع صحيح الاعلم وقوم مراقبا خرين عن حال
وصل الهواء الحامل ليس شرطا اولكان شرطا لما سمعنا الاعلم سمع الكلي فينا وسنه جدا وعلى سلم السماع نفوذ الهوا
على الحواس وسعة نفوذ لا يسع على السكل الاول الذي ما عساه كان حاملا للحروف ملايع الكلام وفيه بحث
لجواز ان يكون وصول الهواء الى الصماخ من مخرج اخر مان ثبت لوكان يسع لا يكون ادخل اصلا سمع كلام الخارج
على انا نسلم انه ح يسمع الحاسة الا انه قد مر شرطا للمس وذلك ظاهر لانا ندرك الذائقة الا
بعد المس بتوسط رطوبة اللعاسة المنبعثة عن الملعبة ومع ظاهر اللسان فان حال الرطوبة
عن الطعوم اذ ذا الطعوم كامنة وارخالها طعم اما من الداخل كالمرض او الجارح فلا توجبها كامنة
بل توجدها محللا ومشكلا فيهما ان اداها الطعم اما ان يكون الحامل ايضا لها اجزاء ذي الطعم
موصلة الى الحس اولا ان يكيف ذلك الرطوبة بكيفية ذلك الطعم مدركة الحس فان كان الاول لم
يحتج ذلك الرطوبة الا لسهولة وصول الحس الى الجسم لانه ح يسمى ذلك الطعم فح يكون الرطوبة
شرطا لسهولة الاحساس لا لاحساس فحاران يحصل الاحساس بدون توسطها فالحواس على الاول لا تقال لم
كان يطرس الاصلال لما افادت الا سهولة الاحساس وحاران يحصل الاحساس بدون توسطها وحى المثالي ان المراد
بتوسطها ام لا يحصل الاحساس بكيفية ذي الطعم للجارح الا بها سواء صادت الرطوبة خاطعم اولا وهو المعنى بالحق
الصب الرابع في التسع حملوا فيه مذاهب الاول ان الطعم يحصل بواسطة تكيف الهواء المتصل بالمتسوم بكيفية ذي
الرائحة اي بالرائحة بحصل ادراك الرائحة وهذا لا يكون بطريق حمل الرائحة مرفوعا لرائحة لما الهواء لا يسع
اسعال العرض لما كان قائما يكون بطريق الهواء بالرائحة كما الاشعة تنا فحصل الاحساس لا بحصل
اجزاء الطيفة من ذي الرائحة ووصولها الى الخياشيم كما البخارات فانها لتخلص فيها بحصل الاحساس بل يقال على
انه ليكان كذلك لوجب نقصان ذي الرائحة لا سيما الذي عالي المحامل لرائحة كالمسك وقوي وليس كذلك
بل الاجزاء اللطيفة للطافتها لا تكون لها وزن محسوس فحاران نقصانها مع عدم الاحساس بنقصان ذي
الرائحة ولئن سلم لكن لم قلتم انه لا يحس بالنقصان ح لقوة الشامة بتعلق بالرائحة وذلك بتوجد وصولها
اليها كما لا بصار فانه يبصر المرئي البعيد وهذا بعيد لوجوه من تفصيل وما حس اللمس قط فانه انما
يحصل باللمس عامة لما اخر ولم ما ان يشعر الساعر بلمسه انسام تسم سوى نفسه على الملاقاة
الحس المحسوس وهو اللمس والذوق اسم وقسم سوى نفسه على عدم الملاقاة وهو الابصار اما العين اذا تعلق
بالمرئي لا نسلم انها اذا ادركته بتوسط الهواء المتصل لشعاعها والشعاع الخارج وقسم خارج الملاقاة
ومع عدم الملاقاة وهو السمع وبقي لنا ان نحصر هذه الادراكات لنعلم انها هل يمكن بدون هذه الحواس واحد اكمن ضمن
يمكن للحس اه البعض مفعول الادراك اما ان يكون ادراكا لامر حسي اما جوهر كزيد مثلا او عرض كالحلوسي زيد في هذه
الدار او امر كلي اما جوهر كالانسان او عرض كالحلوسي وادراك الكلي الممكن الحاسة لا يدرك الا الشخص للموصوف
الخارج وكل موجود في الخارج هو حسي اذ الممكن استدراكه بحس سمع او اكبر بل ادراك الكلي انما يحصل للعقل وادراك
الجزئي على تقسيم الاول ان يدرك الحسي بان يدرك مساله وسيجيء ومستدل بعقل وهو الفصل ان كان المدرك صورة كما في تخيل
زيد وعمرو والتوهم ان كان المدرك معنى كعلم زيد وعداوة بكر وحاران يكون المدرك منه عاسا مثل وجود وما والمثالي ان يكون احد ادراك
الحسي بان يدرك بعقله الا بتوسط المثال وهو الاحساس والصور ان يكون المدرك منه عاسا مثل بحب ان يكون ساسا موجودا ولذلك

الصلفات والحركة كما يرى في المرآة الغير المستوية وهنا بحوث طويلة اعرضنا عنها وكذلك لقارئه
صفات المراة واعلم ايها الفاضل انه لا تعلم ضرورة انه متى كل هذه الاشياء وحسا تروية نا في الصورة كما مر
لزم ما تروية ح لجبال بان يكون خضرتها جبال وثمرتين بحر الا نراها وكان هذا بالحمل بديهة بكذا تروية نا
اصلا لبينة بارد كما يرى لكنه علم ضرورة انه غير واقع في العاديات فانه علم ضرورة ان الجبل اذا سلم وصار
النهر صاحبه الله حاسة سمع وقد الله بروح بنفس الامر ايضا بالضرورة في عدم الوقوع الى علم الحواس والعاديات
ح حاز ان نتركها اساسا على ما لعان انها ما تعرف عن حالها كما مر بل المثلي اصح اصلا لسنة فاحاز عدم الرؤية فاما مر ح
الشرائط ما رؤية كل واحد من اجزاء الجسم لست شرطا رؤية الاجزاء الاخر والا لم تكن الكرة مثلا رؤية بعض عنه
عن رؤية الاخر وقد كان بعضه حاران يحقق بدون الاخر والا لما كون بعضه وقد حث لان بعضه الى عن اجزاء لا
حاز ان يوجد بدونه ما ظلوع الشمس شيء من حوطها لنها مع انه لا يوجد الا مكن بدونه وكل من المضاف فمن حيث
الاخر كما لفوقية مع التحتية مع استلزام الاشكال الخ الخ اذا حدث صوت موضع مكيف اي الخاص
ح ذلك الموضع بكيفية اي بحدث فيه الصوت انضام مكيف الهواء المحاور لذلك الهواء بالجهات التي تلي المحاور
ما المحاور لما حدث فيه الصوت وضعفه بالمسافة الى سمع ذلك السامع تسمع ذلك الصوت لا خلاف فيما
المسامع الحاضرة عن ذلك السامع بدون وصول الهواء الحامل للصوت اليها هل يسمع ذلك الصوت ام لا فعند
معالمة العلاسفة والنظام من المعتزلة وقال المتاخرون من علمائنا الاسلام ثم ذاهق هذا بكيفية وهو تا
اما بدليل ان صوت الوتر عند هبوب الرياح ميل عن جهتنا لا خلافها وذلك ضروري عرف كل احد ضرورة المعلوم
ضرورة ان الهواء الحامل لذلك الصوت ما وصل الى اصماخ احد فضلا عن وقت سمعه حتى قال انه
مرتبة عن جهتنا بالكلية وذلك الموضع صرفة الريح عن جهتنا وقد سمعنا صوته مع عدم الوصول الهواء الحامل
لذلك الصوت الى اصماخنا الثاني انا نسمع الصوت البعيد وذلك ضروري عند السماع انه بعيد وهذا
جزء كل احد نفسه ما لم يعتد انكون واصلا الى اصماخه ولم يكن الصوت البعيد مسموعا الا ذلك تصرف
الصوت عن جهتنا لخلافها انا ندرك ترتا اولا ثم ندرك بعد ذلك صوتا اخر فقد ادركنا احد هما دون الاخر
وهذا لا يتهيأ مع ما ورد من عان الحامل الى اصماخ السامع هذا المطلوب بانا ندرك جهة الصوت
وكذلك نقول ان الصوت قبل وصول الهواء الحامل الى الصماخ مدرك اذ لولم يدرك الا عند الوصول لما ادركنا
جهته كما في الشم فانه لما لم يحصل الادراك الا عند الوصول لما ادركنا جهته وقد مر التوضيح والتمثيل
والاستدلال فان قلت ما ندرك ولان ادراك الجهة يقتضي ان يكون الصوت مدركا المسافة الى المحاور
لما الصماخ مرتبة فلم يكن الوصول الى الصماخ شرطا لقلت سلمنا وجوب ادراك الصوت عند وصول الهواء الحامل
كما ذا لسمع عن جهته وذلك لان الهبوب شيء عن وصول الصوت الى الصماخ فنقول لما ان يكون عدم السماع
بعدا لصوت عن السماع ح لان الادراك مع البعد الشديد يكون ضعيفا لا يقتضي ادراك احاد المدرك
ملك الحد لا يدرك لوا الخفاء بوية وتوضح اصل منهاك الفم والطرف الاخر في اصماخ انسان ويتكلم انه
بصوت عال سمعه ذلك الانسان دون الحاضرين وذلك لم الانويه عن وصول الهواء الحامل الصماخ حث
لجواز ان يكون عدم السماع لفقد الاستعداد عن وصول الهواء الحامل ح لما ترى ضرورة انه لو سد
صماخ السامع لصوت وذلك لعدم وصول الهواء الحامل ح لما الصماخ فما فارق صماخ وفيه بعد لجواز ان

حاصلة للنفس ح حتى عقلا بالملكة اذ حصلت لها بسبب تلك الاوليات ثم بالاوليات ثم بالتجربيات
والحدسيات المختصة بكل هذه الاوليات وبرهنة اسفا انها منتهية الى التجربيات مستندة بحدسها الى
حصول التجربيات لها حسب فقد حس استقصاء ما عنه شاهدت عند غيرها نوع حتى عقلا بالفعل الرابعة عنها
عند حصول التجربيات لها حسب لا يغيب عنها نوع حتى عقلا مستفادا من الذكر او الحدس عندما الملكة مستفادة
لكونه مستفادا من العقل بالفعل وقد مر في الامانات حصول التجربيات حسبما مر وجب بها هو العقل
المستفاد وهذا الاسناب ما هو بصدده لانه مبادئ البراهين العقلية النظرية وهو كما انه قوة للنفس في
وحصول التجربيات ليس كذلك فهو بالكمال اولى ثم للنفس في ذاته بواسطة العقل النظري صفات
مثل الفكر وهو حركة ما للنفس في المعاني طلبا للحد الاوسط او ما يجري مجرى احدهما او وسطا وهو المزدوج
القياسات الاستدلالية فانه يجري مجرى الحد الاوسط اما في المطلوب فالمطلوب مثل
الحدس وهو حصول المعنى الاوسط او ما يلزمه بلا فكر وذلك في الحدس لانه قد يكون حتى شوقية وطلب يحصل
عندها اتصال الفكر به وقد يحصل بدون شوق وطلب في المعنى الحدس غايته سرعة بالغة في الحدس
ومرتبتها في ذلك القوة القدسية وفي بعض الحيوانات انه قوى الشهوانية والغضبية وهو ما يوجد في النفس
الانسانية في القوة الامرة للشهوانية والغضبية بالتخيل والتوهم لما هذب الادراك البدنية وقمع المطالب الجسمية
عندها عند بعض المتأخرين وما عندنا لا كبرى ولا واسطة ولا اخرى ان المعنى الاوسط هو الذي الحد الاوسط
اتحادها بالامور البدنية فانها عارية عنها الروحانية امرة للشهوانية والغضبية لما مر الجزئية اليه
باب جامعه الى آخره اقول اصلحوا ان النفس ان طبقه هل تدرك الجزئيات بالوجه الجزئي ام لا ثم
طابقه على الاول نعم وهو الحق قال ابن سينا والسيد واتباعهما لا والا لعلم بالجزئي على الوجه الجزئي ولعلم الجزئي
موصوفا بالمادية كما يعلم زيد بسيطا بوصف كونه هذا وعلى الوجه الكلي ان يعلم بما هو الكلية بان يعلم انه انسان
مثلا وكما يعلم ان كل انسان حيوان وكل كذا ناطق هذا الوجه الكلي ان يعلم جميع اوصافه الكلية بانه يعلم
وقتا ان مثلا انه انسان في موضع آخر لغرض آخر بصورة الجزئي عارية عن المادة اصلا لان منه الشبه كما في
علم الله تعالى بالجزئيات لا يقال ان ههنا شبها بحال لكل على الجزئي بان يحكم ان ما هو انسان والحكم مستفاد
بحضوره لنظر ثم ملاك الحكم هو بذلك لكل هو المعنى بعينه لكل جزئي لانا نقول النفس لكنها يدرك
الكلي لا واسطة والجزئي بتوسط الاول بان قلت عارية ان يكون ادراكها الجزئي على الوجه الكلي لا على الوجه
الجزئي بما تم لها ذلك لحكم على الجزئيات بحال الانسان بانه انسان بعد ادراكه على الوجه الجزئي اذ ادركت
موصوفا بالمادية اصحيح ان يحكم بحال من يحاكي من يكون ذا هذا حين ما يكون ذا هذا حين ما يجب
على هذا المثل من ان الحكم حتى هذا الانسان ليس بعد الخارج احضر فكما حين ليس في الخارج هو ذا
في الذهن فحال هذا ما حتى ليس ان يكون بين محل المثل والا استحال الانسان ان انسانا هذا عارية
الا فرق بالماهية كما مر وهو الحق والمثل ولوازم الماهية لكونها مدركة على الحال الماهية
فلم يكن ادراكا مستقلا بل ادراكا لها حاضرة بعد الاخرى وذلك لا يعقل الا في الجسم او الجسماني
والنفس ليست جسما ولا جسمانية وسيتبين ذلك في النفس وهذه لم منصفة مرضية اذ يقال ان
النفس ليست جسما ولا جسمانية وسيتبين ذلك في النفس وهذه لم منصفة مرضية اذ يقال ان

سلم ان حصول الصورة في العقل متقدما على حصول ذي الصورة في الخارج وهذا ان العلم وحصول النفس في المعنى
فلا نسلم ان يكون حصول الصورة في شيء يعلم العلم فلم لا يجوز ان يكون تلك الصورة مطبوعة في الجسم والحال
انه غير مدرك النفس بعيطا لها واضحا معلوما له والقوى الكلية كالمثال الجزئي في المزاج وهذا ضعيف هذا على
قال هذا انما هو موجود مقدارا كالخط مثلا اذ له نصفان ليتم ترتيب هذا لا يكون عاما له جميع الجزئيات اذ ما لا
كالخط والوجود وما يجري مجراها لا يجري فيه وايضا نعلم كل احد من هذا نسلم الجزئي يوصف الا
اذ نعلم هذا الانسان وهذا السواد وكل النفس ليست الا ما من انه نقول انا لا نعلم وهذا رهان قاطع على
ان النفس يدرك الجزئيات بالوجه الجزئي فالموضوع مسألة عنه اعني قال الصحيفة الناسة الى آخره
اقول ما حس الحاسة نوعان ما حسه الحاسة اولا كالصوت واللون والحسه سوسط ما احس به الا
كالجسم فانها حسه سوسط احساس الصوت واللون وهذه الصحيفة تبادر ذلك الحواس اولا وبالذات الى
غير المدركات ثانيا والغرض تتميم الكلام قوله الحسه الاولية اقسام المصراع الاول المحترات مطلقا سواء
كانت اولية او توسط قوله والاطراف اي النقطة والخط والسطح التي هي طرف الخط والسطح والجسم الطبيعي
ويعرفه وحدة الكمال انه هيئة عرض للجسم بواسطته نسبة بعض اجزائه الى البعض على الوجه الذي
فالشكل وهو هيئة عرض لها بواسطته احاطة حد واحد كالدائرة والكرة او حدود كالمثلث والمكعب قوله
كالماء والكيفية المستعدة وسط البصر بانه لا يدرك بحركة المستعدة لعدم الانحسام الملونة في وسط المجوز بالماء الغير
سر الساهل بيد ركها المحقق ادراك اصلا قوله وضع قوله سوسط اللون الساتر للعمق وهم قوم من الاقدمين
ان اللون ساتر للعمق ذا ان السطوح لا تكون ا وفيه نظر ان اللون لا يستر العمق كالماء والزجاج والهواء الخالص فان
مع تخلف اللون لا ان يريدوا ان السطوح لا يستر بل وراءه اصلا مثله او هو احد انواع الضوء الخ اصلحوا
ان الظلمة عدم الضوء عما من شأنه ان يستضيء بالضوء وقيل عدم الضوء عما من شأنه ان يستضيء بالضوء وقيل
الضوء وهم قوم انها امر وجودي والاول اشد واختاره المحققون واصلحوا بعض الاضواء المشابهة والاحمرار
كالشابه من الاسود والاحمر من الاصفر والابيض وقال قوم من الاقدمين انها امر وجودي وقال
المتأخرون انها ادراك الحس بل الشعور بالقوة الحسية وهذا حق انها نسبان والنسبة امر يعقول
لا يدرك بالحس قال المحي الخ الى آخره اقول اصلحوا ان الالوان وهي قوم من الاقدمين الاحمر
اللون اصلا ليس في السطح كذلك فانه الضوء اذا خالط اجساما شفافة متصغرة جدا وبعضها
بعض مرئي الخالص كالماء والملح والبلور المسحوق فان الشيء مرئي ما دام شفافا متصغرة جدا خالطت
بعضها مع البعض فالبلور يكون مثل الجبن غير ملون واذا صار جبنا خالطت الضوء مثل
بعض ليس من ذلك الا اذا معلوما بقال لكل ما ساتر من الالوان ذلك ساتر الكثيف الحاجب
اذا اختلطت وانركل بعضها بعض اخر وانكسر كما نها حصل المزاج وبعضه الكيفيات الحاجبة كالماء ساتر
الاستاذ وههنا معنى اخر يقال اصلا به الاجزاء وعدم اصلا طبها ما يكلبه بل هو نهايته متخاذ في
وانا نبه لا يستعمل عرضا وعدوا ما يعرض ما عرض بعض المسلوق ماء بعض وكان قبل السلق سفاقا
الهواء سفف لكونه اصل بعد السلق ما يعمل ويقال عليه ايضا الهواء والنار به الى فيه لا ان الخفة ايا يكون
بسببها بل الاسلح اي العمل اذ ذلك سلح بالطبع كالماء الحمر قوله حار حصول الكلام الجزء حار كون

مساه كاسب الزاويا المكنه انضاعر مساحه ويكون كل زاويه منها مركبه من جميع ما عدها فلزم تركب زاويه حاده
احراعر مساحه كل منقسم وهذا محال لانها هنا ملازمه مع بقيه الزوايا الحاده لها لو كان خطان وعر مساه
لكانت زاويه هما مركبه من احراعر مساحه كل منها منقسم وقد بينا هذا فانا اسقنا اللازم وهو كون زاويه هما
مركبه من احراعر مساحه كل منها منقسم هلا ده الخ ش ان يوجد جزء من تلك الاجزاء الغر المساحه الا يكون له مقدار
ما بقسم الا احراز الا توجد على كل تقدير يلزم الخفا اللازم لانه ان وجد لا يكون الكل منقسما وان لم يوجد يكون الكل جزء
من تلك الاجزاء الغر المساحه مقدارا واشاره الى هذا الامر بالخفا ان انصال اسناد ان عر مساحيه يوجب
فصل اسناد ان عر مساحيه الا بزياده مقدار عليه ملوكان المقادير الزوائد عر مساحه لم صيروة
المقدار عر مساه يلزم ان يكون مقدار زاويه هما عر مساه مع انها محصوره بين خاصرين مستقيمين هذا خلف
الا ان يحاله بان يقال ملخص ما ذكرتم في الجواب انا لا نسلمه ان الملازمه هو هذا انا نختار المقدار المتساوي
عر مساحه كل منهما نصف الاخر ولم لا يجوز ان يكون هنا كذلك قلت ان الملازمه هو هذا انا اسلم الخراء
الذي لا يتجزى يلزم هم كون كل مقدار مركبا من اجزاء عر مساحه على التساوي فلا يلزم هذا وكونها لا خفا
وهذا ما طلبنا لا نا نقول له ان الخط كما زاد على مقدار نصير اطول مما كان قبل الزياده فيه كانت
المقادير الزوائد عر مساحه لم تكن بالضروره صيروة الخط عر مساه اذ لو سلمنا يلزم انها المقادير الزوائد
سواء كانت مساويه للمقدار المزيد عليه او لا يكون كذلك وعلى هذا لزم بطلان ما ذهبتم اليه من امتناع الخلاء الذي لا يتجزى
لانه لا شك في ان الخروج عن هذا المحذور انما هو بان يكون ذلك الخلاء بحيث لا يحس لصغره
ليس كذلك بل هو بالقوه وانما نصير بالفعل بالقسمه فسلمنا انها لو كانت بالفعل يلزم المحال لكنا نخفا انه
لا يدخل في الوجود الا احراز بعضها عر بعض بل المدخل في الوجود هو ما هو قابل لان يحصل له الامر
هذا هو تحقيق هذا المرام وبقي لنا ان نبين الشكل الثاني والشكل الثالث والشكل الرابع والخامس
اما الثاني فلانه لو امكن ان لا يوجد بين المتقاطعين على ما عدد الملتقى مساويان لكان كل
من ج ه د الزمان المذكورين وهو د ه ج مقدارا واحدا فيلزم ان يكون ج ه مساويا لنفسه
ج نفسه وهو محال واما الثالث فلانه لو امكن ان يوجد مثلثان ب ج ه ت ح ه متساويان بحيث
يكون ب ج مساويا لت ح وزاويه ب مساويه لزاويه ت ولم يكن ب ه مساويا لـ ه ح
بل يكون احدهما اعظم من الاخر ولكن ب ه اعظم من ه ح فنقطع من ب ه خط ه ك مساويا لـ ه ح
ونصل ج ك فلان ب ج مساو لـ ت ح وزاويه ب مساويه لزاويه ت ولكن ب ك مساويه لـ ه ح
فزاويه ب ج ك مساويه لزاويه ت ح ه لكن زاويه ب ج ك اعظم من زاويه ب ج ه
فزاويه ت ح ه اعظم من زاويه ب ج ه وهو المطلوب

واما الوجه الثاني الذي لخاه فهو ما ذكرنا في ابطال السلسل على الوجه الاول من ان يكون مسلسل عدد الاحاد قليلا
او كثيرا ضروره وهو الكلام الذي ذكرناه في السلسل اصح لما اخره ويرد ان الاعداد غر متناهيه
نوجد انواعا وانهيا ان الاول لوكان الابعاد متناهيه فاما ان يكون الخارج منها وهو غر متناهي
ولا سبيل الى شيء منها اما الاول فظاهر واما العقل يشهد به واما الثاني فلانه عبارة عن الباقي
الذي يبقى بعد القطع المتوالي ابدا ولكنه لا نهايه له اما انه غر متناهي فلانه لا امر وجودي
اما تميزي العدم المحض فلا يمكن ان يكون بمقدار ولا يملك الامر متصورا لا عر النهايه والخواص

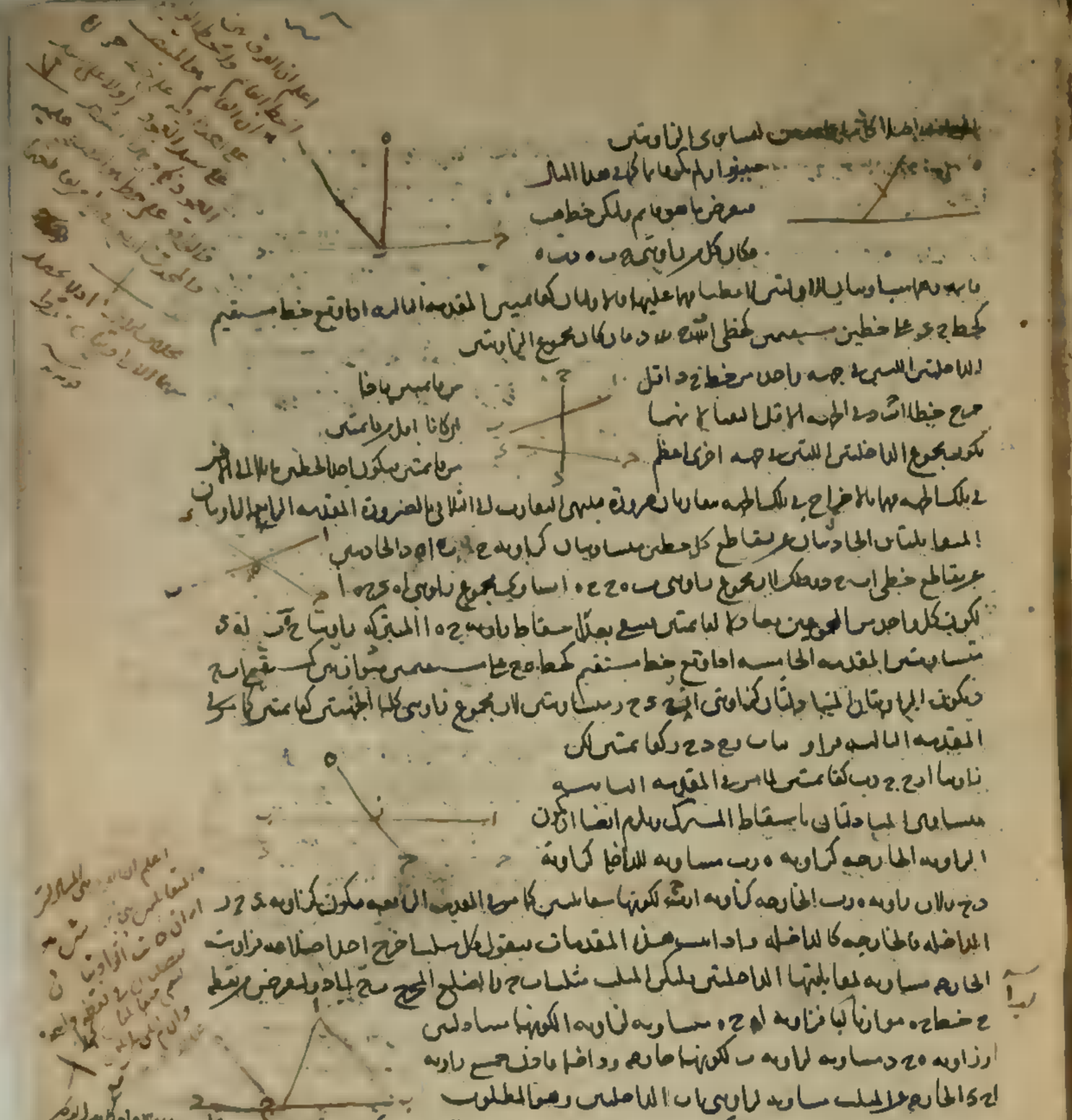

ما يصلح له متى وجد فهو الآن بالقوة كالشيء الذي يمكن ان يكون بالقوة من كل وجه لا يكون حاصلا له بالفعل
اصلا وكان كذلك لكان يكون بالقوة من كل وجه ايضا بالقوة لان هذا ايضا ممكن له فلا يكون حاصلا بالفعل له وح يلزم ان يكون
جميع الاشياء حاصلا له بالفعل لان كل ما يمكن له اذا لم يكن بالقوة يكون بالفعل ضرورة لان الخالي عن الحصول
ان لا حصول بالفعل ايضا يلزم ان يكون كونه موجودا ايضا بالقوة فلا يكون كونه موجودا بالفعل فلم يعلم كونه موجودا
بالفعل بل انه موجود وهذا خلف واذا لم يكن الموجود بالقوة من جميع الوجوه فاما ان يكون بالفعل من جميع الوجوه او
يكون من بعض الوجوه بالقوة وبعضها بالفعل والاول كالباري تع والعقول عندهم والثاني كما في الاشياء فيكون
بعض وجوهه بالقوة فحصول ما هو بالقوة اما ان يكون دفعة او على التدريج والاول هو الكون ككون الهواء
ماء او بالعكس لان الوجود غير محتمل لان يكون حصوله على التدريج والثاني الحركة فالحركة هي خروج ما بالقوة الى
الفعل على التدريج هذا هو المنقول عن الحكماء المتقدمين واعترض عليه ان تعريفه التدريج موقوف
على معرفة الزمان لان التدريج حصول الشيء بعد الشيء في زمانه والزمان يعرف بالحركة اذ قالوا انه مقدار
مقدار الحركة من جهة معرفة الحركة على معرفة الزمان الموقوفة على معرفة الحركة فيلزم الدور والجواب لا نسلم ان
معرفة التدريج موقوفة على معرفة الزمان بل هو اولى اذ يعلمه كل احد لا انه بحقيقة التدريج حصول الشيء
شيئا فشيئا وهذا لا يتوقف على معرفة الزمان وان يعلم التدريج موقوفا على الزمان ضرورة اما تسليم انه لكن
ان يكون هذا الاتيح يكون معرفته موقوفة على معرفة الزمان فلا يلزم من توقف تعريف على معرفة شيء توقف
معرفته على معرفته فان المعرفات موقوفة على عللها وسائطها ولا يحتاج معرفتها على معرفتها
واشكل الامام بانه لا وجود للتدريج لان الحادث في اول وجوده ان لم يخرج منه بالقوة فيتعذر تمامه
فلا تدريج وان خرج منه شيء فاما ان نتكلم في الكلام في حدوث الذي كالكلام الاول بانه ان لم يخرج منه
بالقوة فيتعذر تمامه وان خرج منه شيء يعود الكلام فيه فيلزم ان لا يكون هناك في حصوله على التدريج ولا يكون
اشياء متتالية حصول كل منها دفعة هذا ما ذكره فيه نظر اذ ليس التدريج سوى حصول الشيء فلا فلا يكون
حصول الكل دفعة هو الكل على التدريج فحصول ابعاضه على الدفعات ثم ان ارسطو لما اشكل على قول المتكلمين
عرف الحركة بوجه اخر هو ان الجسم ما يكون متحركا اذا لم يصل الى المقصود سواء كان مقصودا اراديا او طبيعيا
فما دام كذلك بقي منه بالقوة فالحركة متعلقة بالتوجه الى المطلوب وبان بقي منه بالقوة بعد حقيقتها
يكون لها ما لا يوصل الى المطلوب اذ لا يكون بعد حصوله بالقوة الى الفعل بالحصول للثاني والوصول
المطلوب كما اول فالحركة كمال اول لما بالقوة من حيث ما هو بالقوة فقوله لما بالقوة اي الجسم بعينه فقوله ما هو
بالقوة علة له لما يقوله لما بالقوة لانه الذي له صفة بالقوة من حيث انه بالقوة من جهة تلك الصفة فالحاصل
ان الحركة كمال اول للجسم من حيث انه يحتاج بها ما هو بالقوة منه اذ ليست الحركة كمالا للجسم في ذاته بل من تلك الجهة
والكمال هو ما يكون وجوده اولى من عدمها من جهة ما يحسن كالاكتفاء في التسمية نحو كونها
وجوده فلا خفاء ان هذا التعريف اخفى من الحركة اذ يفهم كل احد معنى الحركة التي هي ما يعرفها بسهولة اذ لا تعم
باذكر الا بمشقة وكلفة ومع ذلك في فائدة الحركة لانه علم بقوله بالتوجه كما ان الحركة هي التوجه الى
المقصود مع ما الحاجة الى من السطوليات اذ يكفي ان يقال الحركة هي توجه الجسم الى المقصود فلا ما الطولى
الحركة كونها الجسم بحيث لا يعرض الآن الا وان يكون حالا او حاصلا فيما قبل وبعد وهذا التعريف متيقن بعد ان يعرف

عشرة

مثل وبعضه موقوف على تصور الآن والموقوف على الحركة والجواب ان تصور مثل الحركة بعد امكان امكان الحركة
ثم يتصف هذه الهيئات التي لا ينتهي في هذا الكتاب انما هو على الموجود لان حاصل كلام الكل راجع اليه وهو اجل واخفى من الانتقال
ليس بحد الموجود بل انفي واما المتكلمون فعرفوا الحركة بانها حصول الجوهر في حيز بعد حيز فهذا تعريف الحركة الاينية
لا تعريف مطلق الحركة كما على راي الحكماء لا عرف ولا على راي اهل العرف لانهم يسمون الشيء اذا حركة الرحى مع انها لا حركة
فيها لا يدخل في هذا التعريف اذ ليس فيها انتقال من حيز الى حيز اذ لا يستقل فيها اجزاء الجسم مع هذا يلزم ان يكون
مع حصول الجسم في حيز اخر بان يثبت لا نسلم انه شامل للسكون لكون بعد حصول الجسم في حيز ان السكون حصول
الجسم فيه بعد حصوله فيه لكن الحيز بعينه لا في حيز اخر بان ادنى حصول الاول فيه ان لم يسلم انه بعد حصوله في حيز اخر لكن
لا نسلم انه سكون بل من المعلوم ان ذلك الحصول بعد السكون عرفا وعقلا لكونه متكوما فلو سلمنا انه ليس بسكون
لكنه ليس بحركة قطعا عرفا وعقلا فعن تعريفكم يلزم انه حركة فانتقض هذا التعريف طردا فيهما لكن الكل المشهور فيه ان
الجسم في الحيز بعد حصوله في حيز اخر اذا كان بعد الحركة متصلة بحركة حفظا وسكون يلزم ان نرتون ونحو ما يقول من
من قبلها الفلاسفة ان وجود الحركة مبنية وذلك لانها لو وجدت فلا يخرج اما ان يكون قابلا للقسمة او لا يكون و
لا يستقل الحال فيها لا انها اذا لم يكن قابلا للقسمة يلزم ان لا يكون المسافة ايضا قابلا للقسمة لانطباقها على
وح يلزم الجزء الذي لا يتجزى وهو محال وان كان قابلا فاما ان يكون شيء منها حاضرا في الحال او لم يكن وكلاهما
باطل اما اذا لم يكن حاضرا فلانه يلزم عدم الحركة اصلا لانها لو وجدت فيما كان وجدت في الحاضر اذ في الماضي
او في المستقبل واذا لم يوجد في الحاضر لم يوجد في الماضي لان الماضي ما هو الحال الذي اذا فات الماضي ولا في المستقبل
لان المستقبل هو الحال الاتي فثبت انه يلزم ان لا يكون الحركة موجودة اصلا والتقدير انها موجودة هذا خلف
وان كان حاضرا لم يكن ما هو الحاضر منقسما اذ لو كان منقسما لم يكن حاضرا الا بعض الحركة لا توجد معا فيكون
بعضها سابقا على البعض فلا يكون الحاضر الا بعض الحاضر هذا خلف واذا لم يكن الحاضر منقسما فهو الذي
حصل في الحال ايضا غير منقسم وعلى هذا يلزم تركب الحركة من اجزاء لا تتجزى فيكون المسافة ايضا كذلك وهو محال
والجواب لا نسلم ان وجود الجزء الذي لا يتجزى محال ولئن سلم فنقول ولم لا يجوز ان يكون محالا لكنه لا ينحصر لا يلزم ان لا يدوم
انقسام الحاضر انقسامه بالوهم فلا نسلم انه لو كان منقسما لزم ان لا يكون الحاضر حاضرا وانما يلزم ان لو كان
الانقسام بالفعل وان اريد به الانقسام بالفعل لا نسلم انه لو لم يكن منقسما يلزم تحقق الجزء الذي لا يتجزى انما
يلزم ان لو كان لم ينقسم بالوهم وذلك ممنوع فان قلت لو كان الحاضر منقسما بالوهم وهو حاضر في الآن الحاضر
يلزم ان يكون الآن منقسما بالوهم وذلك محال لانه نهاية الماضي وبداية المستقبل ونهاية الشيء يمتنع ان يكون
منقسما قلت ولا نسلم ان الآن مجموع النهاية بل بعضها كما ذكر ولما ظهر انقسام النقطة بطل هذا الكلام
قد وضح على انه غير صحيح لان نهاية الشيء قد يكون منقسما او بعض المادة والان والحاصل في الخارج دون الذكر
والمستقبل يكفي يكون نهايتها ما يسمى هذا الحصول في الزمان واذا لم يكن نهايته في الحال ان يكون منقسم
بالوهم بل الموجود من الحركة كون المتحرك متوسطا بين المبدأ والمنتهى بحيث لا يكون قارا ابعد منه او
كان بحيث قبله او بعده كما كان ساكنا وهذا المعنى لا موجود ما دام الجسم متحركا واما الحركة بمعنى الانتقال
فلا وجود لها في الخارج بل في الذهن كان الحاصل ان الحركة ما منه وهو المبدأ وما اليه وهو المقصد
وما فيه وهو ما يقع منه الحركة ودونها الزمان والمراد بالزمان المذكور اي الغاية وقابله اي المسافة والزمان

[illegible] ما لكم الا الله [illegible] مقدار [illegible]

او الى اخر [illegible] الزمان كالحركتين المختلفتين في السرعة والبطو

[illegible]

[illegible] المسافة [illegible] المقدار [illegible]

[illegible] انه ليس مقدار المادي المتحرك [illegible]

كان كذلك [illegible] الحركة [illegible]

[illegible] لكان الزمان ايضا كذلك لان مقدار

[illegible] الزمان مقدار الحركة ليس نفس سرعة الحركة وبطوها

[illegible] الزمان مقدار الحركة [illegible]

[illegible]

٥٦

[illegible]

وجود الوضع ولن سلمنا لكن لم لا يجوز ان يكون محلا لنفسه صفة اخرى بكيف يحوزها مهما اعتبرها ولن سلم لكن لم لا يجوز ان يكون محلا لنفسه
الزمان الذي هو وجوده الزمان وبهما به الجهالة المستقرة ذلك الحالة يكون جليه والملزم قولها الزمان ولن سلم ولكن لا نسلم استماع
سائر الآنات الماضي لوكان الزمان حادثا وما لكان الله سبحانه استماع كونه معه الاستماع الحاصل الآن وذلك لان
حب ان يكون الزمان احد اطرافه لكن ما الزمان ليم كون وجود تقارن وجود الجواهر فيلزم حدوثه وذلك لان ما حاصل
وانما الزمان يصحبها والجواب لا نسلم انا نسمي اولئك الزمان لكان وجودا الباري والزمان مقابل يكون مع الحالة المستقرة
ملا استدلا الزمان بعد الحالة المستقرة الثالث لوكان الزمان حادثا فقبل وجود الزمان يكون ان يحركا لفلك عشر
دورات وان يدرس وذلك باطل فقبل وجود الزمان استداد يسع فيه هذه الحركات ما قبل الزمان وبالبعض وهو الزمان
يلزم وجود الزمان قبل وجوده وهو محال نعلم ان حدوث الزمان محال يلزم قوله ما الجواب اولا نسلم ان الزمان مقدار
الحركة فالحركة يلزم مساواة الزمان لها فرضت الحركة ليم الزمان وهو لم يعرض فلا يلزم وجود الزمان قبل وجوده واتجح
الملزوم على حدوث الزمان بان الزمان مكن لما كان من الحوادث فيكون مسبوقا بالله والله تعالى فاعل بالاختيار من فعل
الفاعل المختار حادث فيكون الزمان حادثا وهو ما نحن فيه ههنا آثار احدها انتفاء الزمان وهو الجواب اولا ونمنع
انه فعل يلزم منها ما ذكرتم بل اصل الزمان كان الزمان مطلق على الحركة والموجود من الحركة المتوسط بين
المبدا والمنتهى الذي يفعل بسلامته استداد الزمان وهذا لا يصح الذي اشعر عليه راي جمهور الحكماء ان الموجود من الزمان
كل آنات الماضي الموجودة في الخارج فان وجدوا على كلا تقديم كما سبق فلا نعلم ما نعني بقولنا ان الموجود من الزمان
هو الآن ما احد طرفيه الذي هو الآن لم يكن في الخارج الا الآنات دائما فحينئذ يكون الزمان المتخلف منها دائما لوكان كذلك
ما معنى ان يقال الزمان المتخلف لنفسه لا الآن او لا الآن الذي يتوالى الآنات دائما من غير ان يكون بعضه لا الآن منه
عبر بعضه بالفعل لا استمرار كل منها بالوقوع قبل الاخر وبعد لا يستمع استماع الزمان غير معا سلمنا الحصار الاستماع
بالفعل نمنع الحصار كل منها بالوقوع قبل الاخر وبعد لا يستمع استماع الزمان غير معا سلمنا الحصار الاستماع
متصفه الزمان بالتعريف الفصل الخامس في اخراج هذا الفصل مستعملا في الحالات الجلية والقوة لفظة القوة
وضع اولا لمبدا تمكن الحيوان من افعال شاقة وهو المتعارف المشهور ثم نقل الى سببه وهو الاعضاء الآلية والقدرة هو
بها يمكن الحي من الفعل والترك والانسان اعني الادم مابه يتمكن الحيوان من افعال شاقة وهو ان لا يفعل بسرعة الا بالتكرير من
الزمان الماضي بحسب الانفعال الضرورية مابالك القدرة قد توجد بدون الممكن لا نسلم ان الانسان يمكنه
يكون مستعدا بالك فيه لسبب تمام بل يجب اشياء اخر كما يشاء الجوارح ثم نقل لفظة القوة الى
وصف الموجد الذي هو الجنس للقدرة او وصف الموجد به يكون وصفه القدرة وهذا الاحاسة هو كالجنس لها
والعلم كالجنس ولم نقل جنس لها احتراز عن كونه عرضا ووصف الموجد به عرفوه بانه مبدا الغير من حيث
هو غيره كالحرارة مبدا الاثار بانها مبدا الغير من حيث هو غيره لم يدخل فيه ما يكون مبدا
الغير من حيث لنفسه كالطبيعة اما خالق نفسه باختيار انه من حيث غيره باعتبار انه طبيعة لازم
الوجود وهو امكان حصول الشيء وهو معادل الحصول وهو معادل الفعل وهو المعارف عند المتكلمين
والحكماء والمهندسين الخط الذي يشاهد مربعه مربع الخطين الاخرين وهو انما يعادل هذا الخطين فقط دون
غيرهما الخطين كما يكون خط طوله عشرة اذرع والاخران احدهما ستة والاخر ثمانية فان مربع الاول مساو لمربعي الاخرين
ستة وثمانية وهو مائة ولكون احدهما ثمانية وهو ما ذكرناه العاصل ان تاخر الحركة عن الزمان يفيد موقوفه

حاصل فيها يكون حاصلا فيه وان عقلته لغاريه يلزم ان يعقله فاما الحصول المغاير فلا يجوز
لا نسلم ان حصول الصورتين احداهما عقلته والاخرى ما ذوبه مسمى بجسم واحد فلا نسلم انها
يعقل محلها فانا وذلك لانا لم نصر حتم انا النفس انتقل عن بعضها ابدا فكيف نفيتم هذا القسم وله كل
عضو فانه يعقلها لقوة العاقلة وقد لا يعقله فلن سلمنا الكرام تلزم ان النفس في بعض الاوقات
يكون غير عالم بها والجواب لا نسلم انا نسمي ذلك الزمان الذي هو اخر احوالها قوله ثم يلزم
وهي اضعف كما سبق وبعيد فانا قد نعقل المركبات والصور المركبة مع ذلك مع صور البسائط
يكون البسائط معقولة لنا والصور حصول صورة الشيء في العقل وصورة البسيط بسيطة
يكون تلك الصورة البسيطة حاصلة في النفس جسما او جسمانية لكان مستقيمة والحال في المستقيم مستقيم
يلزم ان يكون تلك الصورة مستقيمة وقد بينا انها بسيطة هذا خلف والجواب لا نسلم ان التصور هو
حصول صورة الشيء في النفس بل هو عبارة عن وصول النفس الى الشيء كما تقدم ولن سلمنا لكن لا نسلم
انقسام الحال بانقسام المحل بل البسيطة والوحدة موجودتان في المحل ولا يلزم من انقسام الجسم انقسامها
وانما يلزم انقسام الحال بانقسام المحل اذا كان الحلول حلول الشيء بان كلي في جزء المحل ويلزم من هذا
الدليل ان يكون النفس جسما او جسمانية لانها تعقل المركبات كما علم انها تعقل المركبات يكون صورة
المركب حالة فيها وصورة المركب مركبة يلزم ان يكون محلها ايضا مركبا او المركب يسمح ان يحل في
البسيط وهو ضروري سالم عن المنع الذي ورد علينا ان البسيط حال والمركب محله نعقل
الوحدة نعلم ان هذه الجملة اشتهرت على كون النفس جسما او جسمانية اقوى ما يدل عليها كونها محلا
صحيح العالمون كونها جسما سريعة التاثر بالاولى وبدل الوجدان فنجد ذلك الكلمات ايضا النفس
وليس المراد بالنفس سوى ما يدرك الكلمات ما قدمناه فيه هو النفس او ما يدرك الجزئيات هو
الذهن فلا نسلم ضرورة انا نحس الحزن ما صبغنا انا لمسنا النار ونكون مكانين وانا ان ندرك
الجزئيات اذا كان وهو الذهن كما يدرك الكلمات ايضا البدن فلانا انا احسسنا حزن جريدا لك
لم يحل عليها الحزن الكلية بان يحكم ان هذه الحزن المعينة هو الحزن والحامل للكل شيء الاولى
ندرك لها ضرورة لان التصديق مشروط بالكان المدرك للجزئيات هو البدن فقط كان المدرك
للكلمات ايضا البدن واعرضنا الفلاسفة على هذا فانا لا نقول ان النفس تدرك الجزئيات
اصلا بل نقول ان النفس تدرك الكلمات بذاتها والجزئيات بوسط او ادراك البدن فح لا يلزم
كون البدن مدركا للكلمات واما قولهم بانه لو كان النفس تدرك الجزئيات والبدن ايضا
مدرك لها لما سلم لم لا يكون الانسان مدركا للجزئيات مرتين ولم لا يكون مدركين ملزم لم يكون لكل
واحد منهما ذلك وذلك محال بالبديهة الثاني لو كان النفس تدرك بعض الجزئيات بدون
بعضها لتصورها بالتصديق الثاني لتعدد الادراك لكن ذلك محال والملازمة ان كل واحد من الجزئيات
البعض من الحركة والسكون وغيرهما وكل واحد من الكلمات نسبتها الى الجميع واحدة فيكون ادراك النفس قادرا
على التصرف في جميع الابدان كتصرفها في بدنها وذلك ظاهر المحال فان قلت لم لا يجوز ان يكون
النفس مخلوقة مع الجسد والابدان مخلوقة بالمزاج مستعدة بكل بدن ما يناسبها من المزاج وان كان

شاته خارجة من وسع البشر وانما يلزم ان يفسد تركيبها باحد سببي الانواع واما لا يقتضيان ذلك فلا
او انا نسلمه ونعارض شاهدنا والحاسا ان يكون بحضرتنا حيوان شاهقه ونحس بالحركة الارادية فيه
ناقل بالضرورة ذلك لما ذكرنا وبينه بطلان الاستحالة التي ذكرتموها سلمنا انها ليست بمستحيلة
لكن لم قلتم ان الحيوان لا بد ان يكون لطيفه بحيث يقبل الانواع الآدمية حتى يلزم ان
يكون لطيفه لانها انواع لازمة والصعف بل يكون لطيفه بحيث يقبل هذه الانواع حتى يقال ان
واحدا منها لا يفسده على تجردها ما ذكرتموه سلمنا انها لا تصدر عنه الا الواحد لكن لم قلتم
صفات زائدة بالجهات مختلفة بجعل له الا ان يكون واحدا بالعدد بل يكون عرضا لا يقوم بنفسه
بالجوهر والجواهر بعد لانها مجعولة له يلزم بقاء جسمه ممكنة جوهرا لا محالة بل يكون جوهرا بسيطا لا
لكان مركبا من المعقول والصورة لما سلمنا ان كل ممكن مركب من المعقول والصورة لم لا جاز ان يصدر
عنه صادر عنه الكثير بواحد هو بعقل وان صدر عنه المعقول عن المعقول لزم كونها معقولا
وقابلة للصورة معا وبينا ان الشيء لا يمكن ان يكون عاقلا وقابلا ان صدر عنها الصورة وعن الصورة المعقول
لكان مصورا عنه وقابلا عنها عن المعقول فلا يكون صورة بنفسها اقضوه الى ما بعد هذا واحد لم يكن ممكنا
ممكنا وهذا المحال انما يكون لو جعل الاجسام لا الاجسام بعد فعله او عنه انما يصدر عنه او عن
صادر عنه فلو كان فعله بوسط الاجسام لما صدر عنه شيء من الاجسام الا وقد صدر عنه او عن
صادر عنه فلو كان فعله بوسط الاجسام لم يكن عقلا لما سبق ولا نفسا لما سيجيء ولا
جسما لانه ليس فيه لكن فيه لكن يجعلوا انه اذا كان واحدا لما صدر عنه الا واحد وقد بينا
هذا انه يلزم ان لا يوجد سوى الاول ان يكون احدها علة للآخر وذلك ضروري لبطلان الكثير الا من
حيث الماهية والامكان والوجود وانت لو كان فيه كثير وهو محال وقد بينا ان صدور الكثير عن الواحد
وهو محال بل انما يصدر عن الواحد الوجود والماهية لست بجعل الجاعل والامكان لازم لها
لا يكون ايضا جعل الجاعل هذا ما يهم ذكره هيت ما فيه لما بينا ان الماهية بجعل الجاعل اذا كان
الماهية والامكان والوجود يصدر عنه جهة امكانه هو العقل الثاني بالذات وجهة وجوبه بالغير
بالنسبة الى صورة الفلك وجهة وجوده العقل الثاني وجهة ماهيته نفس الفلك الاقصى ثم يصدر
العقل الثالث بجهة امكانه هو العقل الثاني بالذات وجهة وجوبه بالغير بالنسبة الى صورة الفلك
الثاني وجهة وجوده العقل الثالث وجهة ماهيته نفس الفلك الثاني ثم يصدر عن العقل الثالث
العقل الرابع وعن صورة الفلك الثاني الفلك الثالث وهكذا الى العقل العاشر وهو العقل الفعال
الذي هو المعقول الاول لصور الاجسام الارضية وهو المعقول الاول لصور الاجسام الارضية
وهو المعقول الاول لصور الاجسام الارضية وهو المعقول الاول لصور الاجسام الارضية
وهو المعقول الاول لصور الاجسام الارضية وهو المعقول الاول لصور الاجسام الارضية

العرض

هذا الكلام الذي حوجهم بعد ذلك الى القول بالمعقول الاول ان يقال ان الجسم الذي يتحرك
اما ان يكون متحركا على الاطلاق او بالعرض والاول باطل والا لكان كل جسم متحركا على الاطلاق
لان كل جسم يجوز ان يكون حيوانا والثاني مسلم لكن لا نسلم ان كل جسم يتحرك بالعرض
لجواز ان يكون جسما بسيطا والبسيط لا يتحرك بالعرض لان المتحرك بالعرض يجب ان يكون
مركبا من جسمين احدهما محرك والآخر متحرك وهذا انما يتم لو ثبت ان كل جسم يتحرك
فانما يتحرك بالعرض لان المحرك له اما ان يكون خارجا عنه او داخلا فيه والاول باطل
لان المحرك الخارج اما ان يكون مباينا له في الوضع او مماسا له والاول باطل لان المباين
لا يؤثر في المتباين والثاني ايضا باطل لان المماس اما ان يؤثر في مماسه بالتسخين او بالتبريد
او بالترطيب او بالتجفيف او بالتخلخل او بالتكاثف او بالتحريك على الاستقامة او بالتحريك
على الاستدارة والاول باطل لان المماس لا يؤثر في مماسه الا بالتحريك على الاستقامة
والثاني باطل لان المماس لا يؤثر في مماسه الا بالتحريك على الاستدارة والثالث باطل لان
الجسم البسيط لا يقبل التخلخل والتكاثف والرابع باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام
والخامس باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والسادس باطل لان الجسم البسيط
لا يقبل الانقسام والسابع باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والثامن باطل لان
الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والتاسع باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام
والعاشر باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والحادي عشر باطل لان الجسم البسيط
لا يقبل الانقسام والثاني عشر باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والثالث عشر
باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والرابع عشر باطل لان الجسم البسيط لا يقبل
الانقسام والخامس عشر باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والسادس عشر باطل
لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والسابع عشر باطل لان الجسم البسيط لا يقبل
الانقسام والثامن عشر باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والتاسع عشر باطل
لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والعشرون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل
الانقسام والحادي والعشرون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والثاني والعشرون
باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والثالث والعشرون باطل لان الجسم البسيط
لا يقبل الانقسام والرابع والعشرون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام
والخامس والعشرون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والسادس والعشرون
باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والسابع والعشرون باطل لان الجسم البسيط
لا يقبل الانقسام والثامن والعشرون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام
والتاسع والعشرون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والثلاثون باطل لان
الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والحادي والثلاثون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل
الانقسام والثاني والثلاثون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والثالث
والثلاثون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والرابع والثلاثون باطل لان
الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والخامس والثلاثون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل
الانقسام والسادس والثلاثون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والسابع
والثلاثون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والثامن والثلاثون باطل لان
الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والتاسع والثلاثون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل
الانقسام والاربعون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والحادي والاربعون
باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والثاني والاربعون باطل لان الجسم البسيط
لا يقبل الانقسام والثالث والاربعون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام
والرابع والاربعون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والخامس والاربعون
باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والسادس والاربعون باطل لان الجسم البسيط
لا يقبل الانقسام والسابع والاربعون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام
والثامن والاربعون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والتاسع والاربعون
باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والخمسون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل
الانقسام والحادي والخمسون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والثاني
والخمسون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والثالث والخمسون باطل لان
الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والرابع والخمسون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل
الانقسام والخامس والخمسون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والسادس
والخمسون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والسابع والخمسون باطل لان
الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والثامن والخمسون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل
الانقسام والتاسع والخمسون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والستون
باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والحادي والستون باطل لان الجسم البسيط
لا يقبل الانقسام والثاني والستون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام
والثالث والستون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والرابع والستون
باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والخامس والستون باطل لان الجسم البسيط
لا يقبل الانقسام والسادس والستون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام
والسابع والستون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والثامن والستون
باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والتاسع والستون باطل لان الجسم البسيط
لا يقبل الانقسام والسبعون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والحادي
والسبعون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والثاني والسبعون باطل لان
الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والثالث والسبعون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل
الانقسام والرابع والسبعون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والخامس
والسبعون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والسادس والسبعون باطل لان
الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والسابع والسبعون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل
الانقسام والثامن والسبعون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والتاسع
والسبعون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والثمانون باطل لان الجسم
البسيط لا يقبل الانقسام والحادي والثمانون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل
الانقسام والثاني والثمانون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والثالث
والثمانون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والرابع والثمانون باطل لان
الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والخامس والثمانون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل
الانقسام والسادس والثمانون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والسابع
والثمانون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والثامن والثمانون باطل لان
الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والتاسع والثمانون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل
الانقسام والتسعون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والحادي والتسعون
باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والثاني والتسعون باطل لان الجسم البسيط
لا يقبل الانقسام والثالث والتسعون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام
والرابع والتسعون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والخامس والتسعون
باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والسادس والتسعون باطل لان الجسم البسيط
لا يقبل الانقسام والسابع والتسعون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام
والثامن والتسعون باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والتاسع والتسعون
باطل لان الجسم البسيط لا يقبل الانقسام والمائة باطل لان الجسم البسيط لا يقبل
الانقسام

ان يكون محل ملاقاة النهايتين من الجزء غير محل الاخرى [illegible] فيلزم الانقسام [illegible]
[illegible] غير محل الاخرى بل يقوم كلامه [illegible] الملاقاة لو كان الجزء متحققا [illegible] حقيقة [illegible]
[illegible] فاذا نظرنا الى تلك الصفحة [illegible] ونعرف ان [illegible] الوجهين غير الاخر فيلزم انقسام الاجزاء
[illegible] النهايتان [illegible] الانقسام [illegible] خطا من اربعة اجزاء
[illegible] طرفيه الاخرين [illegible] جزء هكذا [illegible] السوية [illegible]
[illegible] الاسفل [illegible] يتصل الجزء الفوقاني [illegible] والثالث من الجانب [illegible] والثاني من الاسفل [illegible] المتصل
[illegible] انقسام الفوقاني [illegible] الثاني [illegible] الثالث [illegible] الجزء [illegible]
[illegible] المتصل [illegible] الخط المركب من اربعة اجزاء [illegible] حركة
[illegible] ينحل [illegible] ثم انهم [illegible] التحيز [illegible] اذ ذكر المقدمات [illegible]
[illegible] الخط الرابع [illegible] عظيم وصغير [illegible] قطع العظم جزءا من
[illegible] الاصغر [illegible] الاعظم [illegible] اصلا [illegible] منها [illegible]
[illegible] الاعظم [illegible] لانه يتحرك مسافة اطول من مسافة الاصغر [illegible] اضعاف [illegible]
قطع اقل من جزء [illegible] انقسام الجزء [illegible] الرحى [illegible] تتحرك
بعضه [illegible] البعض [illegible] التفكك [illegible] الحركة [illegible] والجواب
ان الطوق العظيم [illegible] الحركة [illegible] الجزء [illegible] الحركة [illegible]
متصل [illegible] الطوق العظيم جزءا متصلا [illegible] الاصغر لا يتحرك [illegible]
[illegible] الحركة [illegible] الحركة [illegible]
[illegible] الحركة [illegible] جزء [illegible] المطلوب [illegible] التفكك [illegible]
[illegible] الحركة [illegible] الطوق الاعظم حركته [illegible]
حركة الطوق الاعظم [illegible] متصلا [illegible] يكون حركة ما دونه ايضا كذلك [illegible] الطوق الاصغر [illegible]
التفكك [illegible] ضرورة [illegible]
[illegible] للكرة [illegible] المكعب [illegible] هو المضلع وكل مضلع يكون [illegible]
[illegible] يكون احدها من الكرة والكرات اذا انضم بعضها الى بعض حصل [illegible]
[illegible] الفرجة [illegible] يكون [illegible] لاجل ثلاث [illegible] اصلا [illegible]
[illegible] الفرجة [illegible] الفرجة [illegible] من الكرة [illegible] الذي لا يتجزى يلزم الانقسام [illegible]

[illegible] الكرات [illegible]
[illegible] من كل [illegible]
[illegible] المثلث [illegible] الاجزاء [illegible] الماسة [illegible]
[illegible] المثلث [illegible] الذي لا يتجزى [illegible] الكتاب [illegible]
البرهان [illegible] الجزء [illegible] الجزء الوسطاني [illegible]
[illegible] المثلث [illegible] الواحد [illegible]

[illegible] كل واحد من القاعدتين [illegible] مساويا [illegible] يلزم [illegible]
كل [illegible] ا ح د [illegible] القائمة [illegible] المثلثين [illegible]
[illegible] ا ح د [illegible]
وهذا الشكل يسمى العروسي [illegible] الوتر [illegible] ضلع [illegible] الضلعين
[illegible] ستة [illegible] فان مجموع مربعيهما [illegible] يكون مربع [illegible] ايضا [illegible]
الوتر [illegible] وهذا يكون مربع الوتر [illegible] الضلعين ستة [illegible]
[illegible] مجموع مربعيهما [illegible] مجموع مربعيهما
[illegible] الكسر [illegible] الوتر [illegible] اجزاء
فالجواب ان يقال هذا الشكل ايضا مبني على نفي الجزء لانه [illegible] ضلع مربع
الوتر [illegible] الشمس [illegible] يكون [illegible] كل
[illegible] الشمس يكون مربع الوتر [illegible] يكون مربع الوتر [illegible] الشكل [illegible]
[illegible] في المقالة الاولى [illegible] السطوح المتوازية الاضلاع [illegible] ا ج د ب ح د [illegible]
ه د [illegible] خطوط [illegible] ا ب ج متوازية [illegible] متساوية

اي السطوح المذكورة متساوية [illegible] ابطال الجزء [illegible] احد
السطحين [illegible] اربعة اجزاء [illegible] ستة [illegible]
[illegible] من المشرق الى المغرب يكون مجموع اجزاء [illegible]
[illegible] من المشرق الى المغرب [illegible] الستة [illegible]
[illegible] ايضا مبني على ابطال الجزء [illegible] الزاوية [illegible] يكون [illegible]
[illegible] ضلع السطح [illegible] القاعدة [illegible] الاصغر [illegible]
زاوية [illegible] الضلعان [illegible] زاوية [illegible]
[illegible] الضلع [illegible] القاعدة [illegible] يكون [illegible] المقدار
[illegible] زاوية [illegible] ضلع المربع [illegible] خط
[illegible] من المشرق الى المغرب [illegible] يكون [illegible] المشرق الى
المغرب [illegible] المربع [illegible] الجزء [illegible] سطح [illegible]
[illegible] من المشرق الى المغرب [illegible] كل خط [illegible] يكون [illegible]
[illegible] القسم الاصغر [illegible] القسم الاطول فلو كان الجزء متحققا [illegible] خط [illegible] اجزاء [illegible]
الخط [illegible] قسمته [illegible] الواحد [illegible]
[illegible] يكون [illegible] قسمته [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] الاجزاء [illegible] الجزء والجواب [illegible] ايضا
مبني على ابطال الجزء لانه [illegible] تنصيف الخط [illegible] الشكل العروسي [illegible] مبني على ابطال
الجزء [illegible] الجزء الذي لا يتجزى متحققا [illegible] زاوية [illegible] ضلعيها [illegible]

بل يوجد لكل جزء استداد للصفة ونصف نصفه وهذا لما عرفت انه يلزم ان يكون الجسم مركبا من اجزاء غير متناهية
لكل منها استداد ولا يمكن انضمام استدادات غير متناهية توجب استدادا غير متناه لان انضمام كل استداد
توجب تناهيا ما فاذا كانت الزيادات غير متناهية كان الحاصل منها غير متناه فيلزم ان يكون مقدار الجسم
الصحيح ملاعرضه وهذا محال واذا كان هذا محالا تعين القسم الاول وهو ان يوجد لكل جزء استداد
من الجهات اصلا وهو المطلوب فان قلت سلمنا انه اذا لم يكن له امتداد لا يقبل الفكر والقطع لكن لم قلتم انه لا يقسم
بالفرض والوهم حتى لا يكون هذا فرض الانقسام وتوهمه مما ليس له امتداد في نفس الامر اصلا وذلك غير
ممتنع وذلك لان كل قسمة فرضية لهي ولم كان حقيقة فلا يمكن ان يكون هناك امتداد والا لما تحققت القسمة الفرضية
القسمة والمنقسم له امتداد سلمنا ان يتحقق هذه القسمة وتعلم انها لم تقع في الخارج لكن لم قلتم ان القسمة
الوهمية اذا فرضت توجب الانقسام كيف وهذا امر فرضي ولم يمكننا ان نستدل على تحقق الجزء بوجه
اخر سوى هذا الاول فاذا لم يتحقق هذا الوجه لم يتحقق الجزء بوجه من الوجوه فان قلت لم لا يجوز ان يكون
ملزوم ترك الجسم مساحة ان يتحرك الا الزمان مطبق على الحركة والحركة على المسافة فلو ترك واحدا منها ترك الاخر
عن مقتضيه فيلزم ترك الاخر ايضا منها فلو كان الزمان مركبا من الانات وهي غير منقسمة يلزم ان يكون الحركة
والمسافة ايضا كذلك ويلزم ترك المسافة مساحة الاخرى وهو المطلوب الملزوم اذا ما تحقق الحركة غير متناهية بالفعل
حركة حتى ثالث المقامة وحصل التقاطع معه فلا يلزم تقطعه اول تقطعه التقاطع وهذا ضروري
لان التقاطع لما حدث بعد ان لم يكن فلا بد له من اول وح يكون التقدير المفروض غير متحقق فلا
يكون التقاطع على هيئته بل اول التقاطع هذا خلف ويحصل الحاصل من اول الامر بالسكون
الخامس عشر من المقالة ان الزمان هو الحاصل من العود الخارج كعود ت ب من طرف ط الزمان وهو طرف
الخط الصغير الذي هو الحاصل من العود والنقطة بلا شك انما تنتهي وتحصل الى هذا غاية ما في الباب وهو لا يقتضي
الصدق بهذا المطلوب والحمد لله رب العالمين

الفصل الثالث في اخر المسئول على الاطلاق

في محل الصورة الجوهرية وفي ابطال قسام المسئول الاول وفي جوهر فرد وفي محل للفصل بذاته وفي المسئول
الثاني وفي جسم تام انه صورة كالاجسام بالنسبة الى صورتها النوعية والمسئول الثالث وفي الاجسام
مع صورها النوعية التي صارت محلا لصور اخرى كالخشب لصورة السرير والطين لصورة الكوز والمسئول
الرابع في ان يكون الجسم مع الصورتين محلا لصورة كالاعضاء لصورة البدن واحد الاسباب لصورته
والمسئول الاول جزء الجسم من حيث هو جسم والثاني نفس الجسم والثالث هو الجسم جزء التام
واحد لعلوما المسئول الاول من نوعي الجزء الذي لا يتجزى وهم جمهور الفلاسفة الى انها بسيطة
وذاهبة وهم المليون وطائفة من الحكماء المتقدمين انها غير متحيزة وتحقيق قول الفلاسفة انهم
وهو ان الجسم شيء موجود صريح صورة الجسم الى هي المسمى بالمادة فتسمى اليها بالسنة الزمان
الى المدة والى الخشب والى الخزف الى المقادير الثلاثة المسئول الخشب والطين هو المسئول للصورة الا
وفيه نظر لان الزيادة المتصفة جسما والمسئول الاول ليس بجسم فانها ليست كذلك بالصورة والمسئول
الاول لا يسمى عندهم بالجسم الا مجازا كما مر وقولهم ونحن نشاهد ان الصورة تحل المادة
فنقول هذا ليس بدليل وقال المليون سلمنا ان الجسم بسيط لكن لا نسلم انه لا يقبل القسمة بل

كان الوصف العصمان معنى عصمان الذات فالوصف الى لا يكون كالا لا نفصالها ذاتها لكونه قائما
بنفسه لا يحتاج الى الكون كالا لا نفصالها ذاتها لكن الخاص قائما لا يحتاج الى الكون كالا لكون
بعضا ما ان كان وصفه كالا كان الله تعالى قائما بنفسه مستغنيا عن غيره فالا نفصال حاصل بها كالا
الذات بالصفات او صفاتها لكن اذا كانت ناشئة عن الذات كان ذلك غايته كالا الذات او كالا الذات ليس
الا ان يكون الذات بمقتضى تلك الكالات والنقصان انما يكون اذا لوكانت لكالا حاصلا عن غيرها لكن لو كانت
لله مع صفة زائدة لكانت الذات قابلا لها فاذا قبلتها وفاعلا لها معا وذلك محال لما مر ان الواحد لا يجوز ان يكون
قابلا لشيء فاعلا له والجواب لا نسلم انه لا يجوز كون الشيء الواحد قابلا وفاعلا وقد مر ما يدل على ذلك سابقا
الوجود ما ذكروه ان الوجود انه لو كان زائدا لعلله ذات الواجب فلزم تقدم الوجود على الموجود وكون الوجود
ممكنا حادثا تعالى الله عن الجواب بانه احتجوا بالوجوب والتعين بانهما لو كانا زائدين عليها وقائمين بالله تعالى
على الوجود والعدم الوجوب يلزم تقدم الشيء على نفسه وجوابه ان قد علم الجواب بالحق انهما معان زائدة
على الذات بوجوه الاول انا نعلم بالضرورة ان الكون على الوجوب وعلى العلم الخ يكون كذا ليس كذا
ان لم يكن كذا لم يكن على الوجوب وعلى العلم الخ يكون كذا ليس كذا وانا نعلم بالضرورة ان الفعل
كان بالقدرة والكون على الوجوب وعلى العلم الخ يكون كذا ليس كذا ان لم يكن كذا لم يكن فاعلا بالقدرة
ان لم يكن بان لم يكن الفعل بالقدرة لم يكن على الوجوب وعلى العلم الخ يكون كذا ليس كذا وانا نعلم
كان ليس بقادر بالضرورة ان لم يكن كذا لم يكن على الوجوب وعلى العلم الخ يكون كذا ليس كذا
المعقول المتعارف كيف ما يدل نظما وان كان المراد بها عين الذات تحول هذه المعاني فكون الفاظ تلك
الصفات كالعلم والقدرة والحي مع اسم الله تعالى اسما مترادفا له لذات الله تعالى لا يكون من لفظ الله ولفظ
العلم ولفظ الوجوب وغيرها وكذلك يوجب ان يكون الذات لا يسمى صفة ملزم في الصفات وذلك باطل لان
لو كان العلم مثلا غير مسمى الله مع ان العلم من اركون على نعتا بمعنى المعقول المتعارف فكون الذات
مبنيا الشيء او غيره ما كان ممتنع ان يكون عين الذات لانه لو كان عين الذات لا نتفى ذلك عن الذات فاما ان
يصير الشيء موجودا بوجوده بحقيقته الا لا يعقل ما اعتبر لزم تركب الواجب وهو محال والا لم يكن الواجب
الواجب بحقيقته فان كان الشيء الواحد موجودا وغير موجود وذلك محال وان كان مثله غير المعنى
المعارف فلا يخلو من ان يكون ادراكا للمعنى حاصلا عنه لا يكون فان لم يكن العلم حاصلا لله مع ادراك العلم
بدون ادراكا لمعنى محال اذ العلم مع عدم الادراك امر ان ساما ان يكون ذلك اسم العلم دون معناه وان
كان معناه حاصلا لم يكن ذلك العلم الذي هو غير الذات والا لزم تركب الواجب لم يكون دليلا على
ذلك المعنى والعدم ان وكلامنا في ادراك المعنى عن ذات الله مع سلم كون ادراك المعنى زائدا على ذات الواجب
بعض مذهبهم جواب سؤال سلمنا انا ادراك المعنى زائدا على ذات الواجب لكن لا سلم ان
العلم زائد وانا نكون كذلك لو كان علم الله تعالى بعلوما ادراكا لمعنى كف وانعدام ذلك فلم ادراك
المعنى ما قام به العلم مع ان يكون علم الله مع بعلوما ادراكا او غيره في نفس الامر وكان الاول فقد حصل
المراد وكان الثاني يلزم بعض ذلك بعينه في الصفات الا يعقل ما اعتبر لزم تركب الواجب انه يعلم
انه مع حصول هذا المعنى حصل العلم وجب ان لا يحصل العلم حينما لم يحصل ذلك المعنى
والوجود ايضا عندكم عن صفات الله فلزم ان يكون

بعض الوجود وذلك باطل ضرورة بحيث كل احد وان لم يعلم مسمى ذلك لا يشك في ان الوجود ذلك كذلك
سائر الموجودات وغيرها من الصفات وهذا كلام حق في اصله لكن لا يتم على اصل السنة من الاشاعرة وغيرهم بنا على اصلهم
كون الصفة عين الذات وكان يقول ابو هذيل ان الله تعالى عالم بعلم هو هو وقادر بقدرة هي هو وهكذا في سائر
صفاته ما عدا الوجود والصفة كالكلام والارادة والسمع والبصر فانها ليست هو هو وانما قال ذلك لان
الاول انها الذات بكل اشكال حدها عن غيرها بالكلام بحسب ان يقال الابن ابن والاب اب والوجود وجود والعلم
يرد عليه ان في الشيء قولان كونه كذا وكونه موجودا فان كان الاول فهو الله وكذا في اخواتها وان كان الثاني
قوله بالكم مسألة غير كاشفة عن الغير الواحد وفيه ما فيه ولو قبل المراد ان الضرورة تصح بصورة احدهما دون الآخر
يلزم ان تكون صفات الله مع عند الله تعالى عنها اثنتان ليس احدهما الاخرى كما سيأتي في صفات
الله تعالى بهذه المعاني مع الجواب فيه احتجوا بالوجوب والتعين بانهما لو كانا زائدين عليها وقائمين بالله تعالى
العشر وكل عشر منها لا يشك فيها فاما ان كانا لمعنى واحد او لمعنيين والاول باطل لان الواحد لا يحل
عشر صفات اذ تصدق انها اثنتان ليس احدهما الاخرى بل يكون غيرها وهذا لان المعنى الاول ولو كانا مائة لكان
العشر اسم يصح على مجموع الافراد وكان يسأل كل فرد مع العشرة ولكان الواحد عشر العشر عالما بعلوم كثيرة
مع التجزي ظاهر الفساد فقوله وكان يسأل كل فرد مع العشرة اذا كان كل فرد موصوفا بالمعية لصادق العشرة عليه ولكان
الواحد من العشر عين العشر واذا كان كل فرد مع العشرة يحويها يكون المجموع عشرين فلا يسلم انه لو كان غير العشر
لكان غيرها والحق ان العرب لما سموا عشرا انما قالوا لهذه المعاني لا لمر تراكيس ما كنى عن عشرة دراهم
ولم يكن دالا عليها بصدقه كل واحد منها على حدة بل لانه لا صفة لله مع ولا الصفة الى لها سبيل الوجود
والارادة والعلم والسمع والبصر والكلام والباقي راجعة الى الوجود عند الذات وحملوا الصفات
الصفات بعضها راجعة للذات كالصفات وبعضها للاضافات كالمعلوم والمخبر
الى الواجب الوجود والباقي راجعة للارادة والراجعة الى العلم عند الاشاعرة الى الاضافات الاحكام

ع

ن

فلانه لو وجد ممكن بلا بدل من علة تامة ويلزم كونها اما واجبة او مستندة الى الواجب اذ لو كان تمامها
بلا بد لها من علة تامة وهي اما نفسها او علة التامة الاولى او جزءها او خارجها اذ المركب لا بد له من علة خارج
ما نقل باطل اما الاول فلانه يوجب تقدم الشيء على نفسه اذ العلة يجب ان يكون سابقة على المعلول واذا كان
الى نفسه يلزم تقدمه على نفسه واما الثاني فهو انه يكون علتها التامة جزءها فلانه ح يقتضي ان لا يكون العلة
التامة تامة لانه ح يلزم احتياج الجملة الى الخارج واذا كانت الجملة محتاجة الى الخارج كان معلولها ايضا محتاجا
الى ذلك الخارج فلا يكون العلة التامة تامة هذا ما سبق وما قلنا انه ح يلزم احتياج الجملة الى الخارج ان ذلك الجزء
ممكن فلا بد له من علة تامة وعلته لا يكون الجملة لما لزم التقدم ولا البعض لان غير ذلك الجزء ما لا كان علة لكل
البعض اولى بالعلية لانه ح يكون ما بين ذلك الجزء الاكثر وما بين ذلك الجزء كما مر في ابطال التسلسل فح يحتاج
الى الخارج فيلزم المحال فاذا الثالث فظاهر وكذا الرابع فانه يلزم ان لا يكون العلة التامة تامة لاحتياج المعلول
الى ذلك الخارج وهو ينافي المحالين ولا يلزم المحال الاول وهو الاستغناء وحسم الاجزاء بالجملة ما يلزم الاستغناء
عن بعض الاجزاء ان سلسلة الحوادث موجودة وكل حادث له علة تامة وهي حاصل يكون واجبة او مستندة الى
الواجب اذ لو كان ممكنة بتمامها يلزم احد الامرين اما التسلسل لكون العلة التامة غير تامة او اهلال الممكن بالذات
ممكن او الترجح بلا مرجح لانها اي كانت ممكنة بتمامها فاما ان يكون لها علة من خارج او لم يكن فان كانت يلزم
كون العلة التامة غير تامة لاحتياج المعلول الى تلك العلة الخارجة ح كما مر وان لم يكن لها علة من خارج
فيكون مستقلة بذاتها فح لابد من ان يكون ممكنة مثل تلك الحقيقة او لم يكن فان لم يكن يلزم اهلال الممكن بها
وان كانت ممكنة يلزم الترجح بلا مرجح وهذا البرهان ايضا صحيح وعبارات الباقية ايضا صحيحة
العصمة لا اعرف اوردوا البرهان على هذا المطلوب غيري مليئ في كتب القوم ما يعتد به كما
سيذكر ما قيل وقد سنح لنا برهان حسن وجواب سؤال لو كان الواجب اثنين بكل واحد منهما من
معين فيه اختلاف في الوجود سواء كان واحد الوجود الا هذا الواجب مستندا الى الهوية فيقتضي الواجب
ما يقتضيه من التعين بنفس الواجب فهو الواجب حيث هو واجب الوجود او لم يكن فان كان بنفسه ح حصل
الواجب وحده هذا التعين فيوجد وحيث وجد هذا التعين يلزم ان يكون الواجب واحدا فانتفى الاثنينية ويقيد
الكثرة واحدة هذا خلف وان لم يكن هذا التعين عين الواجب من حيث هو بلا ح فيلزم ان يكون الا انه له اول
ممكن فان كان الا انه بلا يوجد الواجب بدون هذا التعين فيوجد الواجب لزم هذا التعين ويلزم
كون الواجب واحدا ايضا بعد وجوده لا يكون واحدا كما مر وان لم يكن لا انه فجاز انفكاكه عنه فيتبع انه
لا زال الى ما انفكاكه عنه بالنظر الى ذاته والا لكان لا انا وان ما انفكاكه عنه فيتبع انه ملازم من وجه
ح فيلزم اتصاله مع الواجب من حيث هو واجب ما لم يوجد فصح انفكاكه عن الواجب فيتبع الواقع لانه
لما يحسب به امر الواجب بذاته ولا يمتنع صح وقوع الانفكاك عن الواجب وهو من الامكان الوقوعي كما
يمتنع ان اصبح انفكاكه عن الواجب فيتبع الواقع مع الانفكاك فهو ...
لا زم من عدمه كما مر في حيث هو فصل التعين ... اللازم ... فيتبع الانفكاك اللزوم
حالها يقتضيه فيلزم انفكاك من الواجب بلا مرجح او يكون ذلك الى متصلا ... احتياج الواجب في نفسه اللازم لوجوده
فيلزم احتياجه الى المنفصل

٢٦

المنفصل فيصح حركته ما جاء ما ان كان متصلا فاما ان يكون ملكه اليه لانا للواجب من حيث هو ولم يكن فان كان
لا نا فيلزم لزوم هذا التعين للواجب من حيث هو الواجب لانه ح يمتنع انفكاكه عن الواجب من حيث هو فانا انه يوجد
ايضا له مع الواجب انفكاكه فان وجد هذا الكلام فيه ان فيه انه لا زم للواجب من حيث هو او لا يمكن فان كان لا زم يلزم
ملازمة المتعدد كما مر فان لم يكن لازما فان لم يوجد ما يوجب اتصاله مع الواجب فان انفكاكه حينئذ جائز
الواقع في انفكاك التعين كما مر وان وجد عاد الكلام فيه فاما ان ينتهي الى ما لا يكون له ما يوجب اتصاله مع
الواجب او يتسلسل فان لم ينته صح انفكاكه فانفكاكه التعين فيتبع وقوع المحال وهو التسلسل
فبعد تحقق التسلسل لا يكون جميع المتسلسل لا زما للواجب من حيث هو لان التسلسل لا زم لتحقق عدم
كل من الافراد فيجوز انفكاكه عن الواجب فانفكاك التعين بالوجود كما مر وليس سلمنا ان لا فراد غير لازم
لكن لكل منها ما يوجب اتصاله مع الواجب الى غير النهاية فيكف يجوز انفكاكها عن الواجب من حيث هو فلا
يوجب الاتصال انما يتحقق عدم الانفكاك ان لو كان لازما للواجب من حيث هو وليس كذلك بل لكل ما يوجب
الاتصال فيها فانفكاكه عن الواجب الى غير النهاية فجاز انفكاك الكل ويمكن ان يقال بعبارة اخرى ان هذا المجموع لازم
للواجب من حيث هو فلم يكن فان كان لازما يلزم لزوم التعين له والتعدد يلزم لزومه وان لم يكن لازما له جاز
انفكاكه فانفكاك التعين واعلم ان الاستدلال على الوحدانية بانا الواجب لو كان اكثر من واحد لا يكون
اسم مثلا لكان الوجوب الذات مشتركا بينهما وقد بينا ان الوجوب عين الذات فيكون مشتركا في الحقيقة
فح لا يخلو من ان يكون احدهما ممتازا عن الاخر او لم يكن فان لم يكن يمتنع التعدد اذ التعدد بدون الامتياز محال
وان كان احدهما ممتازا عن الاخر فلا يخلو من ان يكون المميز متصلا او منفصلا وهو ... الحرارة
يلزم حاجته الى الغير فلا يكون عارضا ذا العارض محتاج فلا بد له من علة معلقة اما حقيقة الواجب
لانه ح يمتنع انفكاكه عن حقيقة الواجب فلا يكون الواجب الا واحدا ~~...~~
الواجب فلا يكون للواجب الا واحدا فالتعدد خلافه وان كان علته غير حقيقة الواجب فاما ان كانت
صفة اخرى او امرا منفصلا لا جائز ان يكون صفة اخرى والا لعاد الكلام فيها فلا علة لها الى صفة
اخرى فيلزم ان يكون علته امرا منفصلا فيلزم احتياج الواجب في تعينه الى المنفصل وهو محال وهذا مبني على
كون الوجوب عين الحقيقة ونعلم انه ليس كذلك وامعن الامام في هذا المطلوب بوجه اخر وهو ان الوجود
بالذات لو كان مشتركا بين اثنين لكان يمتاز كل منه بما يمتاز كل واحد منه عن الاخر فيكون كل واحد منهما مركبا
مما به الاشتراك ومما به الامتياز فان لم يكن من الجزئين تلازم كان اجتماعهما بمعلول علة منفصلة لعلة
وان كان تلازم منهما فاما استلزمت الهوية الوجوب لان الوجوب معلول لغيرها فلا يف وان كان
كان الوجوب مستلزم لتلك الهوية فكل واجب هو هو وليس غيره هو واحد هكذا ذكره الفاضل ومعناه
عبارته على ما عرفت اذ لا يلزم من اشتراك الواجبين في الوجوب بالذات واشتراكهما في الهوية كونهما مركبين
ولو لزم هذا فالخاصة لما الملازم ادوم الكلام في نفس الاستلزام لا يوجب المطلوب فيلزم المحال بما صالح عبارته
ان يقول لو يكون لكل منهما ما به الاشتراك وما به الامتياز فح اما ان يكون احدهما علة للاخر او لم يكن فان
لم يكن يلزم ان يكون اجتماعهما بعلة منفصلة وان كان احدهما علة للاخر فاما ان يكون الهوية علة لزم كما ان
كان ما به الاشتراك فكذا هذا هو حاصل كلامه على الوجه المعقول وفيه نظر اذ سلمنا اسما اصلها

مستندهم ونحن بعونه تعالى وتأييده نبين فساد هذه القاعدة بالادلة القاطعة الساطعة فنقول
الاساس الذات الفاعلة التامة مع حصول الاستعداد للاحق بالسابق كان السابق المنقضي المؤثر هو الموجب
التام بحيث لا يتوقف ايجاده على شيء اصلا لا استعداد الحاصل ولا امكان الاستعداد الذي هو اضافة قابلية الماهية
واضافته لا مدخل لها في الموجب الموثرية اذ لو توقف ذات المعلول على الموثرية ذات المؤثر لكون المنقضي المؤثر
الموجب اياه والموجب الذات التامة لما صح ان ينقضي المؤثر الذي هو العلة التامة وخالفها
اخرى وهذا امر بديهي بل ذلك حد العلة التامة لا نقول ان الموجب التام ينقضي المؤثر ويكفي ما ذكرنا بل نقول
ينقضي كل جزء من اجزاء المنقضي كالحركة مثلا بشرط حصول الاستعداد من مادته وكل اجزاء منقضي بالطبع
لا يبقى الآن الذي يليه استعداد الا وآن يحصل استعداد الآن الذي يحصل من الوضعيات وفي كل هذا
في جميع اجزاء المنقضي بتلك الحركة الموجودة في الخارج لاستحالة الكون والفساد متعاقبة وكل كون
وفساد عرض يعرض بقاء ابدا ما دام ينقطع الحركة فحينئذ حصول الاستعداد وما دام الذات تبقى ابدا وكذا اجزاء
الزمان الموجودة في الخارج لاستحالة الآنات فكل آن يمكن بقاؤه مقدار الحالة المستقرة كما هو مستدل ولس
سلمنا امكان ان يقال استعداد اللاحق عند وجود السابق ان عند عدمه ولا سبيل لك منها لانهم
انما يعنون عند وجود السابق لا ملزم اجتماع جميع اجزاء المنتفي وبعضه لحصول

العلة التامة للاحق عند وجود السابق يلزم اجتماع اللاحق مع السابق وكذا اجتماع مع ما قبله وعلى
هذا يلزم اجتماع الجميع ويلزم من هذا اجتماع جميع الحوادث الى ما لا نهاية له وهذا باطل بالضرورة
لم يتم عند وجود السابق لانه لا يكون عدم السابق شرطا لتمام استعداد اللاحق وعدم السابق ايضا
حادث فصدوره عن الموجب التام بتوقف اما على منقضي آخر او على عدم سابق والاول يوجب
ما ذكرنا عنه من لزوم السلسل والثاني هو ان عدم سابق ايضا باطل لانه ح اما
ان يكون عدمه هو الذي يحصل العدم عدمه او غيره فان كان السابق الاخير زال عدمه
عند وجود ما بعده لما ذكرنا عنه لحصول العلة التامة ح يلزم اجتماع السابق مع عدمه وهو محال وان
كان عدمه سابقا اخر يعود الكلام الى تمام استعداد هذا عند وجود ذلك السابق او عند عدمه
فان عند عدمه يكون عدمه شرطا في تمام استعداد وهذا يلزم الدور او التسلسل فان قلت
عدم السابق استعداد اللاحق عند وجود السابق لكنه لا يوجد اللاحق لوجود المانع وهو وجود
السابق قلت هذا لا يصح لانا لا نعني بعدم السابق ح يكون شرطا لوجود اللاحق وهو الكلام كما مر
اخرا ايضا المراد بالاستعداد التام كونه مستجمعا لجميع الشرائط وارتفاع الموانع مع عدم
المانع صح بعض الاستعداد التام نعلم انه لا امر للسابق في وجود اللاحق يصاح لما حادث اخر
ولزم ما هو باطل لانه من لوازم التسلسل واما حديث الدهان ليس بشيء لان المتحرك اذا ابتدا الحركة
من الجدار الى ان يمكنه الحركة بقطعها ولا موقف الحركة الثانية هي الاولى بشرط ان لا يكون المتحرك
على ذلك الحد الاول وموقف الحركة الثانية هي الاولى بهذا الشرط لا يوجد فيها
علة تامة حسب الفرض وهذا امر بين بعلم ان الله مع لو كان موجبا لما وجد حادث لما كان الله مع موجبا وهو المطلوب
اذ التسلسل وعكس بعكس النقيض لما قولنا لو وجد حادث لما كان الله مع موجبا وهو المطلوب

وهذا برهان قاطع سطل قولهم الذي استنبطوه بالعقل فاذا بطل مستندهم وما صلبهم واضح الفساد كما بينا
وبعض ما نصمت بطلان مستندهم فكل جرم دونها العلة سفه مستهزن من لها هذا استند والمتوهمون الذين
كلام الملبس حيث منع وما احاول فانه ومن تصدى للجواب يمسك بوجه عن بيع منها ما ذكر الماهية المحصلة
اما ان صدر عنه الامر اسلم ان لا يصدر الا ان الاول باطل لان ما ذكرنا في وجود العالم ان لم يوجد العالم
على سرمد لذلك الشرط او كان قديما عاد الالزام وان كان الكلام في حدوث العالم كالكلام في الاول فلم
التسلسل اما معا وهو محال او لا اول يلزم منه حوادث لا اول وهو محال وبما بطل هذا القسم ان لا
يصح للقادر ان يوجد العالم متى شاء كما مر وكل هذا ما ذكر في هذه المقدمة من كل منها صنوع عندهم تلك الاولى وهذه العالم
والباقية اسلم حوادث لا اول لها وهي انهم قالوا الحوادث مستندة الى الله مع اما بتوسط او لا توسط ملزوم
الله تعالى موجبا لصدور الحادث عنه اما ان موقف على شرط او لا فان لم يوقف لزم قدم الحادث وان توقف
فان توقف على شرط لزم ايضا قدم الحوادث وان توقف على شرط حادث عاد الكلام في ذلك الشرط الحادث
انه كيف صدر عن الله مع ولزم التسلسل وهو محال فاجابوا بانا نسلم التسلسل ما لم يكون محالا لانه لو كان محالا افاد
السلسلة معا الكل لا محالة ان يكون على طريق التسابق بان يكون قبل كل حادث حادث يعد ما لا نهاية له وهذا
الملزوم عنه بل وصفوا الى هذا محال وما ذكروا شيئا منتجا وبعضهم تمسك بالبديهة ومنها بانا لو
كانا الله مع موجبا لزم قدم الحوادث اذ لم يصدر المعلول الاول والمعلول الثاني عن الاول والثالث عن
الثاني هذا ما لا نهاية له فيلزم لزوم جميع الاشياء لله تعالى ولزم قدمها وهذا باطل بالضرورة لان الله مع لو كان موجبا لم يكن
الاجزاء المكون كذلك عن منه مع الواحد المعلول يكون نزع ذلك الجزء السابق على هذا لا نهاية له الى ان يبقى
في هذا المعلول وهو متضمن لدفع مستندهم وهو ان الله تعالى لو كان موجبا لما وجد حادث اصلا فالالزام باطل
اما الملازمة فلانه لو وجد حادث فلا بد ان يكون بينه وبين الواجب اما توسط او غيره وعلى التقديرين
مستندون على الواجب في شرط او لم يوقف ولا سبيل الى الاول اذ لو توقف لما لزم احد الامرين المحذورين
وهي انا حوادث اما لزم ان حدوث الحادث ولم يوقف على شرط حادث وذلك الشرط ايضا كذلك لزم احد الامرين
المحذورين لو كان حادثا فلا بد ان يكون حدوث ذلك الشرط في آن حدوث وذلك الحادث والا لم يزل حدوث
ذلك الآن او بعد ما لم يحدث لم يحدث ذلك الآن لزم تخلف المعلول عن علته التامة ان الشرط مع الواجب صار
علة تامة وما حدث بعد ذلك الآن لزم تقدم الآن على نفسه وكلاهما باطل وان لم يتوقف الحادث على شرط
لم نسلم الشروط واذا كان حدوث ذلك الشرط ان حدوث الحادث موقوفا الكلام في كيفية صدور ذلك
الواجب انه اما لم يوقف على شرط او توقف على شرط لزم احد الامرين المحذورين او توقف على شرط حادث
يلزم حدوث ذلك الشرط ان حدوثه وهذا لزم احد المحذورين اما احد الامرين المحذورين او الحصار والاساع
سر الحاصرين لانه لما ثبت لنا ان الله مع لو توقف على شرط او توقف على شرط لزم احد الامرين المذكورين
وان لم يتوقف بل توقف كل شرط حادث على شرط آخر حادث يكون ان حدوثه على ما لا نهاية له وهذا لا سبيل الى
الواجب لزم الحصار والاساع من الحاصرين اعني الله مع والاخر الحادث الاول والحصار والاساع من
الحاصرين بدائي الاستحالة او نقول سر الاستدلال لو توقف الحادث الاول على شرط حادث فيجب ما لا نهاية له
عليها من الشروط والا لكان ما حدث شرطه آن حدوثه كما مر وحدوث ذلك الجملة عن الواجب لا يجوز ان يتوقف على شرط آخر

علما بانه [illegible] تعالى [illegible] في المبادي ان هذا [illegible] كل [illegible] انه [illegible] وتقابلا بها [illegible] لو لم يكن العلم صفة كمال [illegible] الله تعالى عنه [illegible] صفة كمال [illegible] الذات [illegible] بالجهات [illegible] الصفة [illegible] ان [illegible] انما يكون ان لو كان صفة الكمال [illegible] عن الذات [illegible] كمال الذات بل الكمال انما هو كون الذات مقتضية لصفات الكمال [illegible] انه تعالى عالم بجميع المعلومات انه تعالى حي [illegible] ان يكون عالما بكل المعلومات [illegible] الا انه تعالى عالم مطلقا فلزم ان يكون عالما بكل المعلومات [illegible] بالبعض لكان لاختصاص [illegible] البعض [illegible] علمه به [illegible] تعالى [illegible] الغير فيكون ناقصا [illegible] انه يعلم الجزئيات على الوجه الكلي لا على الوجه الجزئي [illegible] الجزئيات [illegible] للتغير [illegible] العلم تابع للمعلوم [illegible] الله تعالى [illegible] الجزئيات على الوجه الجزئي [illegible] الدار [illegible] ان [illegible] الدار [illegible] الجهل [illegible] المتغير [illegible] سيكون [illegible] الدار [illegible] بانه سيكون [illegible] المتغير [illegible] الوجه الكلي [illegible] الوجه الجزئي [illegible] الوجه الكلي [illegible] الكلي [illegible] انه [illegible] الوجه [illegible] الزمان [illegible] بل [illegible] المعنى [illegible] الجزئيات [illegible] المسلمين [illegible] لكن الحق [illegible] الله [illegible] الزمان اي ليس في الزمان [illegible] الزمان [illegible] ان يكون حالا في الحوادث المتعاقبة [illegible] لا يلزم [illegible] الحوادث المتعاقبة يكون [illegible] الحوادث [illegible] الماضي والمستقبل والحال [illegible] يكون [illegible] الحال [illegible] الزمانيات [illegible] مستقبل [illegible] الله [illegible] الزمان [illegible] ماض [illegible] مستقبل [illegible] في زمان كذا [illegible] الدار في زمان كذا [illegible] خارج [illegible] هذا الموضع [illegible] المواضع [illegible] الكلام [illegible] الله [illegible] الزمان [illegible] الزمان [illegible] المستقبل [illegible] العالم [illegible] زمان كذا [illegible] هذا الموضع [illegible] الله تعالى خارج عن الزمان [illegible] كل زمان [illegible] الزمان [illegible] الجهل [illegible] الجهل [illegible] العالم [illegible] الله تعالى [illegible] المتكلمين [illegible] العلم [illegible] المتعلق [illegible] المتعلق [illegible] الذات [illegible] الصفات الحقيقية [illegible]

الى هذا الجواب [illegible] التمام [illegible] العلم [illegible] كلام [illegible] العلم صفة حقيقية [illegible] مشايخ المعتزلة [illegible] العلم [illegible] اهل السنة [illegible] الدار [illegible] العلم [illegible] بانه موجود [illegible] علم [illegible] العلم الاول [illegible] العلم [illegible] علم اخر [illegible] الله تعالى [illegible] العلم الواحد [illegible] ماضيا [illegible] مستقبلا باعتبار [illegible] كلامهم [illegible] مستقبلا [illegible] او سيكون [illegible] دليل [illegible] العلم [illegible] العلم بانه سيدخل الدار [illegible] العلم [illegible] من العلوم [illegible] الدار [illegible] العلم بانه داخل [illegible] الدار [illegible] يكون مطابقا للمعلوم [illegible] العلوم [illegible] المفهوم [illegible] يكون [illegible] مطابقة [illegible] هذه العلوم [illegible] بانه موجود [illegible] العلم الاول [illegible] انه موجود [illegible] وقوع المعلوم [illegible] جهل [illegible] وقوع المعلوم يكون بالعكس [illegible] العلم بان الشيء سيوجد [illegible] في الحال [illegible] بانه موجود [illegible] مشروطا [illegible] بانه سيوجد [illegible] العلم بانه موجود [illegible] العلم [illegible] ابو الحسين البصري [illegible] الله تعالى [illegible] المعلومات [illegible] العالم [illegible] العلم [illegible] الله [illegible] الله تعالى [illegible] الله تعالى [illegible] الله تعالى [illegible] العلم [illegible] كونه عالما [illegible] العلم [illegible] ان [illegible] الذات [illegible] الذات [illegible] العلم [illegible] كونه عالما

بالضرورة ان العلم باحد المعلومين غير العلم بالمعلوم الاخر ويمكن ان يعقل احدهما دون الاخر ولان العلم عبارة عن
حصول صورة في نفس العالم وحصول صورة الى معلوم غير حصول صورة شيء اخر فلو كان عالما بالمعلومات و
المعلومات غير متناهية حصل في ذاته كثرة لا نهاية لها والجواب لا نسلم ان العلم عبارة عن حصول صورة
المعلوم في نفس العالم وقد بينا فساد هذا الراي في صفة العلم وبينا ان العلم صفة ذات تعلق فيكون التعدد
في التعلقات والتعلق اضافة والتعدد في الاضافة لا يوجب الكثرة في الذات والاضافة اعتبارية [illegible]
منها عدم العلم [illegible] هشام بن الحكم بان الله تعالى لو علم في الازل جميع الجزئيات لزم ان لا يقدر على شيء ولا
يقدر العبد على شيء [illegible] الرؤية والعبودية وبطل الامر والنهي والوعد والوعيد والثواب
والعقاب [illegible] لنا انه لو علم جميع الجزئيات لزم عدم قدرة الرب والعبد
[illegible] تعالى [illegible] فصارت الاشياء اما واجب
او ممتنع ولا قدرة على الواجب والممتنع هذا ما قاله هشام [illegible] حملة جميع العقلاء وقد مر مثل
هذا في الصفة السابقة مع حله وهو ان الله تعالى يعلم الاشياء كما هي فيعلم ان الفعل الفلاني يقع من
فلان باختيار [illegible] وارادته فيجب ان يكون وقوع تلك الافعال كذلك ولا يشاع الجهل على الله تعالى
مع انه لا يلزم عدم قدرة الله تعالى ولا عدم قدرة العبد وهذا الحل ما ذكره احد من العقلاء المذكورين ان العلم
بالوقوع تابع للوقوع التابع للقدرة فلا ينصرم [illegible] وتقدير تحصيل هذا [illegible] الصفة السابقة مع
تكملته اصح من ان يكون الله تعالى عالما بما لا نهاية له وانا نعلم بعدد [illegible] المعدود فيلزم [illegible]
غير متناهية [illegible] الاشياء [illegible] المتناهية [illegible] كل عدد قابل للزيادة والنقصان وما كان كذلك [illegible]
[illegible] ابطال التسلسل والجواب ان المتعدد التعلقات وهي اعتبارية فلا يلزم الكثرة في الخارج واما
ظاهر قوله الصفة [illegible] اخر [illegible] الفعل الاختياري [illegible] اسماء العلم والارادة والقدرة للعبد
والايجاد اما العلم فظاهر لانه ما لم يعلم لم يرد ولم يقصد واما الارادة فلانه ما لم يرد لم يفعل [illegible] الارادة
عند العقل [illegible] احد يعلم انه [illegible] ان يصدر عنه الفعل او الترك [illegible] نفسه حالة [illegible]
[illegible] ان [illegible] الاختيار [illegible] هذا المعنى [illegible] الطرفين [illegible] والكراهة في مقابلة الارادة
[illegible] الطرفين [illegible] هذا الميل مع النهي والكراهة [illegible] مقابلة الارادة [illegible]
في مقابلة [illegible] واما القدرة فظاهر [illegible]
الفعل الاختياري [illegible] واما [illegible] المختار [illegible] الفعل
[illegible] الايجاد [illegible] العلم [illegible] الارادة كما عرفت [illegible] الفاعل [illegible] لم يرد [illegible]
في القصد [illegible] الايجاد [illegible] القدرة والعلم [illegible] هذه الخمسة [illegible]
[illegible] المقدمات [illegible] مع هذه الخمسة [illegible] الارادة [illegible]
[illegible] العلم والارادة لانه اذا احاط العلم [illegible] الارادة [illegible]
هذه الداعية [illegible] المختار [illegible] وزعم قوم من المعتزلة ان الارادة
[illegible] الداعية [illegible] هذا الراي [illegible] كما ذكره في الكتاب [illegible]
[illegible] الداعية [illegible] الداعية [illegible]

من المعنى [illegible] المكرر في الاخر [illegible] هذا [illegible] الارادة في [illegible]
ما ذكروا من الوجهين [illegible] النزاع [illegible] النزاع [illegible] الداعية [illegible]
الله لا [illegible] المصلحة [illegible] هذا الفعل [illegible] المصلحة [illegible] الجزاء [illegible]
[illegible] الميل [illegible] الداعية [illegible] الميل الذي ذكروا انه
في [illegible] الارادة [illegible] اللفظ [illegible] جمهور العلماء ان الله تعالى [illegible]
[illegible] المطلوب [illegible] المريد [illegible]
مطلوب [illegible] هذا التعريف يكون [illegible] الجهاد فانه
حصول المراد ولا يلزم [illegible] الله تعالى [illegible] ارادته متعلقة [illegible]
[illegible] الارادة [illegible] المراد [illegible] الذات
في صفات الله تعالى [illegible] اهل السنة في [illegible] الارادة لله تعالى [illegible]
على التفصيل [illegible] الارادة [illegible] المراد [illegible] الارادة [illegible]
الفاعل [illegible] وقت دون وقت وتلك الصفة [illegible] الصفات [illegible] الارادة [illegible] الصفات
[illegible] القدرة [illegible] الاوقات [illegible]
العلم بالوقوع تبع الوقوع والوقوع تابع للارادة فيكون العلم بالوقوع تابعا للارادة [illegible]
[illegible] كون [illegible] نعل الله تعالى [illegible]
المرادات [illegible] فيكون [illegible] الشرع والعقل [illegible] تعالى [illegible] الجن والانس الا ليعبدون
[illegible] الله [illegible] العقل بانه لا يجوز على الله [illegible] ان يفعل فعلا [illegible] المراد
[illegible] سلمنا [illegible] لا يجوز ان يكون علمه تعالى [illegible]
[illegible] الصفة اخرى غير العلم [illegible] الازمنة متساوية [illegible] العالم [illegible]
[illegible] دون [illegible] الاوقات [illegible] الصفة [illegible]
[illegible] الاوقات [illegible] السمع والبصر [illegible] الكلام [illegible]
لا نسلم ان الكلام لا يتعلق بالايجاد [illegible] عند المحققين [illegible] كن [illegible]
[illegible] جميع الاوقات واحدة كالقدرة [illegible] هذا تحقيق كلام اهل السنة واعترضوا عليه بوجهين
الاول الارادة [illegible] الاوقات [illegible] متعلق بوقت
[illegible] يلزم ان يكون الفاعل [illegible] مختارا [illegible] المكون [illegible]
[illegible] الاوقات [illegible] المكن [illegible] بطلان [illegible] هذا
الدليل [illegible] هذا الدليل [illegible] تعالى [illegible] التعض [illegible] ها هنا امكان
اختصاص [illegible] الاوقات [illegible] اختصاص [illegible]
[illegible] الارادة [illegible] الارادة اخرى كما ذكرتم ان المخصص [illegible] ملزم [illegible]

الباب الثاني في صفة الله تعالى وما يجب وصفه وما يجوز

اعلم ان الله تعالى حي لان لذواتنا الحق العلم والحكمة حاصلة له فانا الجاهد به نعلم
انا الحسن البصري ونفصل عنا عدم اسماع العلم والقدرة وانا نفصل الى انها هي نفسه لان صفة
ذات الله ذهب جمهور اهل السنة وجمهور المعتزلة الى انها صفة تصح للجاهل الذات العالم والقادر
ان يدرك ويقدر لشك الجميع من العالم وغير العالم واحتجوا على صحتها بانه لو كانا متباينا لكان
امكن اضافة الى محل العلم والقدرة دون الجاهد وليست عندهم كسائر الصفات المعدومات وانا
نرى الحسن البصري بانا ندرك ان ذات الله تعالى يخالفه لسائر الذوات للعلم صحة العلم والقدرة معلوما
بذاته المخصوصة لا بصفة اخرى والجواب كما مر بانا العلم والقدرة انما يصحان ما دون الحوادث تعلقا
واذا ثبت الحدوث في الاعراض وجب ان يكون حكم الذات لما مر في صدر المسايل من الدلايل ثبت صفة الحي
فقوله ان العقل استمر الوجود الا وكذا عما يدل عليه اللغة والعرف والعقل واجب الحكم بوجود الا
لو كان الله تعالى بانيا بسبب عرفنا انه يلزم ان يكون الواجب بذاته واجبا بغيره والجواب لم لا يجوز
ان يكون صفة توسطه صفة اخرى ناشية من الذات وانا المحال ان لو كان صفة الله تعالى ثابتة
من غير الله تعالى وصفاته واذا كانا صفة من صفاته ناشية من الذات يكون كلما هو من الذات قديما
يدرك محسوس بذلك في الادراك لم الا نصادفوا سمع هو ادراك لغير الجاهد سوا كان بالحاسة او لا وندرك
بها ادراك بكم بدون الحاسة اصح من قولنا نسمع ونبصر بهذا الدليل الذي ذكرنا فانا نسمع لو كان سمعا
بصرا لكان محلا للحوادث لان سمعه وبصره حادث الكون المسموعات والمبصرات حادثة وسماع المعدوم و
رويته محال ولا نسلم ان السمع والبصر هو المسموعات والمبصرات والجواب ان كلا منهما صفة ذات اضافة
الى الحادث انما هو اضافتها الى المسموعات والمبصرات كالعلم والقدرة وانا نقول ان الله تعالى يعلم
المبصرات والمسموعات قبل وجودها فتكون صفتان ثابتان سواء كان هناك مبصر او مسموع او لا وهذا باطل
وارد على العلم والمسموعات والمبصرات وجوابكم جوابنا والمحققون منهم قالوا ادوا العلم بالمسموعات
والمبصرات مطلق العلم ولا يرد عليهم النقض وانا ادوا ما يكون وجود المسموعات والمبصرات
يرد اصح اهل السنة على سواء الله تعالى بانه تعالى حي والحي يصح اتصافه بالسمع والبصر وكل ما صح
وصفه بكونه متصفا بهما اتصف بضدهما بالضرورة بكم الله تعالى سميعا بصيرا كان متصفا بالضم والفتح وكذا
يحال شاء الله تعالى وانا قال ان كل ما صح اتصافه بصفة بالضرورة متصف بها اتصف بضدها وبيد بالضد
عليها المعدوم الذي من شرط هذه الاعلام التي سماها الملكات ان يكون من شان موصوفها الملكة بالضرورة
يصح اتصاف موصوفها بالملكة لما صدقت هذه العدميات مثل الاصم عدم السمع عما من شانه السمع والاعمى
البصر عما من شانه البصر كما عرفت بالضرورة من شان الموصوفات حصول الملكات لا تصدق الاخرس بالسكوت
العدم وذلك غير معلوم البطلان بالضرورة قال الله تعالى اسرا السمع لا نظهر على العقل فساد هذا القول

فان قلت لا نسلم ان الفاعل يصدر منه الفعل بالارادة صالحة للتعلق بساير الاوقات وانما يصدر اذا
تعلق الارادة بوقتها واحكامها لا جوز ان يكون جايز الوجود حين ما قلت الا الارادة ح الحج من ان يكون
صالحة فلا تعلق الارادة وذلك الزمان لم يكن فانا نحاج الى ارادة اخرى ولزم المحال المذكور ولم يكن
يلزم الاحتياج الضروري الا عراض الحال الارادة لا يحج من ان يكون حادثة او قديمة فانا نحاجه يلزم قيام
الحادث بذات الله تع وان كانت قديمة يلزم زوال القديم لانها لا تسع بعد الايجاد ويلزم انقلاب العلم
على حدوث الاجسام الان من جملة مقدمات دليلكم على حدوث الاجسام اتساع زوال القديم قلنا لو لم
السكوت ان لا تسع زوال لكنه قد يزول واجاب اهل السنة عن الاول بانا نختار ان الارادة عين صالحة
للتعلق الا تحاد بساير الاوقات بلا حاجة الى تعلق الحاد اليه وذلك الوقت لانها تحج الاحتياج الى ارادة
اخرى وادعا فانا نسبهه الجواب المذكور وهي صيرورة المحال موجودا فانا قلت بكم دفع تلك الشبهة
بان يقال الارادة لا يكون صالحة للتعلق بالايجاد في ساير الاوقات بل حج واجبة التعلق في وقتها ولا يلزم
صيرورة الواجب موجودا الا لوجوب تعلق الارادة الحج الفاعل عن كونه مختارا فانا ان التعلق حتم لازم
الارادة على الذي نختاره وحج هذا لا يخرج الفاعل عن كونه مختارا لما كان ذلك بسبب الارادة فلكنا نقول
قلت لما كانت الارادة واجبة التعلق في ذلك الوقت بذاتها لما كان ذلك الفاعل مرجح الفعل في وقت اخر ولا مرجح
الترك في ذلك الوقت بل حصل صدور الفعل عنه في ذلك الوقت يلزم كونه موجبا بخلاف وجوب الفعل
فانه انما يكون بحكم الفاعل لارادته وذلك ايضا بفعله واختياره فان عزمها لنعم والا فلا وفي ساير الاوقات
ان يفعل وان شاء ترك بل الجواب ان الارادة صفة من شانها ان يتعلق بالايجاد سرمدا مرجح لما علم ان
المحال ترك ارادته احدا لمتساويين بل الرجح وهذا معنى قولنا انها بذاتها واذا زوال انما يرد على العلم بها
ذلك الوقت فانها حادث فلا تكون زوال القديم بل زوال الحادث وبقيته بطل ايضا تعلق ايضا قديم
لازم ذلك الارادة لما علم في اول المسايل ان الارادة بدون المراد محال بل الجواب ما علم في العلم من ان علمه عن الزمان
وكل ارادة متعلقة بوقتها سرمدا لا تنفك عنه ابدا وانما يكون الزوال لمن هو في الزمان وارادة بعد الايجاد
لا تسع لعدم زمانه الذي هو منه اراد وهذا شي الله تعالى انهم هذا السر اصحا لقلاسفة شيا عدم ارادة
موجود الاول سرمدا في الصفحة الرابعة وجوابه بان مرجحه ان المختار لا يختار الا لاستكماله به ولا يختار
لكونه اولى في نفس الامر وانا نسلم ان العزم لا ينفك عن الفعل الا لمانع ولا نسلم ان المختار
لا استكمال به لم لا يجوز ان يكون اولى بوجه ما وان لم يكن اولى بشي اصلا لا يكون عبثا والعبث
هو المحال عن الله ولو سلم اصلا وانتفاعا عنهم فلم لا يجوز ان يكون منه الحالي ارادة الله تع ان كان لله
بعد قدم المراد ويلزم قدم العالم وان كان حادثا بسبب ارادة اخرى وهلما جرا يلزم التسلسل والجواب انها
متعلقة بزمان معين اذ الارادة لا تتعلق بالمراد كما ان واحدا من الحج بعد سنة ان سئل بادا
ما عزم الارادة تحج قوله يكون التعلق حادثا لزمان اولا جواب سوال مقدر وهو ان يقال هب انه
حادث الحوادث هذا الزمان كذلك والكلام حادث لزمان اخر لا نسلم بقال هذا اذا لا يكن ان يقال انه تعلق
ارادة الله تع بالحادث الزمان به فان كما واجاب بانا ارادة الله تع يكون متعلقة بالحادث عند انها زمان

العصم فانه يظهر على العقل فساده بنا على ان الكمال لما امكن وقد لزم النقص فلو لم يكن الكمال يعقل بوجه صحيح
امكن ان يعلم بوجه ما نافى فرض مجرد وجود الصحيح لانه يلزم حينئذ الاتصاف كما هو الواقع بالشهود فنا نعلم والعالم
وغير ذلك وقد امكن ما لم يكن الاتصاف به لملكا لزم الفساد باسقاط الملكات والحق حصول السمع والبصر لله تعالى
لورود اسماء الصحيفة السابقة بان الله تعالى عالم بجميع المعلومات شامل لها مع ما لكلمه والحق به وسنعلم ان صحيفه
الله تعالى ارفع من ان يشاركها شيء انضا ما لله تعالى والباقي نعلم ذات الباقي وهي ذات موجودة والذات الموجودة حقيقة
مكون بذلك الوصفات باعيانها واذا كان عالما بالمسموعات والمبصرات باعيانها يكون سميعا بصيرا اذ السمع
ليس الا ادراك عين المسموع والابصار ادراك عين المرئي وقد تبين لحصر ذلك في فصل الادراكات فاتضح ما لزم
ما وراء النهر ان الله تعالى موصوف بالتعلق وهي مغايرة لصفة القدرة وقد ذهب واعنه ما لكون وا صحابه الى
ما نعلم ضرورة ان الله تعالى قادر بذلك اطلق السمع من الاذان الكثيرة في هذا العالم لكنه ما علقها بالقدرة
حاصلا وهذا التعلق فيها مغاير ان وصفة التعلق غير المخلوق الا بقولنا وجد بعد العدم المخلوق لان الله تعالى
خالقه سواء وجود بتعلق الله تعالى اياه فلو كان التعلق غير المخلوق لكان مولدا وحدا ان الله تعالى خلق
خالقا بحق مولدا وهذا ذلك المخلوق لنفسه وذلك باطل ولعل هذا الرأي انما يسأل العلام قوله تعالى انما امره
اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون لان هذا بالحقيقة هو المكون وقالوا التعلق قديم كما ان امر كن قديم
والمكون حادث لئلا يتوهم قالوا التعلق ليس هو امر كن بل شيء اخر وبيان انه غير وجود غير هذا الظاهر
انه امر كن لغير مع انه امر اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون فان لم يكن لم يكفي القدرة والارادة وقد وجد الامر والمامور
به المكون فحاصل صفته اخرى قلت الاخبار ان القدرة والارادة يتعلقان بالممكن في وجود الامر والمامور
به المكون بما عرض الامام فان صفته القدرة موثر على سبيل الجواز اي جاز ان تتعلق بالمامور وجاز ان
لا تعلق وصفة التعلق اي كان موثرا ايضا على سبيل الجواز كما سنحققه ان شاء الله تعالى فلو كان
الوجود مع العدم ان لا يكون الله تعالى موجدا لا محالة وهو محال والجواب ان المامور به المخلوق على سبيل الوجوب
على معنى انه حين خلق الله تعالى وجد وجودا لمخلوق والا لزم انقلاب العلم جهلا وما حصوله من الله تعالى بعلى سبيل الجواز
لا نعني شاء خلقه ومعنى لم يشأ لم يخلق والقدرة تعكس ذلك اذ ما يرجحها على سبيل الجواز وحصولها لله تعالى
على سبيل الوجوب للحق جهتان جهة الايجاب وجهة الجواز ولا يلزم من ايجابه جوازه كون الله تعالى موجبا لما علمت
ولا من جهة جوازه بالنظر الى ذاته قدرة لما بينا ان جهة جوازه غير جهة جوازها الصحيفة الى
اخره اعلم ان اهل الملة على ان الله تعالى متكلم لكن اختلفوا في معنى كلامه تعالى المعتزلة والحنابلة على
هذه الحروف والاصوات الدالة على تلك المعاني لكن المعتزلة ذهبوا الى انها حادثة قائمة بذات الله تعالى
وقالوا معنى كونه متكلما كونه موجدا لهذه الحروف والاصوات الدالة على المعاني في اجسام مخصوصة وملك
اوفي وقال ابو الهذيل العلاف رحمه الله تعالى الشيء كل عرض حادث لا في محل وبسائر كلامه عرض حادث في جسم
من الاجسام كما تقدم سائر المعتزلة واما قال الكعبي كل عرض حادث لا في محل ان الحل شائع على الحال والمحل والاجسام
وغيرها بعد قوله كل وقف الحنابلة انها قديمة قائمة بذات الله تعالى وقالت الاشاعرة وغيرهم من اهل السنة
ان كلام الله تعالى هو مفهوم هذه الالفاظ والحروف وهو المسمى بالكلام النفسي اما المتكلم به النفس وهو ان تركب
ما مر بذات الله تعالى وقالوا كلامه كلام الله تعالى ابدا وكلامه ليس بلفظ ولا معناه بل هو مدلولهما على اختلاف

قوله وذاته والقول هو مركب من الالفاظ الدالة على المعاني مفرداتها من كلامه ومن قرأ وجعلوا قوله حادثا فانما
هذا ذهب اليه على بطلان هذا الذي بطلان ضام الحوادث لذات الله تعالى فما يجري وكل ما يصح المعتزلة والحنابلة
على ان كلام الله تعالى هو هذه الحروف والالفاظ الدالة بوجوه الاولى الكلام في اللغة والعرف هو هذا
هذا لا نصفون الاخرس والمتكلم الثاني انا اوردناه مرارا عربيا وصفا القرآن بكونه عربيا وانزلناه بكون الالفا
الثالث قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فاجره حتى يسمع كلام الله والمسموع انما هو الالفاظ والجواب
ما مر في الجواب عن الاول ان الكلام حسب اللغة انضا يطلق على المعاني كقول الشاعر ان الكلام لفي الفواد وانما
جعل اللسان على الفؤاد دليلا وانما اسمي بالقول لكون اللفظ اشهر من المعنى وان سلمنا ان الظاهر هو الالفاظ
والحروف لكن سوغ الله تعالى انا نعقل هذا الوجه مع صحة اطلاق الكلام عليه كما عرف في قولنا ان عمرو
في الدار مع ان المظروف انما هو الماكان انسانا وعدم الوصف بالمتكلم لكون الكلام هو المعنى المعبر لانه العيان ثم
الله ان سماه انا انزلناه مرارا عربيا ونحن نقول ان معناه مما يسمع لفظ كلام الله والاحسن ان يقال
القرآن هو مجموع تلك المعاني المعبر عنها بالعبارات الصحيحة وصفة ما للعربية والمسموع وعلى هذا الوجه
والحق ان كلام الله تعالى هو الكلام النفسي والقرآن هو الكلام المعبر عنه بالعبارات والحق ان الكلام النفسي
ان سمي بذلك لان المعبر يعبر به عن النفس ويسمعه نفسه قبل اللفظ معناه اما تعويها بالفظ او كتابة او
اشارة او غير ذلك وذلك المعنى هو الكلام النفسي وبما عبر بالفظ او الكتابة او الاشارة او غير ذلك هو الكلام
الحسي ومعانيه الكلام الحسي والنفسي منه اما الكلام الحسي فقد تحلف احلاف كل هذه الثلثة ونعاقبان تحلف
واحد هذه الثلثة للاخر وصفا ان تحلف عرض صنف احد هذه الثلثة للاصناف اخر منه او كذلك في كل
نوع من احلاف هذه الثلثة بالحقيقة ولكل منها اصناف مثل اللفظ فان اصنافه العربية والفارسية والتركية
وامثلة ذلك وكذلك الكتابة اصناف كالعربية والفارسية والتركية وغير ذلك وكذا الاشارة اصناف
بكل وصف منها للمعاني وبمع احلاف الكلام الحسي بهذا الوجه قد يكون المعبر مختلفا وظاهر الغرض من الكلام المعبر
والنفسي ولا اساس من الكلام النفسي هو من الصفات سوى العلم فانها سفات ان شاء الغرض توضيحا لان
ان الكلام النفسي الابدان يكون مع قصد الخطاب امامع النفس اوضح الغير وقد العلم فانه لا يكون فيه قصد
خطاب ولو كان لصار كلاما فالمتكلمون تحيروا في الفرق وهذا الفرق مع خواص افكارنا وزعم قوم من
المعتزلة ان الامر هو الارادة وليس لذلك الامر قديم يوجد دون الارادة كما في امر الكافر فانه امر الله تعالى
بالايمان بما اراد منه الايمان والا لوجد منه الايمان لاستلزام وقوع ما يريد الله تعالى وقد يوجد الارادة بدون
الامر كما في كثير من افعال العباد الى مريدها الله تعالى فانه قد لا يوجد منه الامر وذلك ظاهر وانا عرفت هذا فقول
الكلام بالحقيقة لغة وعرفا هو الكلام النفسي المعبر عنه والمركب الموهم قد يستعمل في الكلام الذي هو الحسان
الدالة على الكلام النفسي لكن الحق ما ذكرنا ان الكلام الغير والغير عبارته ولغته وتعالى انه قال كذا وكذا وهذا
سائغ من الامم متصل من غير نكير وقد حد الله تعالى حكايته عن موسى وفرعون وغيرهما من غير اعتبار لعبارة ولغة
والقدماء والمتاخرون من بعدهم الا بعض من تبعهم عباد الله الصالحون وما التوفيق الا بالله العلي العظيم سبحانه
بل سائر الاخرس والكونه معبرا عنه دل على وصف ما يعبر به عنه وهو العربية وسموعا هذا هو شيء

الرويه ان تعلقت الحدقه نحو المرئي ظاهره وان كانت الاولى متحصل المطلوبيه وان كانت الثانيه لم يجز رؤيتها
حاله على ظاهره لان تعلق الحدقه انما يكون نحو المرئي الذي يكون جهة الجهه بالاضافه اليه ع لا يصح
صدق الرويه واطلاق لفظ البصر والبصير والبصيره والحارح تكون المراد بالنظر الرويه وانم
المطلوب واعترضت المعتزله ان هذا ممتنع لانه لو كان كذلك لكان الباري تعالى مرئيا لنفسه
لانها ناظره واجيب بان المراد بالنظر الحدقه الصحيحه التي يجب توجيهها نحو المرئي
لا مدركه الابصار وهو مدرك الابصار والجواب انه لما امر موسى وهارون بالذهاب الى فرعون
وعلما بانه لا يؤمن الا عند رؤية العذاب الاليم طلبا لنظر العذاب ليزول الخوف
لا طلب الرويه التي تكون سببا للثواب وانما يكون سببا له اذا تعلق بالمرئي
الكلام محمول على ما هو المتعارف في الاكثر حتى يحمل بعد وهذا جواب حسن وما يجاب اهل السنه عن
الاول من قوله لو كانت الابصار تقتضي رؤيتها لوجبت رؤية كل مبصر وهو باطل
بان الموجب التام لا يتوقف على الشرط وانتفاء المانع وهو ممنوع
والثاني بان الرؤيه لا تستلزم الادراك لان الادراك هو الاحاطه بالمرئي من جميع جهاته
وهو ممنوع لان الجمع المحلى باللام للعموم فيتناول ما يكون مرئيا بالنسبه الى كل مبصر
والثالث بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الجسم المرئي
اصغر من الحدقه لان الشبح لا يكون اكبر من ذي الشبح والجسم المرئي اكبر من الحدقه
والرابع بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح الحاصل
في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والخامس بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والسادس بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والسابع بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والثامن بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والتاسع بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والعاشر بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والحادي عشر بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والثاني عشر بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والثالث عشر بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والرابع عشر بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والخامس عشر بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والسادس عشر بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والسابع عشر بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والثامن عشر بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والتاسع عشر بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والعشرون بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والحادي والعشرون بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والثاني والعشرون بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والثالث والعشرون بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والرابع والعشرون بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والخامس والعشرون بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والسادس والعشرون بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والسابع والعشرون بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والثامن والعشرون بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والتاسع والعشرون بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والثلاثون بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والحادي والثلاثون بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والثاني والثلاثون بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والثالث والثلاثون بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والرابع والثلاثون بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والخامس والثلاثون بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والسادس والثلاثون بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والسابع والثلاثون بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والثامن والثلاثون بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والتاسع والثلاثون بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والاربعون بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والحادي والاربعون بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والثاني والاربعون بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والثالث والاربعون بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والرابع والاربعون بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والخامس والاربعون بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والسادس والاربعون بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والسابع والاربعون بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والثامن والاربعون بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والتاسع والاربعون بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه
والخمسون بان الرؤيه لو كانت بانطباع شبح المرئي في الحدقه لكان الشبح
الحاصل في الحدقه مدركا لا المرئي والجواب ان الشبح الحاصل في الحدقه ليس مدركا
بل الحاصل في الجليديه التي هي مقدم العين وهي غير مرئيه

الحوادث لم يكن غيرا لكل كما ادركتم فكيف يلزم ان يكون محلا لما غيرها فلت الغير هنا بمعنى الزوال واحتاج اليه الى
ما ذكره انما يصح على الامكان وههنا وجه اخر وهو ان يقال لو كان حقيقة الواجب كونه محزوما بانه كون
ما حصا او ممكنا فالاول محال والا لزم تعدد الواجب لذاته الى ما لا يتقرر لو كان ممكنا لكان محلا ما
للواجب فللواجب محتاج اليه لتركبه منه فيلزم الدور الرابع ما حصا لوجود لا يكون جزئيا لان كونه جزء الملك
الله اما ان يكون صفة كمال او لا يكون فان لم يكن صفة كمال كان نقصا فيستحيل ان يكون صفة كمال كان الواجب
مستكملا بغيره وهو محال الخامس ان الواجب لا يحتاج في صفاته الحقيقية الى محل يقوم به والمراد بقولنا الواجب
ما حصا الوجود واحترز بجميع الجهات وبالتاء عن الاضافات مثل المعية والتقدم الى
اخر هذه الاقسام به لا يحصل الا بالاعيان الا ما شاء ان العقل ما حصل العلامة عليه بان يشاهد صفاته
الحقيقية لو كان موقوفا على الغير وذاته الخصوصية موقوفة على ذلك الغير فيلزم توقف ذاته على الغير وهو محال
ذلك محال فقيل ان نقول انا نريد بذاته الخصوصية ذاته مع الصفات او ذاته المتصفة بالصفات فلم
انه يحتاج الى الغير لكن لم قلت انه يحتاج الى الغير فرضت مع الذات ما اعتبرتموها فاصله انه يحتاج ذلك الصفة
الى الغير فنقول له انه محال مسلم ولا نزاع فيه انا نريد بذاته الخصوصية نفس ذاته فلا نسلم انها موقوفة
على ذلك الصفة بالاولى ان يقال صفات الله تع صفات كمال فلو كان ثبوتها موقوفا على الغير لزم اتصاف الله تع
بالغير فيلزم نقصانه لذاته وهو محال لانا نقول لم لا يجوز قيام الحوادث بذات الله تع خلافا للكرامية قائم
قالوا الحدوث الارادة او الكلام او العلم وبعض المعتزلة كالجبائي البصري فانه جوز حدوث العلم محتجا
العلوم كما مر وارجح الاصحاب بانه لو حدث في ذاته الله تع لكان للذات صفة لا تضاف ذلك الصفة
لانه لذات الله تع لا ان الصفة لا تسكن اليه والا يلزم الا تضاف ان يكون ذلك الصفة الا نسبة وهو محال لان
صفة الا تضاف ما لم يتوقف على صفة وجود ذلك اليه او مع الا تضاف لم يتوقف الا نسبة سواء
على صفة وجود ذلك اليه ان لا وهو محال اما الحادث مع ان يكون ان لم يتب اسماء حدوثها الى ذات
الله تع فلما لنا ان نقول ان ذلك الصفة لم توقفه الى الاحسان يكون ذاته وان ان ذلك الصفة
الاصلية فسلم انها لا نسبة وانا لكن لا يلزم من الصفة الاصلية صفة التوقع لجواز ان يسمع بالغير وههنا
اسمع بعد ما لم يسمع وايضا ذلك الدليل بعض بحدوث وجود الحوادث او صوب اسماءه كما سال
لحدوث الذات الى وجود كان ذلك الذات صفة الا تضاف بذلك الوجود وذلك الصفة انه لا سماع الا لما
لكن ذلك محال لان صفة انصافها بذلك الوجود مسبوقة بها صفة ذلك الوجود الا بعد ذلك محال فالحادث
مع ان يكون ان لما ذكرنا ذلك باطل ههنا كما ذكرنا بل الوجه الحسن الذي ذكرنا ان يقول الحوادث
في ذات الله تع ملزوم ذلك اليه لذاته او لصفة من صفاته الماشية من ذاته لزم قدم ذلك اليه والا لعلة
الله حادث ملزم المحال وان لم يكن للذات ولا لصفة منشأ من الذات وذلك اليه كمال والا لزم نقصه من
الذات فيلزم استكمال الذات بالغير لا يكون من الذات فيكون بالذات فان قلت لم لا يجوز ان يحدث
في ذاته ما ذاته ما ذاته صفة ان كان ناشئا من القدرة او الارادة لزم ما لزم فيما ذكرتم من الحوادث كما مر وان لم يكن
منها مما استكمالا لواجب لا يكون منشأه الذات وذلك يصوا لتقصان اذ الكمال اما ان يكون ان لو كان منشأ
الكمال من الذات ابدا او ما دام الذات اما اذا لم يكن كذلك لا يكون الكمال ما ساسا من الذات بل حاصل

ذلك الصفة بعد حدوثه بما عليه لا قولها الجواب بالاسم المسؤلة بعينه وهو ان نعلم ما علمته الله تع للحوادث
ما يستحيل حادثه او ممتنع قديما تع حدوث الامور تع صفته الله تع فيلزم قيام الحوادث بذاته تع وايضا علمه
تع بان الحادث سيوجد وسوجود حادثه لا يزال وجود الحادث لا يكون هذه العالمية ناسبة بما الحدوث
بعد وجود الحادث فيلزم قيام الحوادث بذاته تع وهو محال وكذا كونه سامعا وكونه ناسبا للمسموعات
والمبصرات الحادثة لكون حادثا ضروريا او بمراع المعدوم وربته محالان ما حاب ما هذه الاسباب الوجب
قيام الحوادث بذاته اما ما علمته تع فلان فعله من الاشياء ما مر كونه الحالة العلامة اعني ما اذا جاز كان لا كمل
عنه من احد وهو محال فالا يلزم قيام الحوادث بذاته واما ما علمته فلان الحادث موجود فقد سبق ان يعلم
الله تعلم ان الحادث سوجود في الوقت العلاني وهذا ثابت وايضا من غير تغير وذلك لا بما ان الله تع
منزه عن الحصول في الزمان فلا يكون له الماضي والحال كما الاستقبال معلوم كل شيء وقته ويعلم انه
في الازمنة السابقة واللاحقة ولا يلزمه التغير اصلا وانما انا سمعه وكونه ناسبا للحوادث تعلم
انها اذا كان فيما سوع والمبصرات فان حصول الله تع بذلك اعني الاشياء او فانها سكون سامعا
ناسبا من غير تغير فيه انها حاضرة في اوقاتها وانها فان فلت سلمنا ان الله تع يعلم الاشياء في اوقاتها
اما قبل اوقاتها وبعدها وفاتها فلا يكون ذلك انها معدومة تع وقد ادرك العين شرطه الوجود والحضور
كما مر في باب المسابقة قلت لا يدرك انها حاضرة في قبل اوقاتها وبعد انها ليست حاضرة فيها بل انما يدرك
في اوقاتها وهذا الجواب انما يدرك ان الحادث تنزه الله تع عن الحصول في الزمان عاما الذي في العالم في علم سابق
نسبته الى جميع الازمنة كما مر في صحيفة العلم بالجزئيات فيدرك عن كل شيء وقته دون وقته حاضرا في الكل
او الحوادث عن لاحظة الحصول في الزمان مما يقع لنا ملك يعرض ذلك اليه علمه الله لي سمع فيخبر فعل
الله في الحنه وهو يمشي قدامي وبالسعد الوجن من حرف سيء الحنه صبوا ح ان هذا الكون بعد الغير
فالحساب وقعوا الحنه والمقول انه ذكر ما سقدار حسن الف حكم سنه وهذا الكلام عام حضر في حصول العلم
اسهل بالنسبة الى السمع والبصر وما نحن عنه احسانا والحصار ما يحسر ادراق الموان وقيل كما ذهبا
من اهل الملة وغيرهم يقولون بحدوث الصفة في الله تع وان انكروه باللسان واما الكرامية فظاهر
لما مر انهم يقولون بالحدوث الارادة او الكلام والعلم لما قوله واما الاستاذ ابو اسحق الاسفرائيني فانه
السابح ويتبعه جب لانهم ما قالوا بحدوث السابح بل بحدوث نزوله الا بما السابح كلام الله تع فكيف يكون حادثا
عندهم بل نزوله حادث عندهم كما في سائر الكلام واما العلامة فلانهم ذهبوا الى ان الاضافات صفات
وجودية كما لصفة والمعية ذا بعدية ذ سلموا ان الله قبل كل حادث وبعده وبعدية المحدث
البعدية لذاته تع يعلم ان اهل السنة انما منعوا قول بحدوث الصفة من حيث ان الفرق السابح الواقع
ليس بمحل لا يكل تجويز له ما قلنا والمادي محتاج الى الجبر السابح كوكب المادة مدور الخبر واما كان محتاجا الى الخبر
لا يكون ما حصا لا يحتاج تمكن هذا بديهي والمشهور عند الحكماء وهذا المطلوب لا يكل تجويز اعلاه غير ما حصا وهو
سيء سابقه وما هو كذلك يكون منتفيا كما ذكر وفي الجواب الذي لا يحتوي ويدل ضعف غير الا يصدا انا لا نسلم
كون ذلك اليه وانها بات لا ذا اجل كما مر في الجواب الذي لا يحتوي الامر الواحد لا يحتوي بعضه حاضرا للناس
يقولوا ان الله تع الحدوث يعيبه علم وبعض المتصوفة فانهم يقولون ان الله تع يحدث الواحدين لما ترى السمع

على ان الله يخلق كل المقدورات وان جميع الحوادث واقعة بقدرة الله تع وهذا حق وهذا الذي ادى اليه
جميع الفلاسفة وانتشر فيه وقوم من المعتزلة اما المقام الاول وهو قول المقدورات مسببة عن المقدرة
لا سببا كما يسمى المقدورات بها وهو الامكان والمراد بتاثير المقدور خلقه ايجاده وانما
كل المقدورات مسببة عن القادر به واحدة لانها مشتركة مطلقا والمقدورات لما تباينت والمقدر
واحد وجب ان تكون القادرية بالنوع لا بالشخص لان الشخص لا يتجزأ فلا يصح ان يكون الله تع قادرا
على النوع بكون بانتفاء ما ليس به وامّا المقام الثاني وهو قول جميع المقدورات واقعة بقدرة الله تع اما اصلا او
خلقا ليست واقعة كلها بقدرة الانسان من حيث هو حيوان اي لا يكون لغير الله تع ما يصير به شيء من
كاراطيسه كاحراق النار ولم يكن ما لم يكن الكل ما فعل بقدرة الله تع وما كان لله ما يصير به شيء يكون
احدا بما فعل بقدرة الله تع لان غير الله تع اما جوهر او عرض والجوهر اما جسم او جزء والعرض اما كم او كيف
او نسبة كما مر حصره في صدر الكتاب بهذه الخمسة وجميع الممكنات مندرجة في هذه الخمسة الجواهر
في التحيز والاعراض في المحل فكل جوهر او عرض فرض يكون ما سوى ذلك في هذه اي في الجواهر او الكم او
الكيف او النسبة فلو كان لغير الله تع ما يصير به بعض ذلك اما ان يكون لجنسه او للازم جنسه
واما ان يكون لعارض الجنس من الفصل وغيره وايا كان لجنسه او للازم جنسه لزم اشتراك جميع
الممكنات في جنسه وليس كذلك وان بعض الاجسام والاعراض حصل فيه ما لم يحصل من سائر
واما الحركة والحياة فلا تحقق لكونها جوهرا جسما وان كثر لعارض عرض الجنس سواء كان ذلك فصلا
او غير فصل جوهرا او عرضا يكون ذلك العارض اما جوهرا او عرضا والاعراض المحل فثبت
كل مقدور يكون لما سوى ذلك في هذه اي في الجوهر او الكم او الكيف او النسبة ولو عاد الكلام بعينه
على ذلك المقدور لزم اما اشتراك الجواهر والاعراض في الجنس او في لازم الجنس وان كان
لغير ذلك ما يصير به كذلك لغيره ما الحاجة الى ذلك الغير ولزم التسلسل وان كان هو لزم التسلسل وايضا
علم ان سائر الجواهر والعرض لا يستقل بقوة هذا الغير بل لا بد من حكيم ليس بجوهر ولا عرض حتى يحاسوه
في كل ما يحدث وتقدم قوة ما يصير كل موجود به وهو الله وانما قلنا انه لا بد من قادر يختص بعض الجواهر
والاعراض بما يصير بعضها لبعض حكيم ليصدر عنه هذه الاشياء المحكمة الدقيقة وقلنا ليس بجوهر ولا
عرض لما لزم الاشتراك المذكور او الدور او التسلسل وقيد الارادة علم من قولنا قادر ويلزم من هذا البرهان
وجوب انصاف كونه قادرا وكونه ليس بجوهر ولا عرض وكونه عليما حكيما برهان شريف فان ثبت
ان قوة الغير لو كانت للجنس او لازمه يلزم اشتراك جميع الممكنات في الجوهرية او كون بعض الممكنات
مستقلا شاملا مانعا من سريان الجنس او لازمه وانصافه فاما ان يكون الجنس مع غيره او لا فصل
في غيره قلنا الخواص عن الاول ان يحصل او لم يكن المانع منقدم الاشتراك والا كان قوة منعه اما
لجنسه او لازم جنسه او غيرهما وكل ذلك يلزم الاشتراك وهو محال اما الجوهر والعرض او الجوهر
والعرض في الممكنات لاجل انها جوهر او عرض فان حصل بكل القوة بكل ما يكون كذلك
يلزم الاشتراك وان لم يحصل انها جوهر او عرض لزم حصول بكل القوة بعض ما يكون كذلك
ويلزم الاشتراك وان لم يحصل انها جوهر او عرض وقوة ما يصير لجنسه او لازمه او غير
ذلك لما اخره هذا تقرير ما ذكره الكتاب وبكل بيان هذا المطلوب لو قيل اخره بصوان يقول قوة كل موجود

مرجعه الامور الممكنة بالذات وان سمي بسلسلة الحاصلة الواحد الاسناد الاول او المسلسل ما دامت
لم يحز ان يكون تلك القوة لما هيته الموجود والماهية ليست بجعل الجاعل لجعل الجاعل لزم الدور
تلك قدرة ان الماهيات بجعل الجاعل والجاعل ان القوة ما يصير كل موجود لا بد ان يكون صادرا عن الله تع
وقد مثلنا القسم الاول بالكتاب ان الجواهر والاعراض قوتها بما صاحبه الى جسم وهو الله تع اما اصلا
ما يعتبر تلك القوة او بعد خلق القوة المقدرة في الجسم واتمامه تلك القوة فيه لما سنا الآن بالدور
الموثر الا يكون للجواهر والاعراض والا يلزم الاشتراك او الدور او التسلسل يقدر بعدا او سوى ذلك
الله تع محتاج الى الله تع في جميع ما لها لقوى وغيرها في الحصول بها لتقاعد الا يكون ما يقدر الله تع
منقطعا في كل حال عن ما يصير الموثرات لما انه يحفظه والله مصدور ما صدر عنها انما تقدر الله
لان الفاعل في ما يصير الموثر حالة ما يوجد الى فاعل الخمسة وذلك الى لكن يعرف اصلا ما سوط فاذا يكون
انصاف الخمسة والفاعل في ما له من ضرب تعلم ان جميع المقدورات واقعة بقدرة الله تع و
سببته وهذا البرهان ليس في كتب القوم وهو مطابق للعقل والنقل اما بالعقل فلما يرى من ان الاشياء
والاشاعرة وهموا انه لا ما يصير في شيء اصلا وليس شيء في شيء اصلا وما يرى من ترتيب الامارات
الاسباب انما هو مطرد اجرى العادة اي اجرى الله تع عادته ان يخلق الاثر عقيب حصول ما يظن سببا
مخلوق لشبع بعد الاكل والري بعد الشرب والاحتراق بعد مماسة النار والموت بالسم عقيب
شرب السموم لا انها صدرت عنها صدور الاثر عن المؤثر وضعف هذا القائل واضح
عقلا ونقلا اما عقلا فلانا نعلم ضرورة ان اكل الطعام يفيد الشبع لقائله وليس الشبع الا امتلاء
البطن بما يصلح ان يكون غذاء والري ليس الا حصول الرطوبة والبرودة من الماء امتلاء حلق كذلك
نعلم بالضرورة انه ما طبعه سببه بانفكاك ما لك وليس الا سعطه ومثل هذا المنكر
لا يستحق ان يحاج وامتقاد ان هذا نهد واضح لانا لا نجعل لغير الله ما يراه في شيء بهذا
يفلح لا باب الفلاح عند الله تع انما هو الحق والصدق في الاقوال لما علم انه ليس لملك ما يصير كذلك
انقاد تسلل الجبر والظلم وخلق تعثه الاشاعرة الفاسدة وانا تعالى ظاهرا ولا في الكتاب المزل
واخبار الانبياء علم السلام مركبا الاسباب واسنادها ما لا الاشياء وذكر ما لا فاعل
انا لكل يقدر الله تع شيء وجه لا ينقطع الاسناد بها سهدة عليه العقل والنقل اما ورد في
الكتب المنزلة واخبار علم من ذكر الاسباب وهو فرض صالح العباد لما مارات الامر بذلك
قدرة وحكمة ان خلق لسبب مخصوص بقدرته وحكمته خلق بسببه وخلق قوة ما يصير ونظام الوجود
عند بوت الاسباب وتعلق بعضها بعض وافاضة الوجود وجميع اعطاء القوى الجواهر والاعراض
سالكا الله احسن الخالقين صح اهل السنة ان الكل واقع بقدرة الله تعالى ما سوى ان الله تعالى قادر
على كل المقدورات فيجوز ان يكون سببا اخر موجودا او يكون سببا اخر موجودا ما دام الحصول شيء واحد من
ثلاثة مراتب مع ذلك لسبب بها معا او لا تقع بسبب منها او تقع باحدها دون الاخر والاسئلة على منها اما
الاول وهو ان تقع بها معا يلزم اجتماع علتين مستقلتين على واحد وهو محال واما الثاني
وهو ان لا تقع باحدها محال لان المانع من وقوعه كل منها وقوعه بالاولى مما علم من استلزام اجتماع علتين

مستعملتين في معلول واحد فلما لم يوجد وقوعه لم يكن [illegible] الا ما نعله المستعملة السالمه

ومع لم يوجد وقوعه [illegible] وقوعه بها [illegible] اي لا يقع بها بل يلزم وقوعه بها فيلزم اجتماع

المستقلين [illegible] وهو ان يقع باحدهما دون الآخر [illegible] باحد منهما [illegible]

مستقلا [illegible] وكان وقوعه باحدهما دون الآخر ترجيح بلا مرجح وهو محال [illegible]

بقدرة الله تعالى [illegible]

الله تعالى [illegible] الاجتماع [illegible]

[illegible]

خلق الله تعالى لكن ذلك لا يقدح في كونها بارادة من جهة ان سبب السبب الخارج [illegible] كونه سببا ولا
تنافي في اسنادها الى الله تعالى ضرورة [illegible] فاذا كان العبد متمكنا من الفعل والترك لا ان المقدور ذلك فقال
ارادته من جهته كما ان الموجب [illegible] قدرة العبد ان ارادته توجب الفعل فهما سابقان كونه [illegible]
يكون الفعل اختياريا والثاني لو كان العبد موجدا لافعاله لكان عالما بتفاصيل افعاله لان الايجاد
مشروط بالعلم به واللازم باطل لان المتحرك [illegible] ولا يشعر باجزاء تلك الحركة ولا بعددها وتفصيلها
من جهة النطق وغير ذلك مثلا ان يحرك الاصبع محرك لاجزائها في احيان السانه مع انه لا يشعر
بعدد اجزائها وبعدد احيائها وحركاتها والجواب لا نسلم ان العبد لو كان موجدا لافعاله لكان
عالما بتفاصيلها لم لا يكفي العلم الاجمالي ويستدل بان [illegible] لا يقدر على تفصيل الكلام [illegible] ان العلم التفصيل
ليس بحاصل لما هو مباشر بالتفاصيل لكن لا يشعر بذلك الشعور [illegible] او شعوره لكن لا يشعر في الذكر
الثالث ظاهرا ان ما علم الله تعالى بوقوعه فهو واجب وما علم عدمه ممتنع لامتناع الجهل على الله تعالى و
الواجب والممتنع غير مقدورين فلا يكون العبد قادرا على شيء والجواب ان الله تعالى يعلم الاشياء كما تكون فلو
كان [illegible] مقدورا العبد يعلم كذلك [illegible] يكون الواجب وقوع ذلك الى مقدور العبد يعلم كذلك فيكون الواجب
وقوع ذلك الى مقدرة العبد فيلزم [illegible] لقدرته لا [illegible] الوجوب ولا [illegible] العلم [illegible] للوقوع
تابع للمقدرة فيكونان [illegible] المقدرة والوجوب والامتناع بالقدرة لا [illegible] وقد مر مثل ذلك في [illegible]
الرابعة ان ادلتهم [illegible] ان لا يكون الله تعالى [illegible] الخامس لو اراد الله تعالى وقوع الفعل [illegible]
[illegible] خلاف ما اراد الله تعالى ولم [illegible] لامتناع وقوع الى [illegible] بارادته فالفعل [illegible]
على الواجب والممتنع والجواب لا نسلم انه تعالى لو لم يرد [illegible] ان لو اراد عدم الوقوع [illegible] من عدم الا
ارادة العدم [illegible] لا يريد الفعل ولا عدمه كما يكون لنا [illegible] الغير بل [illegible] يفعل الغير
بارادته لا بالله تعالى لما اعطاه قدرة وارادة فاراد ان يفعل بقدرته والا لكان خلق [illegible] فيه عبثا وذلك كالسيد
[illegible] العبد المأذون فانه لما اذنه يكون بارادته ان يفعل العبد بارادته باختياره ولا [illegible]
في مادام ماذونا [illegible] لكن [illegible] ثم [illegible] الله [illegible] العبد شيئا يخلق الله فيه [illegible]
[illegible] ذلك الفعل [illegible] ويكسب له [illegible] منه [illegible] ذلك الفعل [illegible] وذلك لا [illegible]
لا به [illegible] والثاني [illegible] بقوله والجواب [illegible] الوجه الاول [illegible]
[illegible] له تعالى [illegible] من [illegible] الله تعالى واما المنقول فلاصحاب المعتزلة [illegible] انه [illegible]
الاول منها الايات التي ذكر الله تعالى [illegible] العباد الى افعالهم [illegible] مثل قوله تعالى فمن شاء فليؤمن ومن
شاء فليكفر اعملوا ما شئتم [illegible] الله عملكم لمن شاء منكم ان يتقدم او يتأخر [illegible] ذكره من [illegible]
[illegible] الى ربه سبيلا [illegible] وما [illegible] الله تعالى [illegible] الرحمن عبدنا [illegible] الثاني
الايات [illegible] فيها اضافة الفعل الى العباد كقوله تعالى فويل للذين يكتبون الكتاب بايديهم ان يتبعون الا الظن و
ان الله تعالى لم يك مغيرا نعمة انعمها على قوم حتى يغيروا ما بانفسهم [illegible] بل سولت لكم انفسكم امرا [illegible]
له نفسه قتل اخيه من يعمل سوءا يجز به كل امرئ بما كسب رهين وما كان لي عليكم من سلطان الا ان دعوتكم
[illegible] القرآن [illegible] المؤمنين على الايمان [illegible] الكافرين على الكفر [illegible] على الطاعة

والعقاب على المعصية كقوله اليوم تجزى كل نفس بما كسبت اليوم تجزون بما كنتم تعملون وابراهيم الذي
وفى الا تزر وازرة وزر اخرى لتجزى كل نفس بما تسعى هل جزاء الاحسان الا الاحسان [illegible] تجزون الا ما
كنتم تعملون من جاء بالحسنة فله عشر امثالها ومن جاء بالسيئة [illegible] ذلك الذين [illegible]
ان الذين كفروا [illegible] الرابع الايات الدالة على ان افعال الله تعالى [illegible] يكون مثل افعال
المخلوقين [illegible] والاختلاف [illegible] التفاوت [illegible] ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت
الذي احسن كل شيء خلقه ما [illegible] خلقنا السموات والارض وما بينهما الا بالحق والكفر [illegible]
ان الله تعالى لا يظلم مثقال ذرة وما ربك بظلام للعبيد وما ظلمناهم [illegible] اليوم ولا تظلمون فتيلا
الخامس الايات الدالة على ذم العباد على الكفر والمعاصي كيف تكفرون بالله [illegible]
[illegible] وما منع الناس ان يؤمنوا اذ جاءهم الهدى [illegible] بلفظ الاستفهام و
معلوم ان رجلا لو حبس [illegible] لا يمكنه الخروج عنه ثم يقول له ما منعك من التصرف [illegible] كان
ذلك منه مستقبحا وما ذا عليهم لو آمنوا وقوله تعالى لابليس ما منعك ان تسجد وقوله موسى لاخيه عليهما
السلام ما منعك اذ رأيتهم ضلوا فقوله فما لهم عن التذكرة معرضين [illegible] فما لهم لا يؤمنون
عفا الله عنك لم اذنت لهم لم تحرم ما احل الله لك وكيف يعقل ان يقول [illegible] لم تلبسون
الحق بالباطل لم تصدون عن سبيل الله السادس الايات التي فيها امر العباد بالافعال
والمسارعة اليها قبل فواتها كقوله تعالى وسارعوا الى مغفرة من ربكم اجيبوا داعي الله وآمنوا
به استجيبوا لله وللرسول يا ايها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم فآمنوا خيرا لكم و
اتبعوا احسن ما انزل اليكم من ربكم وانيبوا الى ربكم السابع الايات الدالة على [illegible]
كقوله [illegible] واياك نستعين فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم استعينوا بالله فلو
كان الله تعالى خالقا للكفر والمعاصي فكيف يستعان به الثامن الايات الدالة على اعتراف الانبياء [illegible]
فاضافتها الى انفسهم كقوله تعالى حكاية عن آدم عليه ربنا ظلمنا انفسنا وعن يونس سبحانك اني كنت
من الظالمين وعن موسى رب اني ظلمت نفسي وقال يعقوب [illegible] بل سولت لكم انفسكم وقال يوسف
من بعد ان نزغ الشيطان بيني وبين اخوتي وقال نوح رب اني اعوذ بك ان اسألك ما ليس لي به علم
التاسع الايات الدالة على اعتراف الكفار والعصاة بان كفرهم ومعاصيهم كانت منهم كقوله تعالى و
لو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم الى قوله انحن صددناكم عن الهدى بعد اذ جاءكم بل كنتم
مجرمين ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين الى قوله وكنا نكذب
[illegible] بما كنتم تكسبون العاشر الايات [illegible]
[illegible] يوجد منهم في الآخرة من التحسر على الكفر والمعصية وطلب الرجعة كقوله تعالى وهم يصطرخون
فيها ربنا اخرجنا [illegible] وقوله تعالى رب ارجعون لعلي اعمل صالحا ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم
او تقول حين ترى العذاب لو ان لي كرة فاكون من المحسنين [illegible] والجواب [illegible]
العبد [illegible] الافعال [illegible] اهل السنة [illegible]
كون العبد [illegible] الافعال [illegible] بمعنى [illegible] وذكروا ان الكسب [illegible]

الاول ان الله ع اجرى عادته بان العبد متى صمم العزم على الطاعه خلقها الله ع ومتى صمم على المعصيه
خلقها وهذا القدر كاف في اضافه الفعل اليه وكونه محاطا عند الله ع لانه حصل الفعل بسبب
عنه الذي هو ذات الفعل والحركات والسكنات في الطاعه او المعصيه وهذا الفعل يخلق الله
ع وكونها طاعه ومعصيه فعل العبد فسقط عنها النهار وهذا القدر كاف في صحه الامر
النهي هذا ما ذكروه وفي هذا الوجهين نظر لانا لا نعني بكون العبد انا ان يكون مستقلا بايجاد شيء
من الفعل وصرف الحركات والسكنات على الطاعه او المعصيه اولم نكن ما نكره بعد هذا سقط دليلهم
على انه لا تاثير لقدره العبد اصلا لان هذا يلزم والله على انفا تاثير قدرته مطلقا وان لم نكن مستقلا
بايجاد شيء منه اصلا لم نكن مكتسبا بل يكون الكل بقدره الله ع وخلقه وعند هذا عود الاشكالات و
اضاف الامام عن المعتزله الى المعتزله وهو انه لو كان فعل العبد يخلق الله ع بعد ما كان العبد متمكنا
من الفعل والترك بان يفرض ملء الاناء ليكون ولكن يكلف بما لا يطاق وذلك واقع وبادكر ان ظاهر ولم
يتاب تعلم هذه الجواب فلا حاجه الى التزام هذه الشناعه لانا نمنع ان العلم بالشيء يوجب المعلوم بل معلومه
ع كما هو ولو كان الفعل بقدره العبد بعلم الله تعالى ان يفعل او يترك دون الاخر ولم يكن العبد متمكنا
من هذا ما ذكروه الجبر والقدر وهما طرفا الافراط والتفريط والحق بينهما ويحبس هناك مسلك
متوسط القدره والارادة قد وجد للقدره من كلام المتكلمين بعد ان الاولى ما قاله المعتزله انها سالمه
الاتي الفعل الاعضاء القوى والقدره بهذا المعنى مختصه بالعباد ويكون قبل الفعل
وبعده وصالحا للفعل والترك اما ما نقل عن الاشعري انها الحاله التي يكون الفاعل عليها
عند صدور الفعل عنه وهي بهذا المعنى لا يكون مع الفعل بقطع ولا تصلح للضدين اي الفعل والترك
لانها بهذا المعنى مخصوصه بالفعل وقته فحاصل ان هذا تعريف قدره الفعل لا تعريف
القدره مطلقا وايضا يلزم ان لا يكون العبد مكلفا بالفعل قبل الفعل لعدم القدره فلا يحسن عليه
الفعل ويلزم ارتفاع التكاليف بارسالها الا ان يلتزم تكليف ما لا يطاق وتكليف ما لا يطاق باطل
بضروره العقل وكتاب الله ع وسنه رسوله صلعم هذا ما وجدت في تعريف القدره والمعرف
الحق الشامل اي الخالق والمخلوق الفعل والترك اما القدره فهو بها يتمكن الحي من الفعل وهذا
موافق للشرع والعقل واما الارادة فهي ميل نفساني كما مر في صفه الارادة وقد عرفت هذا
معقول ما نصدق به الانسان فيكون بقدرته وارادته كسبي الانسان الصحيح وقد الكون كذلك
المرتعش فلا نعلم نفسا ان الاول يتمكن من الفعل والترك دون الثاني وهذا صراقلي لا سكر عاقل
فلا ندري الاشعري بهذا التفصيل من سلم بعض ما نقال الانسان يكون بقدرته ولا سكان القائل
بالوجوه الثلث لا يكون بقدره العبد وارادته لانها سالمه قالت عنه بمرض او غيره لا يتمكن من تحصيلها
منه بل بقدره الله ع ومشيته بان يخلق في العبد فوه التمكن من الفعل والترك والارادة والى
عرفت انها ميل نفساني ولا بد ان يكون ما بها الشعور بمصلحه صفته او طبيعته واصل السعود
سواء كان مصلحه او غيرها ايضا ليس بقدره العبد واحداثه بل بخلق الله ع وارادته ولا نامر لقدره

العبد الا حركاته وسكناته وصرفها الى ما ذكرناه وهاهنا بد للصرف من الالات والقوابل فان فعل
النجار لا يتم الا بحديد وحشب وفعل الطباخ لا يكمل الا بالنار والحطب وبالجملة الالات وقوابلها و
هو اصلها كصلابه الحديد وجران النار ليس الا بخلق الله ع وارادته وكذلك القوابل وقابليتها كقبول
الخشب للتحت والاحتراق انما بقدره الله ع ومشيته واما كان قدره العبد واصل ارادته كسبي مخلوق
الله ع وارادته لا سيما اذا سبب احداث الممكنات ابقا انفصالا قدره الله ع ومشيته فكذلك الامر الصادر عن
قدره العبد وارادته صادر عن قدره الله وارادته صدورا لا مرعن سبب المسبب لنقض لوجوه وقوه
ما مر وما يحاج الله فيها كل ما يتطرق الى ان الامر صدر عما مر من قدره العبد وارادته كان
الاثر منه على تطرق الاول صحيح اسنادها الله ع وبالتطرق الثاني منسوب الى العبد فاذن يامر بقدره الله
ع واحسان حق وبامر بقدره العبد ايضا حق وبلزم الامر بهما هذا هو طريق الحق في هذا المحث موافقا
للعقل ومطابقا للمنقول من كتاب الله ع وكلام رسوله عليه وما نقل عن ابراهيم النخعي من العلم انه لا حجه
بعوض لكن امر من امر من قتل هذا القول منقول عن جعفر الصادق عليه وابائه الكرام العظام
وقد سمع هذا من الامام ابي حنيفه رحمه الله عليه وانقلت في كتاب القدره والارادة والمعونه والاستطاعه
والقوابل يخلق الله تعالى والفعل انما حصل من هذا المجموع فمن اين هذا المجموع حصل الفعل وبه
لم سبب هذا المجموع حصل الفعل ومعلوم سبب ملا يكلف بكل اسنادا الفعل الى العبد قلت لا سكان
اصل القدره هو الاتيان والقدور يخلق الله وارادته لكنها غير مختصه بطرف واحد من الفعل والترك
حتى يلزم عدم تمكن العبد بل هي صالحه لكل من الفعل والترك والعبد يصرفها الى احدهما فهذا صح ان
الفعل انما حاصل عند مجموع القدره والارادة الجازمه ام الاول فحسب عند مجموع القدره والارادة
والا انتقل القادر موجبا والحوالم يوجب الامر بالقدره والارادة لا يخرج عن كونه بالقدره و
الارادة والحوالم انه بخلق الله اذا حصل مع القدره الارادة الجازمه ما نعني الارادة المخالفه اي ارادة
الطرف الاخر فانا المراد بالارادة الجازمه ارادة الفعل انه كما يكون المادث عند تيقن مجموع
الامور والطالب عند ترجح قوات المصلحه وشل هذه الارادة مسمى احتماعه مع ارادة الطرف
الاخر اصلا وح يسمح ان لا يحصل الفعل مع الارادة الجازمه بانعه مانع ولئن لم يوجب الفعل
لما تخلف وقد يتخلف عند طريان المانع فلئن لم يحصل المانع مع القدره كما يكون عند طريان
المرض او الحرم كما يقع وقت الندا وحينئذ مسمى المجموع من القدره والارادة الجازمه وهو عرفا يوجب
عند بعض المجموع وفاقا بخلاف الحوالم ندعي لا جل الفعل عند وجود مجموع القدره والارادة الجازمه
ولكن نصر اولى ونقول انه بخلق فاول الصفه الى الله عز وجل الاخر الاول الى العبد انتهى
لفظه وضع لهي مستقل غير مقترن باصلا من الله تعالى فاصلوا في استعانه تعالى لا كبرون
انه سبق السمو وهو الارتفاع والعلو واصل السمي الاسم علو ورفعه وقال اخرون
سمو اسمه وهو مصدر وسمث الى اي صعدت له علامه والعلامه اضافه الى شيء اي علامه
والاسم علامه للمسمى والاصح الاولون ان الكسر والتصغير يردان الكلمه الى اصلها وقد يحمل الاسم
على اسمان تصغيرا سمي وهذا انما يصح اذا كان اصله بعد الاسقاط سموا فصح على اسما وصغر

ثانيه ٢ ج مصدر سمى سميا بلا الواو ياء وهمزة لاجتماع الياء والواو وسبق احديها بالسكون وادغمت الواو
بلا الواو والادغام نادر وكان الاسماء لوزن افعل جمع على اسام مثل اوصاف واوذان وقد شذ
على اسبم مثل وعدل الاسم اصلها وسم حذفت الواو وعوضت تاء كما في اسامها الصفة والزنة
والعدة وقد اجمع اوصفر مرطلا اصلها وانقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها آ الف الوصل لانه
كما في اسامها تألوا الحديد هارا ان يقدرا اصله سمو بكسر السين وسكون الميم او بفتح السين والميم جميعا
لجمع جمعه على افعال مثل جمل واجمال وعضو واعضاء هذا هو المشهور من كلامهم ولم ذهب الى انه
مشتق من السمو اعترض عليهم بما ذكرتم مخالف لما عند الاسعاري حيث اللفظ والمعنى اما المعنى
فلان الاسم علامة تقطعا ومعناه هذا فقط والاكل تفاعل والعلو ليس فيها معنى العلامة وقد ذكرتم انه يحصل
للشيء برفعه معنى مجازي وانتم اهل العلم على ان المعنى المجازي لا يصح الاسعاري منه واما من حيث
اللفظ فلان بوسط لفظ اخر غير المشتق والمشتق منه ح الزام اعلال الشيء بدون اصل كما في حاشيا
على خلاف الاصل بخلاف اسمه فانها العلامة وهي حقيقة الاسم وقد ذكرتم في اسمه انا نرد ان نجعل
اسمه بمعنى المصدر لا نسلم ان يكون اصلها وسم اما اذا كان بمعنى العلامة فلا نسلم ان اصلها وسم لاحتمال
ان يكون اصلها سمو وهذا اقرب مما ذكرتم لفظا ومعنى ثم اعلموا في الاسم تفاصيل كبرى اهل السنة انه
غير المسمى والعبارات التي تعبر بها عن المسمى سمات والهة ذهب الاشعري في نفسي القرآن وقد ذكرنا كما
الصفات لان الاسم هو الصفة وبينهما تناقض وقال الباقون ان الاسم غير المسمى والسمة الاسم والعبارة
وفيها بحث كبير ذكرناه في الباب الثاني من حواشينا هذه وطنوا ان المراد ان اللفظ عيسى المسيح كما ان لواو
وسطا في هارا ذا المذكور هو الاسم والمراد المسمى واعلم ان من اصل اهل السنة ان مفهوم لفظ
الف سين ميم غير مفهوم المسمى وقال الباقون ان مفهومه لفظ وضع لمعنى مستقل مجرد عن الازمنة
السنة واصح اهل السنة على ان الاسم غير المسمى والمسمى والمعقول اما المعقول فكقوله تع ما تعبدون
من دونه الا اسما سميتموها وهم انما عبدوا الذات لا العبارات وانتصا التسمية انما تكون للذات
لا للعبارات وكقوله سبح اسم ربك الاعلى وقوله فسبح باسم ربك العظيم امرنا بتسبيح وهو التنزيه عن
تكون للذات القديم المنزه عن النقائص لا للعبارات التي هي حدوث والنقصان وكقوله
بارك اسم ربك ذي الجلال والاكرام وكقوله
اذا المذكور هو الله تع لا العبارات لان المذكور هو المذكور واعترضوا على هذا الاستدلال بان
معنى قوله تع سبح اسم ربك اجعل تسبيحك لله وبدليل قوله تع فسبح باسم ربك العظيم اي سبح
ربك واسمه لان التسبيح انما يكون باسم اوصفه واسم الرب ايضا المبارك والعبارة ايضا تكون
وايضا لو كان اسم الرب الرب واسم الله الله لما اضافت اضافة الاسم الى الرب بالى الله لان اضافة
الشيء الى نفسه محال وليس كذلك الله الطلق الاسم واريد المسمى لكن هذا لا يوجب كون احدهما عين
الاخر كما في سائر المضافات وايضا اطلاق الاسم واضافة المسمى للتعظيم والتعظيم لا انه هو حواد
مرجع صوب التعظيم والتعيين ان لا يصرح بمن يراد تعظيمه وتعظيمه بل يذكر ما يعلو به كما ضرب
بالجناب لانه يقال الملك حل بالحضرة العالية والسدة السامية والجناب الرفيع واما المعقول

فمن وجهين الاول ان الاسم يسمى من المسمى وهو العلو واللفظ الدال على المسمى ليس بعلو وهو ليس صدر
والعلو مصدر ولا المسمى بل اسمه ذو علو وهو ما يكون الذات دون اللفظ قيل والمسمى هو المسمى
ليس بعلو اذ هو ليس بمصدر بل بمعناه ذو علو تأمل وهذا قول ساقط لكم تلتم انه مسمى والمسمى
المسمى انما هو اللفظ دون المسمى وانتصا لم لا يجوز ان يكون معناه انه العلي الطلاق الاسم المسمى كما
كقوله تع الله نور السموات والارض وهذا كثير شايع اتاني فقال جاء زيد وذهب طالق والمراد
المسمى الا ترى ان المذكور هو اللفظ اسمه وقد ذكر الاسم وان كان المسمى تأمل وهذا ايضا
مما ينقض دعواكم ان الاسعاري لا تفاق العقلا على ان اسمه اللفظ فالاسم اسمه لا
المسمى واما انه مخالف لا تفاق العقلا فلانهم انما نقلوا على ان اللفظ غير المسمى واصح وقد ذهب الى ان الاسم
غير المسمى بالمعقول والمعقول اما المنقول فقوله تع ولله الاسماء الحسنى وقوله تل ادعوا
الله او ادعوا الرحمن ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وقوله صلى الله ع وسلم ان لله تسعة وتسعين اسما من احصاها
دخل الجنة لان كلا من هذا تعدد الاسم والمتعدد هو المسمى بخلاف قوله ع انا مشترك بين اسماء محمد
فقد صح ان الاسم هو اللفظ مع ان لم يجعل له من قبل سميا وقوله ع ومشيرا برسول ياتي من بعدي
اسمه احمد وانتفاء اهل اللغة على ان الاسم هو اللفظ كما مر في صدر هذه الصحيفة وبعض الاسم
لغة العرب والعجم والترك وغيرها وانتفاء اهل المنطق ايضا على ذلك كما ذكروا وكيف كيف يعرف
الاسم وبعضه لغة المراد به والمشترك وغير ذلك لعل جميع العلماء مخطئون على ذلك سوى هؤلاء
القوم واما المعقول فمن وجوه الاول لو كان الاسم غير المسمى لصح ان يقال عبدنا اسم الله ودعونا اسم
الله وخلقني اسمه واكلت اسم الخبز وشربت اسم الماء ولبست اسم الخز وهذا كما ينسب فاعلها
الى الجنون والحماقة ويصح ان يقال سمعت اسم زيد ولا يصح ان يقال سمعت زيدا بل هو مبصر ويصح ان يقال يحسن اسم زيد دون مسماه الثاني لو سئل عن اسم شخص يقال هو
اللفظ الموضوع له والاشارة اليه وقد يقال هذا اللفظ اسمه دون ذلك اللفظ اما ترى
يتصرف وهم كلهم عند سماع السؤال عن اسم شخص انه سؤال عن اللفظ الموضوع له دون المسمى
دليل بل يجوز اللفظ ولا يتصرف وهم احدا عنه وهذا اية الحقيقة اذا الحقيقة اذا تعذرت
عن المجاز وا استدلوا ايضا بوجوه ركيكة سئل ان الاسم يسمى الاله ووالمسمى وهذا الاسم في
مواضع دون المسمى اما المسمى الاحد الاله فكان واحدا والاسم يكثر فيما غير المسمى والمسمى انما
وقد يقع دون المسمى وهذه الخ بالحقيقة مصادرات اما الاولى منها فلا نسلم ان الاسم
هو اللفظ ولو سلم هذا فانا نجاحه لذلك الدليل هذا ما وجد من كلام المعترض مع زيادة تحقيق
منه وتصرف والحق ان هذا النزاع لفظي لانهم ان ارادوا بالاسم اللفظ الدال على المسمى
كما هو المشهور عند اهل اللغة والمنطق واصحابنا اصول الفقه فلا شك انه غير المسمى وان ارادوا
بالاسم غير ذلك مما يصح ان يكون عينا المسمى فلا نزاع فيه فالنزاع بالحقيقة في ان الاسم هل يصح ان يراد به
ذلك او لا والذي يظهر ويحق ان قول اهل السنة ههنا مشكل واشاعرة صعب لكن يمكن فيه وجه حسن
سهل به النقض عن مضايق تشبه الاسعاري النجاح وهو ان يقال المدعى ان الاسم هو غير المسمى

استثناء الاسم

الجوهر قد رضت لها اوضاع تصادرت نقطا واجتمعت النقاط فحصلت الخطوط وحصل من اجتماع
الخطوط السطوح وحصل من اجتماع السطوح الاجسام نظر ان مسلك الاجسام ابوضاب والحوات
الا تسلم ان الماهية مع الوجود تكون مركبة لم لا يجوز ان تكون الوجود عرضا لها وانضاف عرض الوضع
للجوهر عند معقولية الواقع مع نوعها النوعي وهو الجسمية هذه الاجسام وهو الحقيقة اعقل منهم
ما كون الاجسام قد تنقسم انقسامات مختلفة الجهات وتغيرت من الاقسام الاثنية بالنسبة لا بعض
الاجناس بالاعراض كما تكون بعض الاملاك قديما وبعضها حادثا وكذلك بالنسبة لا بعض العناصر
او تكون بعض الحركات قديمة بنوعها وبعضها حادثة بنوعها الا انكم لم تسمع من احد من العقلاء
استدل المتكلمون على حدوث الاجسام بوجود الاوان لو كانت الاجسام ازلية لكانت متحركة ازلا
بحركة او ساكنة لاستحالة الازل اذ لم تتغير وغير فاحدى الحركة وان يعتقد انها ساكنة ولقايل ان يقول
لم لا يجوز تم بالازل حسنا معنا ذلك باطل لان الازل انما يقال لازمنة محققة او مقدرة متساوية الى
غير النهاية بالاتفاق وان اردتم بما ذكرنا من الازمنة المتساوية الغير النهاية لم لا يجوز ان تكون
معية كون الحركة ازلية بالنسبة الجسم الى الازمنة المتساوية الغير النهاية والسكون
كذلك وح يلزم امر اخر وهو ان يكون في بعض الازمنة متحركة وفي بعضها ساكنة وذلك باطل الغير النهاية
واستدلوا على بطلان كون الحركة ازلية بوجوه الاول انها لو كانت ازلية لكانت تقتضي لمسوقة
بالغير لان الحركة هي انتقال من حالة الى اخرى فتكون مسوقة بالحالة الاولى وما هي الازلية مع
المسوقة بالغير يمتنع كون الحركة ازلية وفيه نظر لان ما هية الحركة انما يوجد في الخارج فرضين
الجهات وكونها مسوقة بالغير لا ثاني لكونها جهات متساوية الغير النهاية لا غير النهاية هذا
التقدير لا يخرجها عن كونها مسوقة بالغير بل مسوقة ضرورة ان يكون من الحركات
الموجودة الغير ازلية وليس المراد بازلية الحركة سوى ان يمر بتلك الجهات
الثلاث الحركات الى حدوث العالم موقوفة على انقضاء الحركات الماضية ضرورة فلم تنقض الحركات
الماضية امتنع حصول تلك الحركات لكن انقضاء الحركات الماضية محال لامتناع انقضاء ما لا نهاية
له بالموقوف على المحال محال يجب امتناع حدوث الحركات وهذا باطل حسا وعقلا والجواب
ان هذا الموقف اي توقف الحركة فيها لا زال على انقضاء الحركات الماضية توقف وهمي اختراعي
فحسبما لو تصدق به وقت الاوقات انها موقوفة على انقضاء الحركات الماضية لكنه
غير صادق به شيء من الاوقات اصلا فعلك ان امر وقت فرض من الاوقات يكون مرور ذلك الوقت شاكا
الحركة فيها لا تقل امتناع مساهمة الحركات الماضية ان تقف على تلك الحركة ولا تصدق به تلك الحالة
الا انها موقوفة على تلك المقدار المساهي اذ لا موقف وجودها وذلك الوقت الا شيء موقوف تلك المقدار
المساهي بمعنى لا تصدق به من الاوقات انها موقوفة على انقضاء الحركات الغير المساهية فيكون
ذاتها عنها وفيه نظر اذ الموقف ضروري تحقق الموقوف عليه لا يخرج عن كونه موقوفا عليه
اذ الكل لا يسمى عرفا الجمع في كل زمان تصدق انها موقوفة على انعدام الكل بل الحوادث انه
سلمنا موقوفها على انقضاء تلك الحركة الغير المساهية لكن لا نسلم امتناع انقضاء ما طرفاه الى ما لا

ما لا نهاية له اما سمع من الجهة الغير المساهية فلو توقف على انقضاء تلك الجهة سمع لتوقفه اما لتوقف
على انقضاء الجهة الاخرى فلا قائله به اما لانه يلزم ان لا توقف اذ بعد انقضاء كل جهة من الجهات
يوجد جهة اخرى لا نهاية لها لكن وقت انقطاع توله وقف نظرا الى انه يلزم ان لا يكون بين مرور بها الحركات الازلية
عدم الحركة مع حصول كل جهة بل يجوز انها تمر جهاته على السابق اذا المحال ما لزمه الحركة هذا الخاص لا جرم ان يكون
حركة من حركات الحركة مسوقا بالغير او لا فان لم يكن بعضها غير مسوق يكون جميعها مسوقا بالغير
حدوثه لما مر في الواقع فان كل حركة من كل حركة مسوق بالغير فيكون الجميع مسوقا بالغير اذ لو لم يكن كذلك يلزم ان يكون البعض
غير مسوق بالغير فيكون حركة من حركة مسوق هذا خلف فان قلت ان سلمنا ان الجميع مسوق بالغير فلم لا يجوز
ان يكون حركة من حركات الحركة فيها الى ما لا نهاية له وان يكون الجميع مسوقا بالغير هذا خلف قلت اذا
كان الجميع مسوقا بالغير فالحركة كان حادثا وفيه نظر لانه ان اراد بالجميع كل واحد واحد فلا نسلم ان
كل واحد مسوق بالغير فلم لا يجوز ان يكون بعض الحركة غير مسوق بالغير وان اراد بالجميع المجموع من حيث هو المجموع اي حيثما لا نسلم انه مسوق بالغير
قوله لو لم يكن مسوقا بالغير لكان البعض غير مسوق بالغير هذا خلف قلنا لا نسلم حينئذ لزوم كون البعض
غير مسوق الا ان يقتضيه سمع ان يكون مساويا لكل واحد لنا زيد كاسد ليس بكاسح يكون بعضه
ولا شيء من المجموع مسوقا بالغير لا نسلم انه خلاف بل هو عين النزاع الساوس كالحركة فلك فانه يدور حركته
الشمس ليس بعدد دورات زحل اقل ولا على عدد دورات الشمس الاقل من غير مساواة لما مر في الحركة البطيء
والاقل محاط بالاكثر فيكون اقصاها مساويا لعدد كل منهما مساواة واعترضوا على هذا بان نصف الواحد
للغير النهاية اقل من نصف الاثنين مع كونهما غير متساويين وفيه نظر لان ما ذكر يكون الحاقا
اقل الاول كان عدد مرات نصف الواحد مساويا لعدد مرات نصف الاثنين وذلك غير معلوم
بعد تصور كونها غير متساوية وتحقيق هذا المقام مذكور في البرهان المطبوع واما الثاني وهو كون الحادث
في الازل ساكنة فباطل اما اولا فلان السكون وجودي فلو كان الزمان سمع زوالا فالازم ما لا نهاية له من الوجود
الوجودي عارضا له والا لما وجد شيء من الحوادث الان وهو ضروري البطلان واما ثانيا فلو سلمنا
سمع وجود الحوادث فانما للسكون السكون وجودي لانه قسم من اقسام الكون كما مر وهذا لا يكون
وجودي ضرورة الانعدام انما انما لزمه وهو كون السكون سمع الزوال فلا نسلم ان ذلك
الموجود انما كان عدميا فانكم وانما سمع عدميته ضرورة انكم تعلمون ان الوجود اولى من العدم
ويسمى ان يكون ذلك الوجود موجبا الى حصول الحوادث كما مر وعلى تقدير ان لا يكون الوجود اولى من العدم
على سبيل الوجوب لكن لا نسلم ان كل موجود فانما يعدمه ما لم يوجد شيء من شرطه فانكم وان سلمتم
لم دوام الامر يكون الشرط واجبا وان سلمنا ان دوام الامر يكون واجبا لم لا يجوز ان يكون بعض الحوادث
الذي يتوقف دوامه وانما دوام الشرط لم لا يجوز ان يكون بعض الحوادث مما لا نهاية له في الماضي
ولا نسلم ان المجموع مسوقا بالغير لانا نسلم انه خلاف بل هو عين النزاع الساوس كالحركة فلك فانه يدور حركته
الشمس ليس بعدد دورات زحل اقل ولا على عدد دورات الشمس الاقل من غير مساواة لما مر في الحركة البطيء
والاقل محاط بالاكثر فيكون اقصاها مساويا لعدد كل منهما مساواة واعترضوا على هذا بان نصف الواحد
للغير النهاية اقل من نصف الاثنين لا نهاية مع كونهما غير متساويين وفيه نظر لان ما ذكر يكون الحاقا
اقل الاول كان عدد مرات نصف الواحد مساويا لعدد مرات نصف الاثنين وذلك غير معلوم
بعد تصور كونها غير متساوية وتحقيق هذا المقام مذكور في البرهان المطبوع واما الثاني وهو كون الحادث
في الازل ساكنة فباطل اما اولا فلان السكون وجودي فلو كان الزمان سمع زوالا فالازم ما لا نهاية له
الموجود الوجودي عارضا له والا لما وجد شيء من الحوادث الان وهو ضروري البطلان واما ثانيا فلو سلمنا
سمع وجود الحوادث فانما للسكون السكون وجودي لانه قسم من اقسام الكون كما مر وهذا لا يكون
وجودي ضرورة الانعدام انما انما لزمه وهو كون السكون سمع الزوال فلا نسلم ان ذلك
الموجود انما كان عدميا فانكم وانما سمع عدميته ضرورة انكم تعلمون ان الوجود اولى من العدم
ويسمى ان يكون ذلك الوجود موجبا الى حصول الحوادث كما مر وعلى تقدير ان لا يكون الوجود اولى من العدم
على سبيل الوجوب لكن لا نسلم ان كل موجود فانما يعدمه ما لم يوجد شيء من شرطه فانكم وان سلمتم
لم دوام الامر يكون الشرط واجبا وان سلمنا ان دوام الامر يكون واجبا لم لا يجوز ان يكون بعض الحوادث
الذي يتوقف دوامه وانما دوام الشرط لم لا يجوز ان يكون بعض الحوادث مما لا نهاية له في الماضي
ولا نسلم ان المجموع مسوقا بالغير لانا نسلم انه خلاف بل هو عين النزاع الساوس كالحركة فلك فانه يدور حركته
الشمس ليس بعدد دورات زحل اقل ولا على عدد دورات الشمس الاقل من غير مساواة لما مر في الحركة البطيء
والاقل محاط بالاكثر فيكون اقصاها مساويا لعدد كل منهما مساواة واعترضوا على هذا بان نصف الواحد
للغير النهاية اقل من نصف الاثنين لا نهاية مع كونهما غير متساويين وفيه نظر لان ما ذكر يكون الحاقا
اقل الاول كان عدد مرات نصف الواحد مساويا لعدد مرات نصف الاثنين وذلك غير معلوم
بعد تصور كونها غير متساوية وتحقيق هذا المقام مذكور في البرهان المطبوع واما الثاني وهو كون الحادث
في الازل ساكنة فباطل اما اولا فلان السكون وجودي فلو كان الزمان سمع زوالا فالازم ما لا نهاية له
الموجود الوجودي عارضا له والا لما وجد شيء من الحوادث الان وهو ضروري البطلان واما ثانيا فلو سلمنا
سمع وجود الحوادث فانما للسكون السكون وجودي لانه قسم من اقسام الكون كما مر وهذا لا يكون
وجودي ضرورة الانعدام انما انما لزمه وهو كون السكون سمع الزوال فلا نسلم ان ذلك
الموجود انما كان عدميا فانكم وانما سمع عدميته ضرورة انكم تعلمون ان الوجود اولى من العدم
ويسمى ان يكون ذلك الوجود موجبا الى حصول الحوادث كما مر وعلى تقدير ان لا يكون الوجود اولى من العدم
على سبيل الوجوب لكن لا نسلم ان كل موجود فانما يعدمه ما لم يوجد شيء من شرطه فانكم وان سلمتم
لم دوام الامر يكون الشرط واجبا وان سلمنا ان دوام الامر يكون واجبا لم لا يجوز ان يكون بعض الحوادث
الذي يتوقف دوامه وانما دوام الشرط لم لا يجوز ان يكون بعض الحوادث مما لا نهاية له في الماضي

الشرح

توجه الناظر الى

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Ki. 1 Fatih
Yer.
Eski kayıt no. 3033

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Ki
Yazma
Eski Hayriye 3033